الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير
قسم:العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة

واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر
- شعبة الحبوب نموذجا – دراسة حالة ولاية عين تيموشنت فترة 2000-2023

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

من إعداد الطالبة:

- بونعامة نور الإيمان

تحت إشراف :

د.صباح فاطمة

اعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د.معطا الله ايمان	استاذ محاضر ب	بلحاج بوشعيب	رئيسا
د.صباح فاطمة الزهراء	استاذ محاضر ب	بلحاج بوشعيب	مشرفا
د.عدة خير الدين سليم	استاذ مساعد ب	بلحاج بوشعيب	ممتحنا

السنة الجامعية 2023-2024

(يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ
دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)

صدق الله العظيم

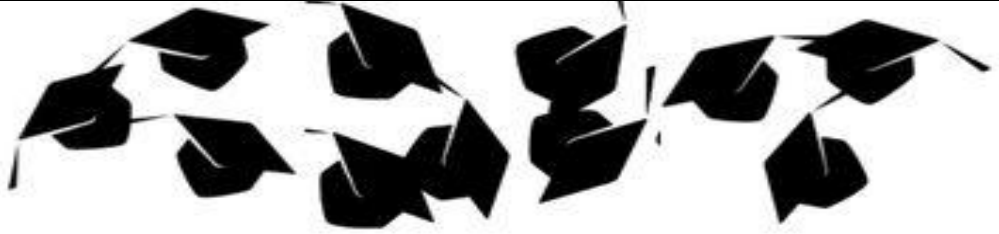

الإهداء

بسم خالقي و مسير اموري و عصمت امري لك كل الحمد و الامتنان ، لك الحمد على توفيقي لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الجامعية بمذكرتي هذه ، فلك الحمد على البدء و على الختام و كفى و الصلاة على الحبيب المصطفى و اهله و من وفى ، اما بعد :

اهدي ثمرة جهدي هذا الى نفسي اولا من ظنت لوهلة انها لا تستطيع و لكن من قال انا لها نالها و ان ابت رغما عنها اتيت بفضل المولى

و اهديها الى كل من سعى معي لاتمام هذه المسيرة ، دمتم لي سندا لا عمر له

من كلله الله بالهيبة و الوقار الى من احمل اسمه بكل فخر ، الى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم بعد فضل الله ، ما انا فيه يعود الى ابي "بوحوص" اول مشج لي لاكمالي هذه المسيرة

الى ملاكي في الحياة معنى الحب و الحنان و التفاني الى من كان دعاؤها و مازال سر نجاحي جنتي امي " عائشة "

اطال الله عمركما و رزقني بركما

و الى حبيبتي اختي "ايمان" من تمد لي يد العون و تراهن على نجاحي شمعتي انت يا اختي يا من جعلك الله لي في سنوات العجاف سحابا ممطرا

و الى باقي اخوتي مصدر قوتي ، الداعمين الساندين، ارضي الصلبة "تاج ، حمزة ، مروان"

و ازواجهم فاطمة و سارة ، ادامكم الله لي ضلعا ثابتا لا يميل و لا ينكسر

و لا انسى رفقاء الروح اللواتي شاركنني خطوات هذا الطريق "شيماء و كوثر" ممتنة لكن رفقاء السنين سهل الله عليكما و فتح عليكما فتوح العارفين

و الى كل اساتذتي من كان لهم الفضل من بداية مسيرتي حتى النهاية لكم نصيب من دعائي

خريجتكم نور الإيمان

الشكر و العرفان

(وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِين)

2024

الحمدلله الذي ما تم جهد و لا ختم سعي الا بفضله و ما تخطى العبد من صعوبات و عقبات الا بتوفيقه و معونته

فلله الحمد و المنة لتوفيقه لنا بانجاز هذا البحث

نتوجه بجزيل الشكر الى الاستاذة المشرفة السيدة : " **فاطمة صباح** "

و الى جميع اساتذتنا الافاضل عامة و الى اساتذة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير خاصة

نرفع اسمى ايات الشكر و الامتنان لكل من امدنا يد العون و المساندة ، صديقا كان ام زميلا ، في انجاز هذا العمل المتواضع ، و اخص بوافر الامتنان اسرتنا الجامعية بلحاج بوشعيب كما نتوجه بجزيل الشكر الى مديرية المصالح الفلاحية بولاية عين تيموشنت .

الفهرس

الإهداء

الشكر و العرفان

الفهرس

المقدمة 10

1-اشكالية الدراسة..... أ

2-فرضيات الدراسة... ..... أ

3-مبررات اختيار الموضوع... ..... ب.

4-اهمية الدراسة.. ..... ب

5-اهداف الدراسة..... ب

6-حدود الدراسة... ..... ب

-7منهج البحث..... ..... ت

8-هيكل الدراسة .... أ

الفصل الاول الاطار النظري للاستثمار الفلاحي و انتاج الحبوب في الجزائر..... 3

تمهيد : 5

المبحث الاول : الاستثمار الفلاحي في الجزائر..... 6

المطلب الاول : مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر 6

المطلب الثاني : اهداف و اهمية الاستثمار الفلاحي في الجزائر..... 11

المطلب الثالث : الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين الجهود و التحديات 16

المبحث الثاني : واقع شعبة الحبوب في الجزائر 29

المطلب الاول: انتاجية الحبوب و تغيرات المساحة الزراعية بالجزائر 29

المطلب الثاني :ديناميكية الاستهلاك الوطني من الحبوب و التغيرات الديمغرافية..... 36

المطلب الثالث :التبادل التجاري للحبوب و تحديات تحقيق الاكتفاء الذاتي..... 40

المبحث الثالث : الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة..... 44

المطلب الاول : الدراسات باللغة العربية 44

المطلب الثاني : الدراسات الاجنبية 59

المطلب الثالث : مناقشة الدراسات السابقة..... 62

الفهرس

خاتمة الفصل الاول 63

الفصل الثاني : الاستثمار الفلاحي في شعبة الحبوب - دراسة حالة ولاية عين تيموشنت - 65

تمهيد : 66

المبحث الاول : التعريف بمديرية المصالح الفلاحية بعين تيموشنت 67

المطلب الاول : نشأة و تعريف مديرية المصالح الفلاحية لعين تيموشنت 67

المطلب الثاني : هيكلة و مهام مديرية المصالح الفلاحية لعين تيموشنت 67

المطلب الثالث : مبادرات مديرية المصالح الفلاحية لتطوير القطاع الفلاحي المحلي 70

المبحث الثاني : المقومات الاقتصادية الفلاحية لولاية عين تيموشنت 71

المطلب الاول : الثروات الاقتصادية الفلاحية لولاية عين تيموشنت 71

المطلب الثاني : الحقول الزراعية لعين تيموشنت و توزيعها الجغرافي 74

المطلب الثالث : المناخ الاستثماري الفلاحي لولاية عين تيموشنت 78

المبحث الثالث : واقع و افاق الاستثمار الفلاحي بعين تيموشنت 79

المطلب الأول: مقومات زراعة الحبوب وتطور انتاجها بعين تيموشنت 79

المطلب الثاني : نصيب السكان من المحاصيل المنتجة بولاية عين تيموشنت 91

المطلب الثالث : تحديات الاستثمار الفلاحي بعين تيموشنت و رؤاها المستقبلية المنتظرة 92

خلاصة الفصل الثاني 102

خاتمة عامة 103

المراجع 104

الملخص

قائمة الجداول

جدول1 : تطور نسبة العمالة الفلاحية خلال الفترة الممتدة من 2000-2021 14
جدول2 : تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر فترة 2000-2020.....15
جدول3 : مساهمة الانتاج الفلاحي في التجارة الخارجية سنة 2016-2019.....16
جدول4 : الانفاق على البحث العلمي الفلاحي و عدد الباحثين الفلاحيين في الجزائر و دول مختارة 2012 27
جدول5 :تطور مؤشرات انتاج الحبوب فترة 2000-2019 32
جدول6 : تطور انتاج هذه الانواع في فترة 2015-2016 الى 2019-2020 الوحدة (قنطار).....34
جدول7 :تطور انتاجية الحبوب (الشتوية – الصيفية) فترة 2000-2015.....36
جدول8 : استهلاك القمح في الجزائر خلال الفترة 2001-2018.....38
جدول9 :تطور عدد السكان و معدل النمو الديمغرافي في الجزائر فترة 2012-2021 39
جدول10 : تطور واردات الحبوب فترة (2001-2019).....40
جدول11 : تطور نسبة الاكتفاء الذاتي للحبوب و القمح فترة 2014-2019 43
جدول12 :عمالة القطاع الفلاحي لولاية عين تيموشنت.....73
جدول13 :العتاد الفلاحي لولاية عين تيموشنت فترة 2022-2024 74
جدول14 :توزيع الاراضي الفلاحية حسب بلديات عين تيموشنت سنة 2023.....76
جدول15 :توزيع المساحات الفلاحية حسب المزروعات بعين تيموشنت.....77
جدول16 :المستثمرات الفلاحية بعين تيموشنت سنة 2023.....79
جدول17 :البذور المتاحة و البذور الموجهة للبيع فترة (2019-2020).....80
جدول18 :مساحات زرع الحبوب بالهكتار في ولاية عين تيموشنت (2019-2020).....83
جدول19 :اعمال التربة و التسميد لولاية عين تيموشنت (2019-2020).....85
جدول20 :كمية البذور المزروعة فعليا (2019-2020).....87
جدول21 : المخزون المتاح من البذور سنة (2022-2023) و(2023-2024) 89
جدول22 :حصص الفرد من المنتجات الفلاحية لولاية عين تيموشنت سنة 2019.....91
جدول23 :متوسط درجات الحرارة السنوية لعين تيموشنت 2023 94
جدول24 :التغير السنوي لهطول الاطار فترة 2000-2023.....97

قائمة الأشكال

رسم توضيحي 1: تقسيم الاراضي الزراعية في الجزائر.....8
رسم توضيحي 2:حجم استخدام الاسمدة و المبيدات الحشرية في الجزائر مقارنة بدول مختارة عام 2016 (كلغ/هكتار).....26
رسم توضيحي 3:خارطة لأهم موردي الجزائر سنة 2017.....42
رسم توضيحي4 :الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تيموشنت.....69
رسم توضيحي5 :رسم بياني لتطور انتاج الحبوب 2000-2023 90
رسم توضيحي 6:رسم بياني لمتوسط درجات الحرارة السنوية و الاتجاه العام و مدى انحراف عن المعدل لولاية عين تيموشنت فترة 1979-2023.....93
رسم توضيحي 7:منحنى تطور المساحات المروية سنة 2000-2023.....95
رسم توضيحي8 :التغير السنوي لهطول الامطار بولاية عي تيموشنت فترة 1979-2023 96

المقدمة

مقدمة

ان القطاع الفلاحي حجر الزاوية في استقرار الاقتصاد العالمي بمساهمته في تلبية احتياجات الغذاء و توفير فرص العمل و اعتباره مصدرا حيويا للدخل في العديد من الدول و بهذا تسعى العديد من الدول لجذب الاستثمار فيه من خلال توفير الحوافز و التسهيلات اللازمة .

و الجزائر واحدة من اكبر الدول في العالم من حيث المساحة , اقتصاديا تعتمد هذه الاخيرة و بشكل رئيسي على صادرات النفط و الغاز الطبيعي حيث تمتلك كميات كبيرة من الاحتياطات الطبيعية و مع ذلك فان الحكومة الجزائرية تعمل على تنويع اقتصادها لتقليل الاعتماد على النفط و الغاز بتوليتها اهتماما بالغا لتحسين قطاعها الفلاحي و تعزيز استدامته و تشجيع الاستثمار فيه بإرساء ووضع مجموعة من القواعد و التشريعات التنظيمية من اجل تسهيله و توفير مبالغ مالية خصيصا لدعمه .

ان الجزائر و في سعيها الحثيث نحو تعزيز الاستثمار في القطاع الفلاحي تركز على توفير البيئة الملائمة لتحقيق تنمية فاعلة في كافة الولايات خاصة التي تحظى بإمكانيات فلاحية واعدة كولاية عين تيموشنت بحيث يعد القطاع الفلاحي في هذه الولاية فرصة استثمارية مثمرة نظرا لتنوع الموارد و الظروف المناخية المواتية . كنتيجة لذلك تتوقع الجزائر توفير فرص عمل جديدة و زيادة الانتاج الزراعي و تحسين جودة المحاصيل و عبر تحقيق الاكتفاء الذاتي في الانتاج الغذائي تتطلع الجزائر الى تقليل الاعتماد على واردات الطعام و تحقيق استقلالية أكبر.

1- اشكالية الدراسة

تعتبر محاصيل الحبوب من اهم السلع الغذائية الاستراتيجية على مستوى العالم حيث انها المصدر الرئيسي للغذاء و الطاقة ، على ضوء ما تقدم يمكننا ابراز اشكالية دراستنا في التساؤل التالي :

ماهي العوامل المؤثرة في انتاج الحبوب بولاية عين تيموشت و هل يحقق الاكتفاء الذاتي المطلوب ؟

2- فرضيات الدراسة

للإجابة على الاسئلة السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

-تعتبر العوامل المناخية اهم العوامل المؤثرة في انتاج الحبوب
-يحقق انتاج الحبوب الإكتفاء الذاتي بولاية عين تيموشنت

3- مبررات اختيار الموضوع

- الاهتمام الدولي و المحلي المتزايد بالأبحاث المتعلقة بالأمن الغذائي و القطاع الفلاحي
- محاولة اثراء مجال الدراسات الاقتصادية في هذا المجال خاصة في شعبة الحبوب التي لم تحظى بالاهتمام الكافي بالدراسات
- الميول الشخصي و الرغبة في معرفة اثر القطاع الفلاحي على التنمية محليا

4- اهمية الدراسة

اختيار موضوع " واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر –شعبة الحبوب نموذجا – " يأتي نتيجة لأهمية القطاع الفلاحي كركيزة اساسية في اقتصاد البلاد بهدف الاستقصاء الى فهم تأثير الاستثمار في انتاج الحبوب على الامن الغدائي و التنمية الاقتصادية ، كما يتناول التحديات القائمة و التكنولوجيا كوسيلة لتعزيز الانتاج و تكييف الزراعة مع التغيرات المناخية . دراسة هذا الموضوع تمت بسبب قلة دراسات الحالة في ولاية عين تيموشنت خاصة في مجال الحبوب اعتبارا انها ولاية فلاحية و بغية تسليط الضوء على واقع هذه الشعبة بهذه الولاية كنموذج .

5- اهداف الدراسة

نهدف في دراستنا لهذا الموضوع الى النقاط التالية :

- تسليط الضوء على الجانب النظري للاستثمار الفلاحي و واقعه في الجزائر
- اظهار اهم الامكانيات و الموارد الطبيعية و البشرية في الجزائر
- الوقوف على واقع الانتاج الوطني و المحلي للحبوب و حجم الاستهلاك
- ابراز الدور الذي يلعبه الاستثمار الفلاحي في التنمية المحلية لولاية عين تيموشنت

6- حدود الدراسة

- الحدود المكانية : تتمثل الحدود المكانية في القطاع الفلاحي لولاية عين تيموشنت
- الحدود الزمنية : تتمثل الحدود الزمنية في الفترة الممتدة من 2000 الى 2023 و التي عرفت العديد من السياسات و البرامج الخاصة بدعم الاستثمار الفلاحي

7- منهج الدراسة

لدراسة الجوانب النظرية المتعلقة بالقطاع الفلاحي بشكل عام و شعبة الحبوب بشكل خاص في الجزائر اضافة الى العوامل المؤثرة عليهما ، اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يسمح بتقديم شرح مفصل لهذه الجوانب . اما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد استندنا الى المنهج التحليلي من خلال اجراء دراسة تحليلية شاملة بهدف تحليل

مختلف المؤشرات الخاصة بالقطاع الفلاحي و الانتاج الزراعي بالتركيز على شعبة الحبوب في ولاية عين تيموشنت . مما يمكننا استخلاص نتائج دقيقة و واقعية حول واقع هذا القطاع الحيوي

8- هيكل البحث

من اجل دراسة هذا الموضوع و تحليل الاشكالية التي طرحناها و اختبار طبيعة الفرضيات و الاعتماد على طريقة IMRAD ، ارتأينا تقييم هذا الاخير الى مقدمة و فصلين احتوين بدورهما على مباحث و عناصر فرعية و ختمناه بخاتمة و يتمثل هيكل الدراسة كالتالي :

- الفصل الاول و هو عبارة عن اطار نظري للاستثمار الفلاحي في الجزائر تضمن مفهوم الاستثمار الفلاحي و موارده في الجزائر اضافة الى اهداف الدولة المستقبلية في هذا المجال كما تناول اهميته في تحقيق الامن الغذائي و مكانة الزراعة وطنيا و التحديات التي تواجهه .و منه قمنا بشرح مفهوم شعبة الحبوب و استهلاكها محليا و تطور مساحاتها المزروعة و اختتم هذا الفصل بإدراج دراسات سابقة ذات صلة بموضوع البحث
- الفصل الثاني عبارة عن اطار تطبيقي لهذه الدراسة قمنا فيه بدراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تيموشنت حيث استعرضنا فيه تركيبتها التنظيمية الهيكلية فضلا عن البرامج و المشاريع التي تعمل على تنفيذها . و تناولنا فيه ايضا المقومات الطبيعية الاقتصادية التي تزخر بها هذه الولاية بما في ذلك توزيعها للأراضي الزراعية و مقوماتها لزراعة الحبوب و انتاجها محليا اضافة الى نسب احتياجات السكان من منتجاتها الزراعية و بيئتها الاستثمارية و التحديات التي تواجهها و رؤيتها المستقبلية لتطوير قطاعها الفلاحي

و ختم هذا الموضوع بخاتمة تضم اهم النتائج المتوصل لها

الفصل الاول الاطار النظري للاستثمار الفلاحي و انتاج الحبوب

تمهيد :

استحوذ موضوع التنويع الاقتصادي خلال الاونة الاخير على اهتمام الكثير من الاوساط و اصبح يشكل قضية جوهرية خاصة بالنسبة للدول احادية الدخل التي تعتمد على ايرادات بعض الموارد الاقتصادية الناضبة في تحصيل موارد مالية و تمويل التنمية حيث تسعى الدول جاهدة من خلال هيئاتها و سياساتها لتحقيق هذا الهدف .

يواجه الاقتصاد الجزائري تحديات تنشأ عن التمسك الكبير بقطاع المحروقات . مما يدفع الحكومة لاستكشاف البديل. يرى الخبراء ان القطاع الفلاحي يشكل البديل الامثل نظرا لإمكانيات البلد و اهميته في تحقيق الامن الغذائي و توليد الثروة مما يسهم في دعم الصناعة و التجارة

و في هذا السياق يرصد هذا البحث واقع القطاع الفلاحي بشكل شامل و يسلط الضوء على قطاع الحبوب بشكل خاص مع التركيز على اهدافه و التحديات التي يواجهه تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة اقسام لتوضيح السياق الحالي و اهمية تحقيق اهداف الاستثمار في القطاع الفلاحي.

المبحث الاول الاستثمار الفلاحي في الجزائر

المبحث الثاني واقع شعبة الحبوب في الجزائر

المبحث الثالث الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة

المبحث الاول : الاستثمار الفلاحي في الجزائر

تعتبر الزراعة قاطرة رئيسية لإنتاج السلع الغذائية الاساسية ، حيث يهدف الاستثمار في القطاع الفلاحي سواء في مجال النباتات او الحيوانات ، لضمان تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان و تعزيز الاكتفاء الذاتي

المطلب الاول : مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر

ان من اهم ركائز التنمية في البلد هي الاستثمار الفلاحي ، حيث ان القطاع الفلاحي ذو دور محوري يحقق الامن الغذائي و يرفع اقتصاد هذا البلد و لينجح الاستثمار في هذا القطاع وجب عليه ان يتوفر على عدة مقومات

1. **مفهوم الاستثمار الفلاحي :**

ان الاستثمار هو احد اهم ركائز التنمية الاقتصادية و النمو المستدام في اي دولة يتم في جميع المجالات .

و بهذا فان الاستثمار الفلاحي يعرف على انه عملية دمج و تنظيم عوامل الانتاج المتاحة في القطاع الزراعي ، و التي تتضمن الارض و العمل و رأس المال . بهدف تحسين الانتاج و رفع كفاءة الزراعة و تربية الحيوانات . يتيح الاستثمار الفلاحي للفلاحين تحسين ممارساتهم و اعتماد التقنيات الحديثة لتحقيق اقصى استفادة من الموارد المتاحة.

تشمل عمليات الاستثمار في الفلاحة شراء المعدات الحديثة و المتقدمة و تحسين التقنيات التي تساعد في تسريع و تحسين العمليات الزراعية . على سبيل المثال يمكن استخدام التكنولوجيا في ري المحاصيل او تحديد الوقت المناسب للزراعة او الحصاد ان يسهم بشكل كبير في زيادة الانتاجية . كما يشمل الاستثمار ايضا تحسين بنية الارض و استخدام المبيدات و الاسمدة بشكل فعال للحفاظ على خصوبة التربة و تعزيز نمو المحاصيل .

بالإضافة الى ذلك يمكن ان يشمل الاستثمار في التحول الى ممارسات زراعية عضوية او مستدامة لتلبية اهتمامات السوق المتزايدة بالغذاء الطازج و الصحي ، يظهر الالتفات الى مبادئ الزراعة المستدامة التزاما بحماية البيئة و تحسين جودة المنتجات الزراعية بشكل عام .

يتجاوز الاستثمار في الفلاحة عملية زراعية تقليدية حيث يرتكز على الابتكار و استخدام التكنولوجيا لتعزيز الانتاج و تحسين معيشة الفلاحين.[1]

[1] قدور فلاق حمزة ، العرجاني محمد . دور الاستثمار الفلاحي في دفع عجلة التنمية المحلية . مذكرة ماستر اكاديمي . جامعة جيلالي بونعامة . الموسم الدراسي 2018-2019

2. مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر :

تحظى الجزائر بعدة فرص اقتصادية نابعة من موقعها الجغرافي المميز ، حيث تعد بوابة افريقية و محورا للدول المغاربية ، و تقع على مقربة من السوق الاوروبية عبر شاطئ ساحلي يمتد من 1200 كيلومتر . الى جانب ذلك ، تتمتع بموارد ارضية و مائية و بشرية تمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء و تعزيز فرص التصدير ، مما يجعل الاعتماد على القطاع الفلاحي امرا حيويا كبديل للطاقة المستدامة و تمويل التنمية الاقتصادية .

و فيما يلي نوضح مجموعة هذه الموارد :

- **الموارد الطبيعية :**

و هي عبارة عن عوامل متصلة بالطبيعة لا يمكن التحكم فيها و انما التكيف معها . كالأرض ، الماء و المناخ و غيرها .

-الاراضي الزراعية :

تشمل المساحة الجغرافية الاجمالية للجزائر 238174100 هكتار ، مع احتوائها على نحو 42.44 مليون هكتار من الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة ، و التي تتغير سنويا . تمثل هذه الاراضي بيئة خصبة لمختلف المنتجات الفلاحية ، خاصة و انها تشكل اكبر فضاء متوسطي زراعي ، يتضمن ذلك المناطق الصحراوية و التي تعتبر اراضيا ممتازة و خالية من الجليد (محمية من الجليد طبيعيا) ، مما يسهم في نمو النباتات بشكل بيولوجي على مدار السنة و تحسين جودة المنتجات الزراعية.[2]

و الشكل التالي يوضح تقسيم الاراضي الزراعية في الجزائر

[2] المصدر : مجدولين دهينة ،استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة اطروحة نيل درجة دكتوراه . جامعة محمد لخضر بسكرة ، الموسم الدراسي 2016.2017 ، صفحة 211-212

رسم توضيحي 1: تقسيم الاراضي الزراعية في الجزائر

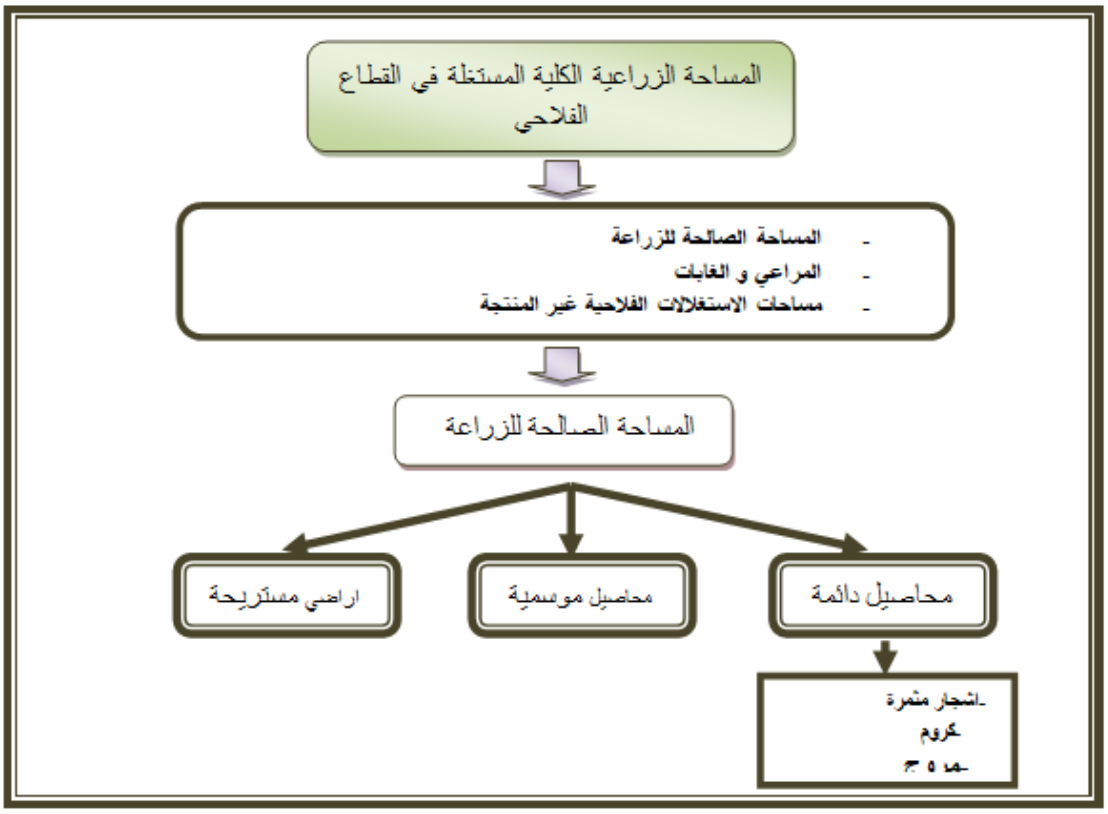

المصدر : مجدولين دهينة ،استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة اطروحة نيل درجة دكتوراه . جامعة محمد لخضر بسكرة الموسم الدراسي 2016.2017 ، صفحة 211-212

- **<u>الامدادات المائية :</u>**

بسبب تباين المناخ و تنوع المساحة الجغرافية الواسعة في الجزائر ، تتنوع مصادر المياه الى ثلاث فئات رئيسية : موارد مطرية و موارد سطحية بالإضافة الى ذلك تتمتع الجزائر بموارد جوفية ، و ذلك بفضل وجوده كبلد متوسطي و استمرار شريط ساحلي يمتد لمسافة تصل الى 1200 كيلومتر .

يظهر التالي توضيحا لحجم و مصادر هذه المياه بناءا على توزيعها في القسم الشمالي و الجنوبي للجزائر :

- الموارد المائية في الشمال : توجد اغلب الموارد المائية في الجزائر في المنطقة الشمالية للبلاد التي تقدر ب 07% من المساحة الاجمالية و هي منطقة تتميز بمناخ البحر الابيض المتوسط ، و تنقسم الموارد فيها الى :

-الموارد المائية المطرية : حيث ان سقوط الأمطار السنوي في الموارد المائية في شمال البحر المتوسط يتراوح بين 95 و 100 مليون متر مكعب . يلاحظ تغير توزيع هذه الامطار بين المناطق الساحلية و

شمال الصحراء . حيث يتم تبخر حوالي 80 مليون متر مكعب منها . يساهم في تغذية الطبقات المائية الجوفية و يتدفق في الانهار و الوديان مع تخزين جزء منه في السدود و التصريف البحري بينما يتدفق الباقي مباشرة في البحر و الشطوط المالحة

–الموارد المائية السطحية : شمال البحر الابيض المتوسط يتميز بنحو 30 واد و نهرا . مع توزيع غير منتظم للأمطار وطاقة تصل الى 124 مليار متر مكعب . ابرز الاودية هي وادي الشلف و الوادي الكبير . بينما تنتج بعض الاودية مثل وادي الداموس و الصفصاف مابين 30 و 100 مليون متر مكعب سنويا . كما تشكل السدود عنصرا رئيسا في تخزين المياه،حيث ليرتفع عددها 14 سدا سنة 1962 الى 75 سنة 2014 بطاقة استيعابية 7.5 مليار متر مكعب . كما تسعى الحكومة الجزائرية الى رفع اجمالي السدود في الدولة الى 139 سدا بحلول 2030 فتزيد سعة تخزين المياه في البلاد الى حوالي 12 مليار متر مكعب .

اما بالنسبة المحاجر المائية و التي تعد مصدرا للري و تربية المواشي يستغل منها 75% في الزراعة و 5 % في تربية المواشي بينما تبقى 20 % غير مستغلة .

كما يوجد حوالي 2 مليار متر مكعب من المياه الجوفية في شمال البلاد حيث يتم استخدام 90 % منها عبر اكثر من 5000 بئر ، و تستخدم 15 % منعا للزراعة و تعتبر هذه الاخيرة قابلة للتجديد.

- الموارد المائية في الجنوب : يغطي الجنوب الجزائري 85 % من المساحة الاجمالية و يتمتع بمناخ جاف حيث يحتل متوسط هطول الامطار عن 100 ملم سنويا . الموارد المائية الرئيسية في هذه المنطقة تعتمد على المياه الجوفية التي يمكن استغلال حوالي 5 مليار متر مكعب منها . مع استخدام 505 مليون متر مكعب في السقي عبر اكثر 742 بئرا . توجد ايضا ثلاث سدود كبيرة بسعة تزيد عن 415 مليون متر مكعب .[3]

و حسب دراسة الموارد المائية بالصحراء (يونسكو) و دراسة الوكالة الوطنية للموارد المائية و مشروع Rab-pnud برنامج الامم المتحدة للتنمية يمكن رفع عملية استغلال هذه الموارد المائية الجوفية لتصل الى 5 ملايير م3 ، منها مخصصة للطبقات القارية الوسطى و 44% للمركب النهائي و تشير ارقام الخبراء في مجال المياه الى ان حجم المياه الجوفية غير المستغلة بالجزائر تقدر ب 60 الف مليار م3 بالمناطق الجنوبية [4]

- تحلية مياه البحر : تواجه المناطق الجافة في الجزائر تحديات كبيرة في توفير المياه نظرا للطلب المتزايد و نمو السكان . ظاهرة الجفاف و صعوبات التضاريس تجعل استخدام المياه التقليدية تحديا. للتعويض ،

[3] مرجع سبق ذكره مجدولين دهينة صفحة 217-220
[4] مرجع سبق ذكره ، قدور فلاق حمزة . العرجاني محمد

ظهرت تقنيات تحلية مياه البحر في ثلاث مناطق صناعية بالجزائر و تعد تجربة ذات اهمية للتنويع و توفير المياه للاستخدامات المختلفة بالرغم من قدرتها الحالية على توفير كميات محدودة[5]

- **الموارد البشرية :**

ان الموارد البشرية تعتبر العنصر الاساسي لأي قطاع انتاجي . خاصة في قطاع الزراعة تلعب القوى العاملة و هي السكان القادرين و الراغبين في العمل . دورا حاسما في تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية و تحقيق الانتاج الزراعي الامثل .[6]

تعد الجزائر من الدول التي تعتمد اساسا في الانتاج الزراعي على العنصر البشري لان معظم العمليات ما تزال تنجز يدويا و ذلك يعود لقلة المعدات اللازمة او لعدم التمكن من استعمالها . و حتى لو تم استخدام التكنولوجيا لتحسين الانتاج يظل العنصر البشري لا غنى عنه في بعض النشاطات الفلاحية و التي تتطلب مهارات خاصة

ان القطاع الفلاحي يلعب دورا مهما في الاقتصاد الجزائري حيث يساهم بنسبة 14.4 % من الناتج المحلي الاجمالي ، و يوفر فرص عمل لنحو 2 مليون و 600 الف عامل و الذين يمثلون اكثر من 74% من اليد العاملة الريفية و 24% من القوى العاملة الوطنية .[7]

يختلف التوزيع الجغرافي للموارد البشرية العاملة في القطاع الزراعي في الجزائر حسب طبيعة النشاط الزراعي . ففي المناطق الشمالية حيث تنتشر الزراعة البعلية و الزراعات المروية ، يعتمد الانتاج الزراعي بشكل كبير على الالات و المعدات و منه فتمثل اليد العاملة نسبة اقل من اجمالي العاملين في القطاع الزراعي . عكس ما يوجد بالمناطق الجنوبية حيث تنتشر الزراعة الصحراوية فان اليد العاملة تمثل نسبة اكبر من اجمالي العاملين في القطاع الزراعي بسبب اعتماد هذه الزراعة على الاعمال اليدوية في عمليات الري و الحصاد و جني المحاصيل

- **الموارد المالية :**

تتجلى الاهمية المتزايدة للزراعة في الجزائر في التزام الحكومة بتعزيز القطاع الفلاحي من خلال مبالغ مالية كبيرة . بدءا من انطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDAعام 2000 ، ازدادت التفاتة الحكومة نحو تحسين هذا القطاع بشكل لافت . وليس الامر مقتصرا على تخصيص موارد للمخطط الوطني فقط ، بل تأتي الجهود المالية كجزء من برامج الانعاش الاقتصادي لتعزيز التنمية المستدامة .

[5]بولفضاوي نسرين ديدية . دور البنوك في دعم نمو القطاع الفلاحي . مذكرة ماستر . علوم اقتصادية تخصص تحليل و استشراف . سنة دراسية 2020.2021 ، صفحة 52

[6]مرجع سبق ذكره ، بولفضاوي نسرين ديدية، صفحة 53

[7]الموقع الرسمي للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار . https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar

تبرز اهمية تلك الاموال الضخمة المخصصة سنويا في تيسير القطاع و تقديم دعم متواصل للمزارعين . يلقي القطاع الخاص ايضا بثقله في هذه الجهود حيث يشارك المستثمرون و الفلاحون في زيادة رؤوس الاموال . مساهمين في تعزيز الاستدامة الاقتصادية و تحسين اوضاع الفلاحين[8]

في اطار تعزيز الانتاج الفلاحي قررت الحكومة الجزائرية بتخصيص ميزانية بقيمة 1.48 مليار دينار لشراء العتاد الفلاحي . مما يعكس التفاني في مكننة القطاع و تعزيز الانتاجية . و في سياق ذي صلة قدمت الحكومة تعويضات للفلاحين المتأثرين بالجفاف في عام 2023 و قدمت لهم حصصا من البذور و الاسمدة بشكل مجاني ابرازا لالتزامها بدعم الفلاحين و تعزيز استدامة القطاع الفلاحي .[9]

–كما قامت الحكومة الجزائرية بتخصيص 20 مليار دينار لدعم تحويلات القطاع الفلاحي لسنة 2024 منها 14 مليار دينار جزائري لضبط المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك الى جانب ذلك 4 مليار دينار جزائري خصص لدعم الاستثمار الفلاحي و الالات الفلاحية . و 2 مليار دينار لدعم معدلات الفائدة للقروض الفلاحية . كما خصص 12 مليار دينار لأجهزة ضبط الانتاج الفلاحي المتعلق بنتاج الحليب الطازج.[10]

المطلب الثاني : اهداف و اهمية الاستثمار الفلاحي في الجزائر

تعتبر عملية جذب الاستثمارات و تشجيعها احد الاهداف الرئيسية التي تسعى اليها جل دول العالم لما يحققه من منافع كثيرة

1. اهداف الاستثمار الفلاحي :

ان القطاع الفلاحي يحمل اهمية فائقة في بناء اسس اقتصاد مستدام و مجتمعات مزدهرة ، ان الحكومة الجزائرية و لما تعانيه من مشاكل و تحديات متعددة تتطلب اهتماما و جهودا مستمرة تسعى الى خفض نسبة هذه التحديات بالولوج الى الاستثمار بالقطاع الفلاحي و انعاشه متخذة عدة اهداف تبغى الوصول لها و تطمح الحكومة الى تحقيقها في افاق سنة 2024 تتمثل اساسا في:

- تغطية الاحتياجات الغذائية الاساسية من خلال زيادة الانتاج و الانتاجية الزراعية و رفع المردود الفلاحي بتحقيق القدرة على تلبية احتياجات السكان من الغذاء الاساسي بشكل كاف و مستدام زيادة الاراضي الزراعية و اعادة تأهيل الاراضي المهملة

[8] مرجع سبق ذكره ، بولفضاوي نسرين ديدية ، صفحة 53

[9] وكالة الانباء الجزائرية .الامن الغذائي في طلب اولويات الدولة في 2023 مع دعم متعدد الاشكال للفلاحين. تاريخ الاطلاع 29 جانفي 2024 ساعة (23:24) https://www.aps.dz/ar/economie/154464-2023?tmpl=component&print=1

[10] اسماء بوصبيع . تقرير عن مشروع قانون المالية 2024. . قناة النهارTV 3 نوفمبر 2023

-تطوير نموذج زراعي و ريفي جديد مدفوع بالاستثمار الخاص و ظهور جيل جديد من المنتجين بإحداث تحول في هيكل و اساليب الزراعة و الحياة الريفية بحيث يشج على دور القطاع الخاص في تمويل مشاريع زراعية مستدامة و تدريب جيل جديد من المنتجين

-تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الغذائية الزراعية و الغابية و ادماج سلاسل القيمة الدولية بتحسين جودة الانتاجات و اعتماد تقنيات حديثة و الامتثال للمعايير الدولية مما يمكنها دخول الاسواق العالمية بنجاح و تحقيق نجاح تنافسي

-التنمية المستدامة و المتوازنة للمناطق الريفية ، ولا سيما في المناطق الجبلية و الصحراء

-تحديث الزراعة من خلال دمج المنتجات ذات الصلة بالمعرفة و الرقمنة

2. اليات دعم الاستثمار الفلاحي :

ان الجزائر بلد دائما ما تسعى الى تحسين و تعزيز قدرتها على انتاج المزيد من الموارد الزراعية بكفاءة اكبر و لا يتم تعزيز قاعدتها الانتاجية الا من خلال اجراء عدة تعديلات هي كالتالي :

-تثمين الاراضي الفلاحية خاصة في الجنوب الكبير اي الاستغلال المثل للموارد الارضية المتاحة من خلال تبني اجراءات تحسين جودة التربة و تعزيز الاستدامة البيئية .

-تطوير الشعب الاستراتيجية (ذرة ، عباد الشمس ، السلجم الزيتي ، الصويا الحبوب ، البقوليات الغذائية . الخ)

-تطوير المزارع المتكاملة و ذلك بتحسين مختلف جوانب الانتاج الفلاحي و يشمل ذلك تنظيم الزراعة و تربية المواشي بشكل متكامل .

-تشجيع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في اطار المزارع النموذجية اي تعزيز التعاون بين الحكومة و الشركات الخاصة لتطوير تنفيذ مشاريع زراعية نموذجية . و يتضمن ذلك تبادل المعرفة و التقنيات و توفير التمويل و الدعم الحكومي بهدف تعزيز الابتكار و رفع مستوى الانتاجية و الكفاءة في القطاع الزراعي.

تطوير المكننة الزراعية بحيث انه من اهم مواقع الاستثمار هو ادخال التقنية لتحديث القطاع الزراعي ، اي استخدام و تطوير المكننة الزراعية في كل مراحل الانتاج الزراعي و اتباع الطرق الحديثة في الزراعة و تنفيذ مختلف الاعمال الزراعية بمساعدة الالات و المعدات الميكانيكية المتخصصة

-تطوير انظمة الري و معدات توفير المياه

-تطوير تقنيات التسميد لتحسين استخدام المدخلات في الشعب الفلاحية المختلفة

-انشاء و تطوير مزارع المشاتل الحديثة

- تطوير زراعة البيوت البلاستيكية و زراعة الاعلاف
- تثمين الانتاج الفلاحي في شعب الاغنام و الابقار و الماعز و اللحوم البيضاء .الفواكه و الخضر
- تطوير قدرات الحفظ و التخزين عبر التبريد
- تثمين المنتجات الفلاحية المحلية كالزيت و التمور
- الاقتصاد الغابي و تثمين المنتجات الغابية
- السياحة الزراعية و السياحة الرطبة في البحيرات و الاراضي الرطبة بحيث تعزز تفاعل الزوار مع النشاطات الزراعية في حين تعني السياحة الرطبة في البحيرات و الاراضي الرطبة بجذب السياح الى المناطق التي تحتضن تنوعا بيئيا فريدا مثل البحيرات و المستنقعات للاستمتاع بالطبيعة و الحياة البرية في هذه البيئات المائية المميزة[11]

3. الاهمية الاقتصادية للقطاع الفلاحي :

يعتبر القطاع الفلاحي ركيزة اساسية لتحقيق الامن الغذائي و رفع مستوى الاقتصاد الوطني و تعزيز ادائه يتطلب جهودا مستمرة تسعى الجزائر لتداركها

- مساهمة القطاع في تحقيق الامن الغذائي

ان الامن الغذائي اساس حيوي لاستقرار الامم بحيث يتطلب تحقيقه تأمين الامدادات الغذائية بشكل مستدام و فعال . فهو يعني مقدرة البلد على تأمين المواد الغذائية اللازمة للإنسان بشكل يلبي الاحتياجات الضرورية و الاساسية لنمو الانسان و بقائه في صحة جيدة و كذلك مقدرة البلد على توفير مخزون من المواد الغذائية الاساسية يستطيع البلد اللجوء اليه في حالة حدوث كوارث طبيعية تقلل من انتاج الغذاء او حالة تعذر حصول ذلك البلد على المواد الغذائية التي يحتاجها عن طري استيرادها من الخارج .[12]

و منه فان الامن الغذائي يعتبر ملفا شائكا على طاولة العديد من الدول في العالم و اشكالية بأبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية[13] و الجزائر كغيرها من الدول النامية تحاول جاهدة تحقيقه حتى تستغني عن استيراد الغذاء من الخارج و الذي كان احد السمات البارزة للاقتصاد الجزائري في السنوات الفارطة [14]

---

[11] الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI الموقع https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar/

[12] صابرة تقرارت . تقدير و استشراف الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر . دراسة قياسية للفترة 1970–2016 .مذكرة ماستر اكاديمي . علوم اقتصادية تخصص اقتصاد كمي . جامعة ام البواقي سنة 2018–2019

[13] زين الدين هواري . الجزائر الجديدة و اشكالية الامن الغذائي . https://www.youtube.com/watch?v=a1uy4TL6GNQ&t=849s. la patrie news

في عام 2022 صنفت الجزائر في اخر تصنيف للمؤشر العالمي للأمن الغذائي على راس قائمة البلدان الافريقية الاقوى في مجال ضمن الامن الغذائي بحيث انشأت " بنك البذور " و الذي هو عبارة عن منشأة تم انشاؤها سنة 2022 حفاظا على التنوع البيولوجي النباتي للبلاد و تعزيز الامن الغذائي .

يعتبر بنك البذور رأس الحربة في الدفاع عن الامن الغذائي من قبل المحللين فهو مشروع استراتيجي هام للجزائر يضمن مستقبل اكثر استدامة للأجيال القادمة

- دور القطاع الفلاحي في توفير مناصب العمل في الجزائر (2000-2021)

يلعب القطاع الفلاحي دورا حيويا لتوفير فرص العمل و تعزيز الاستقرار الاقتصادي بحيث انه يعتبر محركا اساسيا للاقتصاد الوطني لامتصاصه للبطالة و منه تعزيز رفاهية المجتمع و تقوية اقتصاده.

و الجدول الموالي يبين تطور نسبة العمالة الفلاحية خلال الفترة الممتدة من 2000-2021 كمايلي :

جدول1 : تطور نسبة العمالة الفلاحية خلال الفترة الممتدة من 2000-2021

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النسبة	24	26	26	27	27	27	27	27	26	13	12
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
النسبة	11	9	11	9	9	8	10	10	10	10	14

المصدر : نجوى جديوي ، لطيفة بهلول ، تقدير اثر مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر خارج قطاع المحروقات ، مجلة دراسات في الاقتصاد و ادارة الاعمال . العدد2 ، الجزائر ، تبسة، 2022 صفحة 108

تظهر البيانات في الجدول اعلاه ان نسبة العمالة في القطاع الفلاحي شهدت تذبذبا بين 2010-2016 حيث وصلت الى ادنى مستوى لها 2010 بنسبة 8% نتيجة للنزوح الريفي نحو المدن ، ارتفعت النسبة مرة اخرى في الفترة التالية لتصل الى 10% و ذلك بفعل اهتمام السلطات بالقطاع الفلاحي بعد انخفاض اسعار النفط عالميا . حتى بلغت مرة اخرى نسبة 14% بسبب تنمية القطاع الفلاحي من خلال زيادة الاستثمارات و توفير الدعم للمزارعين من قبل الحكومة.

- مساهمة القطاع الفلاحي في تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة 2000-2020

[14]ناصر مراد. سياسات تحقيق الامن الغذائي في الدول النامية –حالة الجزائر – مجلة جديد الاقتصاد . العدد5 جامعة البليدة . ديسمبر 2010

تختلف نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الاجمالي من دولة لاخرى . حسب اهميته و الجهود المبذولة لتطويره . يعتبر هذا القطاع من المؤشرات الرئيسية التي تعكس حقيقة النمو الاقتصادي لاي بلد.

يظهر الجدول التالي تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر:

جدول2 : تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر فترة 2000-2020

السنوات	القيمة المضافة للفلاحة (مليار دينار جزائري)	النسبة المئوية للناتج المحلي
2000	346.2	8.39
2001	412.1	9.74
2002	417.2	9.22
2003	515.3	9.81
2004	580.5	9.44
2005	581.6	7.69
2006	641.3	7.54
2007	708.1	7.57
2008	727.4	6.5
2009	931.3	9.34
2010	1015.3	8.46
2011	1183.2	8.11
2012	1421.7	8.77
2013	1640.0	9.85
2014	1772.2	10.28
2015	1935.1	11.57
2016	2140.3	12.22
2017	2219.1	14.94
2018	2426.9	11.94
2019	2529.05	12.2
2020	2598.51	11.2

المصدر:شاقور محمد لامين، بن دخان فخر الاسلام ،دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر ، مذكرة ماستر ، شعبة علوم مالية و محاسبة ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة 08ماي1945 ،قالمة .

سنة 2023/2022

استنادا الى الجدول اعلاه يتضح ان مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي تتأثر بعوامل طبيعية و مناخية. في عام 2008 شهدت هذه المساهمة انخفاضا كبيرا بنسبة 6.5% و هو الادنى خلال الفترة التالية . و وصلت الى اعلى نسبة في عام 2016 بنسبة 12.22% نتيجة لصدمة النفط في عام 2014 ثم عاودت الانخفاض سنتي 2019–2020 وذلك بسبب جائحة كورونا و بتوجه الدولة نحو تنويع الاقتصاد بتركيز على القطاع الفلاحي . يظل من الممكن زيادة هذه النسبة اذا تعززت الجهود و تم وضع استراتيجية لتعزيز تصدير المنتجات الفلاحية.

- مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية 2016–2019

القطاع الفلاحي هو العنصر الحيوي الذي يدفع عجلة التجارة الخارجية و التصدير حيث يسهم بشكل كبير في توفير منتجات قابلة للتصدير و فتح اسواق جديدة للاقتصاد الوطني

و الجدول التالي يوضح مساهمة الانتاج الفلاحي في التجارة الخارجية .

جدول3 : مساهمة الانتاج الفلاحي في التجارة الخارجية سنة 2016-2019

السنة	2016	2017	2018	2019
الصادرات	1.23	1.68	2.82	**2.58**
الواردات	6.75	7.75	8.53	**8.07**
قيمة العجز	**5.52**	**6.07**	**5.7**	**6.49**

المصدر : بولفضاوي نسرين ديدية ، دور البنوك في دعم نمو القطاع الفلاحي دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية badr ، مذكرة ماستر ، علوم اقتصادية ، تخصص تحليل و استشراف ، جامعة بلحاج بوشعيب ، سنة 2020–2021 ، صفحة 49

تظهر البيانات في الجدول نموا مستمرا في صادرات القطاع الفلاحي للجزائر . حيث ارتفعت الى 2.58 مليار دولار في عام 2019 مقارنة بقيمة 1.23 مليار دولار في عام 2016 . في المقابل تشهد الواردات زيادة مستمرة للمواد الغذائية ، حيث وصلت الى ذروتها في عام 2018 بقيمة حوالي 8.53 مليار دولار لتشهد انخفاضا طفيفا في عام 2019 لتصل الى 8.07 مليار دولار. على الرغم من الجهود الحكومية لإعادة بناء القطاع الفلاحي . إلا ان عجز الميزان التجاري الفلاحي استمر ، ووصل في عام 2019 الى 6.49 مليار دولار و يظهر هذا التحليل الانخراط في جهود اعادة الحياة للقطاع الفلاحي رغم التحديات المستمرة.

المطلب الثالث : الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين الجهود و التحديات

ان الاستثمار الفلاحي من اهم الركائز للتحقيق الامن الغذائي و النمو الاقتصادي المستدام لأي دولة لمساهمته الكبيرة لرفع الاقتصاد و تحسين المعيشة ، و لكن و على الرغم من اهميته لايزال هذا الاخير يواجه العديد من العراقيل و التحديات و لهذا تسعى الجزائر الى القيام باستراتيجيات تنموية و سياسات تمويلية من شأنها المساهمة في تسهيل عمليات الاستثمار الفلاحي .

- لمحة عن القطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات 1990–1999

سميت المرحلة بعد عام 1990 بمرحلة الدخول الى اقتصاد السوق ، حيث جاءت اصلاحات 1990 لنقل الاقتصاد الجزائري من التخطيط الاشتراكي الى سياسة الاقتصاد الحر ، و ذلك من خلال قانون 1990 الذي هدف الى حماية الاراضي الفلاحية و فتح المجال أمام قوى السوق لتسيير و تمويل القطاع الفلاحي .

مرت السياسات الاقتصادية المطبقة بثلاث مراحل رئيسية : مرحلة بداية الاصلاحات (1990–1994) و التي زادت ابانها المشاكل الاقتصادية ، ثم مرحلة الاصلاحات الاقتصادية (1995–2000) بإشراك القطاع الخاص ، و اخيرا مرحلة الاستراتيجية الجديدة للتنمية (2000–2010) بدعم برنامج الانعاش الاقتصادي .

كما اثر قانون 1990 على الاراضي المملوكة للدولة و حدد شروط إعادتها و أثرث الاصلاحات على القطاع المصرفي مع ظهور قانون النقد و القرض في 14 أفريل 1990 الذي هدف الى تحرير الاقتصاد من القيود المركزية و إعادة تنظيم العلاقة بين المال و المؤسسات المالية .[15]

1. <u>المخططات التنموية الجزائرية لاستثمارات واعدة :</u>

قيام الدولة باستثمارات فلاحية لهو من اهم العناصر المؤثرة في اقتصادها ، حيث تساهم في تعزيزه ، و لهذا سعت الحكومة الجزائرية الى وضع مخططات تنموية من شأنها تحديث و تطوير قطاعها الزراعي و زيادة انتاجيته و تنافسيته و هذا الصدد سنتطرق الى البرامج التي عمدتها الحكومة الجزائرية منذ مطلع الالفية الثالثة .

- **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) :**

استحدثت الحكومة الجزائرية مخطط تمويل القطاع الفلاحي في عام 2000 المعروف باسم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) كوسيلة لإعادة هيكلة المشاريع الفلاحية و مواجهة التحديات الاقتصادية هو استراتيجية كلية تهدف الى تطور و زيادة فعالية القطاع الفلاحي مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة و المكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري .

يعتمد هذا المخطط على تنفيذ مجموعة من المناهج و التدابير المدعومة بنصوص قانونية مثل انشاء الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية و صندوق استصلاح الاراضي عن طريق الامتياز و صندوق تطوير حماية الصحة الحيوانية و النباتية . كما يركز على دعم الانتاج المحلي و تكييف انظمة الانتاج حسب المناطق ، و استخدام المزارع النموذجية لنشر التقنيات اضافة اللى تشريك الولاة و الصالح في متابعة المشاريع . كما انه يولي

[15] فارس هديل ، ولد كرانجر شيماء ، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر –دراسة حالة ولاية عين تيموشنت ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة بلحاج بوشعيب بعين تيموشنت ، سنة 2022–2023 صفحة 35

اهمية للتشجير الاقتصادي و استصلاح الاراضي حول الواحات و الاستثمارات الكبرى مع الاستعانة بالبرنامج الوطني للتشجير و برامج محافظة تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية و المحافظة السامية لتطوير السهوب.

يهدف هذا المخطط الى تحسين القدرة التنافسية للقطاع الزراعي و دمجه في الاقتصاد العالمي من خلال استخدام الثروات الطبيعية بشكل عقلاني و الحفاظ على البيئة . اهدافه تشمل تحسين الامن الغذائي ، الاستخدام المستدام للموارد ، تعزيز التصدير ، دعم العمالة الزراعية و زيادة فرص العمل و تحسين ظروف المعيشة و الدخل للمزارعين

- يركز مخطط التنمية الفلاحية على تنمية الانتاج الزراعي و الحيواني و تكييف أنظمة استغلال الاراضي حسب المناطق الطبيعية مع التركيز على المنتجات ذات الاستهلاك الواسع و المزايا التصديرية . كما يهدف الى استصلاح الاراضي و تشجيع الاستثمار الفلاحي ، و تحسين ظروف حياة المزارعين و مداخيلهم الى جانب مكافحة التصحر و تعزيز الصناعات الغذائية و تقليص فاتورة الواردات الغذائية في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي و الاندماج في الاسواق العالمية[16] .

- **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDAR) :**

تم تصميم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (PNDAR) كاستجابة شاملة للتحديات و الضغوط الطبيعية و التقنية و التنظيمية و المؤسساتية التي اثرت سلبا على الامن الغذائي و الموارد الطبيعية في الجزائر منذ 2008 . يعتبر هذا المخطط تكملة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) ، حيث يسعى للتوافق مع التحديات الرئيسية و المساهمة في تحقيق التوازنات الشاملة للمجتمع الجزائري .

- تهدف هذه السياسة الى التحسين المستدام للامن الغذائي و تستند الى ثلاث دعائم اساسية متكاملة :

  - **تحديث القطاع الزراعي و زيادة انتاجيته :**

و ذلك بتشجيع الاستثمار في التكيف الزراعي و تحديث اساليب الانتاج ، و التركيز على المنتجات الاستراتيجية مثل الحبوب و البقوليات، الالبان ، الحوم و الخضروات ، و برامج لزيادة الانتاجية عبر المكننة و توفير الاسمدة و ترشيد استخدام المياه ، تحديث نظم التمويل و التأمين الزراعي ، اليات لضبط اسعار المنتجات ذات الاستهلاك الواسع .

  - **تنمية المناطق الريفية بشكل متوازن و مستدام :**

[16] قصوري ريم ، الامن الغذائي و التنمية المستدامة –حالة الجزائر– مذكرة ضممن متطلبات شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة باجي مختار عنابة ، سنة 2011–2012 ، صفحة 139

و ذلك بمكافحة التصحر و حماية الموارد المائية و الغابات و النظم البيئية ، و تعزيز اللالمركزية و اشراك الفاعلين المحليين

- **بناء القدرات البشرية و التقنية :**

بالتدريب و التكوين في المجالات ذات صلة بالقطاع الفلاحي و نقل التقنيات و المعارف الحديثة الى المزارعين و العاملين في الريف [17]

2- مصادر الدعم المالي للاستثمارات الفلاحية في الجزائر :

- الدعم المالي ضمن المخططات التنموية فترة 2001-2015

خلال الفترة 2001-2014 ركزت البرامج التنموية في الجزائر على توفير حياة كريمة للسكان ، و خلق فرص العمل و استقرار النشاطات الاقتصادية ، و تحقيق التوازن الجهوي و لتحقيق ذلك خصصت مبالغ مالية لتمويل القطاع الفلاحي من خلال :

-**تمويل القطاع الفلاحي في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي :**

في اطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية استفاد القطاع من غلاف مالي بقيمة 55.89 مليار دينار دزائري موزع على ثلاث صناديق لتمويل مشاريع الدعم هي :

- صندوق الضبط و التنمية الفلاحية(FRNDA) : انشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 2000/118 المؤرخ ب 30 ماي 2000 يقوم بتقديم مساعدات مالية للفلاحين لانشاء و تطوير مستثمراتهم عبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية شروطه الهامة هي (المردودية الاقتصادية للمشروع ، تحقيق اهداف اجتماعية ، الاستمرارية)
- صندوق التنمية الريفية و استصلاح الاراضي عن طريق الامتياز : انشئ بموجب القانون 02-11 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002 و يستفيد من الفاعلون الاقتصاديون و الافراد و الجماعات الذين يساهمون في انعاش النشاطات الزراعية
- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي : يوفر تسهيلات للفلاحين المستفيدين من المخطط الوطني للتنمية الريفية ، مثل القروض و التأمين الاقتصادي و الزراعي

[17] مرجع سبق ذكره، مجدولين دهينة ، صفحة 164

تمويل القطاع الفلاحي في اطار البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

في اطار برنامج دعم النمو الاقتصادي ، ساهم القطاع الزراعي بشكل رئيسي في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية و ذلك من اجل تحقيق تنمية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية . و قد خصصت الحكومة لهذا القطاع اعتمادات تمويلية ضخمة بلغت حوالي 3000 مليار دينار جزائري لانجاز الاعمال التالية :

-حماية السهوب و تطويرها و تنميتها
-توسيع المحيط الغابي و حماية الاحواض المنحدرة
-توسيع و انشاء مستثمرات زراعية جديدة ، و التشجيع على الانتاج و تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية
-تطوير المستثمرات الزراعية القائمة
-حماية تربية الماشية و تطويرها و انشاء مشاريع محلية لمكافحة التصحر

كما قدمت الحكومة خلال هذه الفترة اقتراحا لقانون حول العقار الزراعي ضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي ، يؤسس لنظام الامتياز بالنسبة للأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة بهدف تعزيز الصلة بين الارض و مستغليها و حمايتها من التحويل عن طابعها الاصلي و تمكين المزارعين من الحصول على قروض لتنمية انشطتهن الزراعية ، كما ركز بنك الفلاحة و التنمية الريفية على تطوير فروع مثل الدواجن من خلال تقديم قروض للمزارعين و المذابح لبناء لبناء نسيج متين في هذا المجال

-تمويل القطاع الفلاحي في اطار المخطط الخماسي 2010-2015:

في إطار المخطط الخماسي ، خصص للقطاع الزراعي غلاف مالي بقيمة 1000 مليار دينار جزائري ، و هي نسبة 4.71 % فقط من اجمالي الغلاف المالي و بهذا فإنها نسبة منخفضة مقارنة بالبرامج السابقة رغم مضاعفة المبلغ بمعدل 2.3 مرة تقريبا . و هذا يعكس عدم انسجام الخطاب الرسمي الجزائري حول الامن الغذائي مع الاغلفة المالية المخصصة للقطاع الفلاحي ، في حين خصص 10122 مليار دينار جزائري (74.71) بالمائة للتنمية البشرية كأولوية على حساب القطاعات المنتجة للثروة .

في اطار برنامج التجديد الفلاحي و الريفي قدمت الدولة دعما ماليا سنويا بقيمة 200 مليار دينار جزائري اي ما يقدر ب 1000 مليار دينار جزائري خلال الفترة 2010-2014 و يهدف هذا الدعم الى :

-التأكيد على الاثر التحفيزي لأسعار شراء محاصيل القمح ، الشعير ، البقوليات ن الحلي لصالح المنتجين

-اتخاذ حزمة من التدابير لدعم تنمية الانشطة الزراعية من خلال اعانات مالية تتراوح بيم 20 –30 بالمئة لشراء البذور ، الاسمدة ، تطوير تربية الحيوانات ، غرس الاشجار ، اقتناء الالات الزراعية و المعدات .

-تحمل الدولة لأعباء القرض الفلاحي الريفي "رفيق" بدون فوائد

-و من هذا فانه يتضح ان الدعم المالي الحكومي للقطاع الفلاحي خلال هذه الفترة كان كبيرا إلا انه لا يتناسب مع الاهمية المعلنة للأمن الغذائي في الخطاب الرسمي حيث ظل القطاع يحظى بنصيب متواضع من الميزانية مقارنة بقطاعات اخرى.

و منذ سنة 2008 تطور الدعم لصالح المستثمرين و متعاملي الفروع و سكان الريف كما تنوعت الصناديق لتلبية الاحتياجات الخاصة منها :

- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية (FNDIA)
- صندوق حماية الصحة الحيوانية و حماية الصحة النباتية (FPZPP)
- الصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي (FNRPA)
- صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية (FGCA)
- صندوق التنمية الريفية و استصلاح الاراضي عن طريق الامتياز (FDRMVTC)
- صندوق مكافحة التصحر و تنمية الاقتصاد الرعوي و السهوب (FLDDPS)
- الصندوق الخاص لدعم مربي المواشي و صغار الفلاحين (FSAEPA)
- الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA)

تستغل هذه الصناديق لتقديم :

-اعانات تصل الى بالمئة من تكلفة المشاريع الزراعية للمستثمرين

- تخفيضات على نسب الفوائد للقروض تصل الى 100 بالمئة كحافز لجودة المنتجات

-منح قروض ميسرة للمزارعين مثل " رفيق " تحدي " ، " فدرالي" و التأجير التمويلي

-متابعة و تقييم المشاريع عير "الشباك الوحيد" بالشراكة مع بنك الفلاحة و التنمية الريفية

-مسح الديون البنكية للفلاحين و قد بلغت 41 مليار دينار في 2009 كجزء من التطهير المالي .

تهدف هذه الاليات الى تعزيز الاستثمار الفلاحي و تحفيز الانتاج الزراعي و ضبط اسواق المنتجات الزراعية[18].

- الدعم المالي البنكي الحديث للمشروعات الفلاحية الجزائرية :

و في اطار عزم الحكومة الجزائرية على توفير التمويلات اللازمة للقطاع الزراعي استحدثت صيغا تمويلية تنعش جميع النشاطات في هذا القطاع الحيوي هي كالتالي:

-قرض الرفيق :

هو قرض استغلال (محصول) قصير الاجل (لمدة سنتين) مدعوم من قبل الدولة الجزائرية و يقوم بمنحه بنك الفلاحة و التنمية الريفية و يقدم بدون فوائد تتحملها وزارة الفلاحة و التنمية يهدف الى تمويل المستثمرات الزراعية الفردية و التعاونيات و المجتمعات الاقتصادية ، يشمل القرض الموسمي لتمويل المدخلات و العمليات الزراعية و القرض الفدرالي للمتعاملين الاقتصاديين في مجالات تحويل المنتجات الزراعية و انتاج الحبوب و الحليب و تسويق المنتجات الفلاحية و غيرها و يستفيد منه المزارعون و المربون الذين ينتجون المواد الفلاحية الاكثر استهلاكا ووحدات الخدمات الزراعية و يستخدم لشراء المستلزمات الزراعية و الاعلاف و المعدات و تجهيز البنية التحتية ، و يتطلب تقديم ضمانات شخصية و رهن المعدات المقتناة.

-قرض التحدي :

هو قرض استثماري مدعوم جزئيا من الدولة ، يمنح لإنشاء مستثمرات زراعية و حيوانية جديدة او تأطير منشآت قائمة . يتميز بمواعيد تسديد متوسطة (حتى 7 سنوات) او طويلة الاجل (حتى 15 سنة) و يكون بدون فوائد خلال السنوات الخمس الاولى ، ثم بنسب فائدة متدرجة لاحقا حتى السنة العاشرة . يستخدم لتمويل مشاريع الري ، اعمال تهيئة الاراضي ، آبار جديدة ، شبكات توزيع المياه ، منشآت تربية الماشية و شراء معدات زراعية و انشاء منشآت للتخزين و التحويل و التعبئة . يتطلب هذا القرض تقديم ضمانات مثل الرهن العقاري ، الكفالات ، الرهن القانوني للمستثمرة في حالة الملكية الخاصة[19].

-القرض الايجاري الفلاحي :

[18] جريدي كمال ، شابي عماد الدين ، التمويل البنكي للمشروعات الفلاحية في الجزائر –دراسة حالة : تمويل بنك الفلاحة و التنمية الريفية "بدر" وكالة تبسة 488 للمزروعات الفلاحية ، مذكرة يل شهادة ماستر ، علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد بنكي ، جامعة العربي تبسي بتبسة ، سنة 2021–2022 صفحة 41–46

[19] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، القروض الفلاحية ، الجزائر 2021 ، https://madr.gov.dz/

التمويل الايجاري او القرض الايجاري الفلاحي هو احد صيغ الدعم المالي التي تقدم للمشاريع الزراعية و تعرفه الوكالة البنكية " بدر" على انه علاقة مالية تجارية بين البنك و المتعاملين الاقتصاديين ، حيث يقوم البنك بتأجير او كراء التجهيزات و المعدات اللازمة لتجسيد المشاريع الاستثمارية المربحة .

يستفيد من هذا النوع من التمويل جميع المتعاملين الاقتصاديين الناشطين في المشاريع المربحة ، وفقا لسياسة البنك التمويلية . و يأخذ القرض الايجاري اشكالا عديدة مثل التأجير ثم البيع ، و التأجير التشغيلي و التشغيل التمويلي .

تتضمن الشروط العامة للقرض الايجاري تحديد موضوع العقد ، و الاتفاق على شروط الايجار ،و التسديد المسبق ، و مدة العقد ، و اجراءات اقتناء و استلام المعدات ، و التنازل عنها و استغلالها و صيانتها .

يهدف هذا النوع من التمويل الى تيسير حصول المشاريع الزراعية على التجهيزات و المعدات اللازمة دون تحمل تكاليفها مقدما ، مما يساعد على تجسيد هذه المشاريع و تحقيق الربحية [20]

3- العوائق التي تواجه القطاع الفلاحي الجزائري :

ان القطاع الفلاحي عمود فاعل في اقتصاد العديد من البلدان و مع ذلك يواجه تحديات جسيمة تعيق تقدمه و تؤثر على ديناميكياته . ان فهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي يعد خطوة حاسمة نحو تحقيق التنمية المستدامة في هذا الميدان الحيوي و من بين هذه المشاكل :

- **العراقيل الطبيعية :**

-التقليص العمدي من طرف الانسان : حيث تشمل العديد من الاعمال مثل التجريف و التبوير و البناء على الاراضي الفلاحية بسبب تزايد عدد السكان . و منه ادت هذه العمليات لفقدان مساحات واسعة من اجود الاراضي الزراعية

-فقدان الاراضي بسبب متطلبات الزراعة : بسبب ان الزراعة نفسها تسهم في فقدان كميات هامة من الاراضي الزراعية و ذلك بسبب انتشار ظاهرة تفكك الملكيات و الحيازة ، [21]

حيث ان توزيع الاراضي و المستثمرات الفلاحية في الجزائر يطغى عليه طابع الحيازات الصغيرة ذات الزراعات الخفيفة و المتنوعة و المتخصصة للاستهلاك العائلي بدرجة اولى . مع ما يرافق ذلك من مشاكل تتعلق بصعوبة حصر الحيازات و تحديدها و هذا ما حاولت السلطات العمومية ايجاد حلول لها من

[20] مرجع سبق ذكره ، جريدي كمال ، صفحة 51-52

[21] شويخي هناء ، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر ، مذكرة ماستر ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، سنة 2012-2013 ، صفحة 53

خلال حزمة من القوانين و القرارات المختلفة و المتناقضة في بعض الاحيان الا انها باءت بالفشل الى حد الان حيث ان ثلاثة ملايين هكتار تابعة للقطاع الخاص لا تزال دون عقود . و منه تم فقدان مساحات واسعة من هذه الاراضي [22]

-انتشار الاراضي المتأثرة بالأملاح : و ذلك لأنه يؤدي الى ارتفاع مستوى المياه الجوفية مما يجعل سطح الارض يقترب في كثير من الاحيان من السطح . و هذا يتسبب في تراكم الاملاح و المخلفات الضارة . مما يؤثر على خصائص التربة و يؤثر سلبا على النباتات التي تنمو فوقها خاصة محاصيل الحبوب ولاسيما القمح كما عدم توافر نظم الصرف و الري المناسبة مما ساعد على زيادة نسبة الملوحة في التربة الزراعية عاما بعد اخر الى جانب عدم اتباع الاسس الحديثة في الزراعة .[23]

-التصحر : و هو من اهم التحديات التي تواجهها الجزائر و الذي اضحى يستوقف السلطات العمومية و المؤسسات و المواطنين من اجل الحد من اثاره على الانسان و البيئة فهو عملية تدهور التربة الزراعية و فقدان الغطاء النباتي نتيجة للظروف القاسية مثل قلة الامطار و ارتفاع درجات الحرارة . و من اهم مظاهره في الجزائر هو تدهور المناطق السهبية بسبب الرعي الجائر حيث الاراضي التي لم تخضع لاي تهيئة او صيانة تعرف تدهورا متواصلا بسبب العدد الهائل من الماشية غير المتوافق مع امكانية انتاجها ، اضافة الى ظاهرة الانجراف المائي خاصة في المناطق السهبية حيث تشمل 45 % من المناطق التلية كتلال الاطلس التلي و الصحراوي و السهول المرتفعة . اذ حصل الانجراف 2000طن سنويا في الاحواض السفحية و ذهاب 120طن سنويا من رواسب التربة في البحر . كما تعرف المناطق الداخلية للوطن ظاهرة الانجراف الريحي ، حيث تذكر بعض المصادر ان هناك 600000 هكتار بالمناطق السهبية تعتبر متصحرة بعوامل الانجراف الريحي بسبب الزوابع و التساقط الغزير للامطار[24]

-نقص العناصر المعدنية اللازمة للزراعة في الكثير من الاراضي الزراعية و اعتماد المساحات الزراعية على الامطار بمعدل يقارب 80 % خاصة في زراعة الحبوب. فضلا على عدم انتظام سقوط الامطار و توزيعها الموسمي بما لا يتناسب مع احتياجات المحاصيل المزروعة للمياه

[22] صابرة تقرارت ، تقدير و استشراف الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر ، دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1970–2016) ، مذكرة ماستر ، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ، سنة 2018–2019 صفحة 21–24

[23] مرجع سبق ذكره : شويخي هناء صفحة 53

[24] كريم بلقاسي ، الاتصال البيئي كآلية لتنمية الاقليم –دراسة حالة ظاهرة التصحر ، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الانسانية ، جامعة الجزائر 3 ، مسيلة ، صفحة 121–122 تاريخ النشر 19جوان 2014

-الجفاف : حيث شهدت الجزائر فترات جفاف متكررة القت بظلالها على المحاصيل الموسمية في وقت تسابق فيه الحكومة الجزائرية الزمن لانجاز محطات لتحلية مياه البحر و استغلالها في المجال الزراعي .

-ارتفاع درجة الحرارة : و التي قاربت تلك التي تسجل عادة اوائل ايام فصل الصيف و التي تؤدي الى جفاف التربة بسبب ارتفاع الضغط الجوي المتمركز بمنطقة البحر الابيض المتوسط حسب اخر ما وصلت اليه الدراسات

كما اشارت المنظمة العربية للتنمية الزراعية ان الوطن العربي اجمع يعاني من ظاهرة الجفاف و التصحر و نذرة الامطار و هذا ما ينجم عنه ايضا مخاطر كانخفاض انتاجية المحاصيل الزراعية و زيادة المقننات و الاحياجات المائية للحاصلات مع ارتفاع درجات الحرارة و البخر و تدهور خصوبة الاراضي و انتشار الحشائش و الحشرات و الامراض النباتية بجانب التأثير السلبي على الانتاج الحيواني و السمكي ، و منه ينجم اثار سلبية على الامن الغذائي كما تتوقع المنظمة ان حدتها ستزداد و ستؤثر على مختلف الدول و الاقاليم بعد عام 2030 . و بهذا فان دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية و منظمة الاغذية و الزراعة للامم المتحدة الى وضع استراتيجيات تدخلية تحد من تفاقم هذه الاوضاع.[25]

- **العراقيل المتعلقة بالموارد البشرية والمادية :**

يشكل قطاع الزراعة تحديات اضافية فيما يتعلق بالموارد البشرية . بسبب قلة الجاذبية نحوه و نقص الحوافز حيث:

-يعاني العمال الزراعيون من قلة التوجيه و نقص العمالة ذات الخبرة و المهارة المدربة على استخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة في الانتاج

- عدم وضوح السياسة الزراعية في المدى الطويل حيث ان التخطيط الزراعي بالجزائر يكون لمدة متوسطة مما ينجم عنه تخوف المستثمرين في الاستثمار لمدة زمنية طويلة

-اهتمام المستثمرون بالاستثمار في القطاعات الاخرى (صناعة-خدمات) على حساب القطاع الزراعي نظرا للاخطار و الظروف التي تحيط بالاستثمار الزراعي و التي لا يمكن ان يتحكم فيها المستثمر (كالعوامل المناخية و الكوارث الطبيعية)

-ارتفاع تكاليف الاستثمار بسبب ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج الزراعي (آلات و اسمدة البذور . مبيدات الاعشاب و الحشرات الضارة . الاعلاف ...الخ) و من المعلوم ان الاسمدة و المبيدات الحشرية

[25] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير اوضاع الامن الغذائي العربي سنة 2022 ،صفحة 3

ضرورية لزيادة المردودية الفلاحية . خاصة في الظروف الغير مواتية ، و معدل استخدامها يعكس وعي و مهارة المزارعين و درجة تطور القطاع الفلاحي .

رسم توضيحي 2:حجم استخدام الاسمدة و المبيدات الحشرية في الجزائر مقارنة بدول مختارة عام 2016 (كلغ/هكتار)

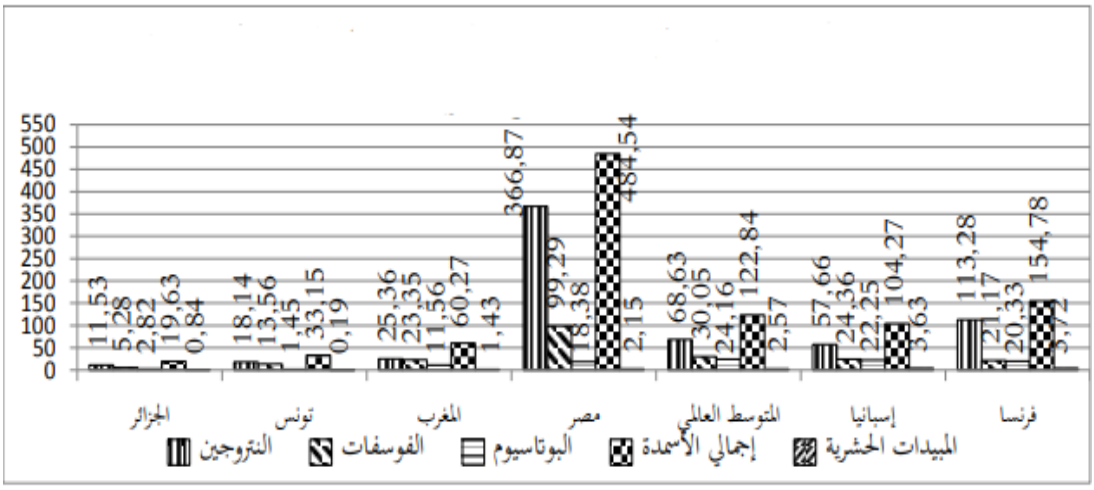

المصدر : نسيبة معقال ،القطاع الفلاحي في الجزائر : تقييم للأداء و تحليل لأهم العوائق التي تواجهها خلال فترة 2000–2018 . مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ، المجلد 07 ، العدد03 ، ديسمبر ،صفحة 42–64 ، تاريخ النشر 02–12–2021 صفحة 59–60

يتضح من خلال هذا الشكل ان متوسط حجم الاسمدة و المبيدات الحشرية المستخدمة في الزراعة ضعيف جدا مقارنة بالمتوسط العالمي و باقي الدول المجاورة كالمغرب و تونس و كذا بالمقارنة مع دول اوروبية تعتمد معايير سلامة غذائية عالية ، يمكن تفسير هذا الضعف بعدة عوامل كضعف تدريب الفلاحين و صعوبة قدرتهم على شراء الاسمدة او عدم توفر الاسمدة المدعومة من قبل الدولة في الاوقات المناسبة مما يؤدي الى عدم استغلالها بشكل كامل او منع استخدام الاسمدة في المناطق ذات الموارد المائية لحمايتها من التدهور و اختلاف تركيبة التربة من منطقة لاخرى .

-انتشار الامية و انخفاض المستوى التعليمي و ضعف الانفاق على البحث العلمي الفلاحي في الجزائر ، و الجدول التالي يظهر ذلك مقارنة بالمغرب و تونس سنة 2012 :

جدول4 : الانفاق على البحث العلمي الفلاحي و عدد الباحثين الفلاحيين في الجزائر و دول مختارة 2012

البيان / الدولة	الانفاق على ابحث العلمي الفلاحي		عدد الباحثين	
	المبالغ : مليون دولار امريكي (كمعادل للقدرة الشرائية 2005)	% من اجمالي الناتج الفلاحي	الاجمالي	%ة من المتحصلين على شهادة الدكتوراه
الجزائر	81.7	0.21	593.4	23
المغرب	131.2	0.49	556.3	40
تونس	55.9	0.64	541.6	62

المصدر : : نسيبة معقال ،القطاع الفلاحي في الجزائر : تقييم للأداء و تحليل لأهم العوائق التي تواجهها خلال فترة 2000–2018 . مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ، المجلد 07 ، العدد 03 ، ديسمبر ،صفحة 42–64 ، تاريخ النشر 02–12–2021 صفحة 59–60

نلاحظ من خلال هذا الجدول ان معدل الانفاق على البحث العلمي الفلاحي في الجزائر متدن مقارنة بتونس و المغرب حيث يبلغ 2.33 و 3.04 مرة ما تنفقه الجزار على التوالي . رغم ان الجزائر تعتبر الاغنى بينهم و على الرغم من امتلاكها العدد الاكبر من الباحثين الفلاحيين الا انه غير كاف لحجم النشاط الفلاحي فيها فضلا عن نقص الكفاءات العلمية العالية القادرة على اجراء بحوث جيدة

و منه فان الجزائر تعاني من ضعف البحث العلمي بسبب طابعه الاكاديمي البعيد عن واقع المشاكل و الفجوة الكبيرة بين الجامعات و مراكز البحث من جهة و المؤسسات المعنية من جهة اخرى ما يعرقل جهود التنمية

- **ضعف الاستثمار في القطاع الفلاحي :**

يعاني القطاع الفلاحي العديد من العراقيل المالية و التكنولوجية حيث تلعب التكنولوجيا المستعملة في الزراعة دورا حيويا في تحسين الانتاج و الانتاجية ففي الجزائر يرجع انخفاض الانتاجية الى اعتماد تكنولوجيا بسيطة و تقليدية مثل العمل اليدوي و الحيواني . فبالرغم من استخدام بعض المدخلات الحديثة مثل الجرارات و الحاصدات إلا ان الجزائر تعاني من ضعف المكننة مقارنة مع باقي الدول و ذلك بسبب نقص التمويل و الاستثمار فيه .[26]

و ضعف استثمار الخواص فيه فبالنسبة للجزائر تفيد معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بضعف مساهمة الخواص في الاستثمار في القطاع الفلاحي ، حيث يقدر اجمالي عدد المشاريع الخاصة

[26] نصايبية اسيا، معوقات الاستثمار الفلاحي، مذكرة ماستر ، قسم الحقوق ، تخصص قانون عقاري ، جامعة الشهيد الشيخ العربي ، تبسة ، الجزائر ، سنة 2022–2023 ، صفحة 64

الموجهة له خلال الفترة 2017/2000 ب 1342 مشروع بقيمة اجمالية 260.75 مليار دج ، ما يمثل 1.82% القيمة الكلية للاستثمارات الخاصة [27]

و عليه يعتبر الاستثمار الفلاحي عنصرا جوهريا في النهوض بالزراعة كما و كيفما و لا تقتصر على رفع العبء عن كاهل المزارع فحسب بل التعجيل بتطبيق التكنولوجيا الحديثة و يؤدي بالتالي الى تنمية المجتمع الريفي سواء بزيادة الدخول او نقل المجتمع الريفي من التخلف الى طريق التقدم [28]

- **العراقيل الادارية و التنظيمية :**

يواجه القطاع الفلاحي مشاكل ادارية و تنظيمية تعيق تطوره . يشمل ذلك التعقيدات البيروقراطية في الاجراءات الادارية حيث يواجه الفلاحون صعوبات في التعامل مع الاوراق و التصاريح الضرورية و مشاكل التحكم في العقار الفلاحي و الذي يعد هاجسا امام المستثمرين الوطنيين او الاجانب نظرا للمشاكل التي يواجهونها في الحصول على العقار الفلاحي من طول مدة الحصول عليه و التي تفوق السنة و يتطلب طول انتظار مما يدفع المستثمرين الى البحث عن الاستثمار في القطاعات الاخرى [29]

كما يواجه القطاع الفلاحي الجزائري تحديات التنظيم الفعال حيث قد تكون هناك نقائص في التخطيط و التنظيم الجيد للأنشطة الزراعية و ضعف التنسيق بين الجهات المعنية كمشكلة غياب الربط بين الارشاد الزراعي و اجهزة البحث العلمي حيث يعاني الارشاد الزراعي تبعات عدم و جحود صلة قوية و فاعلة بين الجهاز الارشادي الزراعي من ناحية و اجهزة البحث العلمي الزراعي سواء في وزارة الفلاحة او معاهد و مراكز الفلاحة من ناحية اخرى هذا بالإضافة الى قلة عدد اختصاصي المواد و الارشاديين الذين يعلمون كهمزة بين اجهزة البحث الزراعي و المرشدين الزراعيين على مختلف المستويات خصوصا المستوى المحلي لنقل نتائج البحوث و المشاكل الزراعية الميدانية الى اجهزة البحوث لإيجاد الحلول المناسبة لها و سوء التنظيم هذا يمكن ان يؤدي الى تكرار الجهود و تبديد المواد[30]

كما انه يعاني من ضعف البنية التحتية و الذي يؤدي الى ارتفاع الفاقد من بعد الحصاد و انخفاض جودة المنتجات و صعوبة الوصول الى الاسواق.

---

[27] مرجع سبق ذكره ، شاقور محمد الامين ، بن دخان فخر الاسلام صفحة 55

[28] مرجع سبق ذكره ، صابرة تقرارت صفحة 21-24

[29] مرجع سبق ذكره ، نصايبية اسيا ، صفحة 70

[30] لمعلم فاطنة ، بن كازة عبير ، الاستثمار الفلاحي في الجزائر ، شهادة ماستر ، قسم قانون خاص ، تخصص قانون مؤسسات اقتصادية ، جامعة احمد دراية ، ادرار 2022-2023

المبحث الثاني : واقع شعبة الحبوب في الجزائر

تعتبر الحبوب من العناصر الغذائية الاساسية التي تشكل جزءا اساسيا من النظام الغذائي الجزائري بحيث تتجذر في التقاليد الغذائية المتأصلة في المجتمع . ويعكس الاعتماد الكبير على الحبوب اهمية هذه المحصولات في تلبية احتياجات السكان من الموارد الغذائية الاساسية . و نظرا لان اي تقلب في انتاج الحبوب قد يؤثر على نمط التغطية السائد فان ضمان استدامة و توفر هذا المنتج يعتبر امرا حيويا للحفاظ على الامن الغذائي للمجتمع بإنتاجه بمعدل يتناسب مع النمو السكاني و السعي لتلبية احتياجات السكان او على الاقل جزء منها . و من اجل ذلك ينبغي وضع سياسة شاملة للمحافظة على الاراضي الزراعية و ترقية الانتاج و تطويره و التقليل من الفجوة الغذائية .

المطلب الاول: انتاجية الحبوب و تغيرات المساحة الزراعية بالجزائر

ان زراعة امر مهم يتطلب على كل كل دولة وضع استراتيجيات و خطط وطنية شاملة لزراعتها و تطوير هذا القطاع الحيوي ، و هذا بزيادة المساحات الزراعية الخاصة بهذه الشعبة و الاستفادة من التقنيات الحديثة في مجال الري و ادارة المياه بكفاءة .

1. مفهوم شعبة الحبوب :

شعبة الحبوب هي فرع من فروع الزراعة يختص بزراعة الحبوب الغذائية و هي من اهم القطاعات الاقتصادية في العالم حيث تشكل مصدرا اساسيا للغذاء لعدد كبير من سكان العالم خاصة في الدول النامية و التي تعتبرها غذاءا اساسيا يغلب في طعام الفرد ، و تشمل هذه الحبوب (القمح ، الارز ، الذرة الرفيعة ... الخ) و تعتبر الحبوب من اهم المحاصيل الزراعية في العالم . حيث تستخدم في العديد من الصناعات الغذائية كصناع الدقيق و المعكرونة و الزيوت كما تستخدم كعلف للحيوانات الداجنة.

و يمكن تقسيم شعبة الحبوب الى قسمين :

- الحبوب الشتوية : و تزرع في فصل الخريف و تنمو اساسا في فصل الشتاء مثل القمح و الشعير
- الحبوب الصيفية : و هي الحبوب التي تحتاج الى درجة حرارة اعلى و تزرع في فصل الربيع و تنمو في فصل الصيف مثل الذرة و الارز

2. تطور المساحة الزراعية لشعبة الحبوب:

تعتبر الحبوب من المنتجات الزراعية الاهم في العالم سواء من حيث الانتاج او الاستهلاك او التجارة العالمية . كما يعتبر القمح العنصر الاكثر انتاجا و استهلاكا و الاكثر تجارة في العالم من ضمن هذه الحبوب المختلفة.

تعتبر الحبوب من المنتجات الزراعية الاهم في العالم سواء من حيث الانتاج او الاستهلاك او التجارة العالمية . كما يعتبر القمح العنصر الاكثر انتاجا و استهلاكا و الاكثر تجارة في العالم من ضمن هذه الحبوب المختلفة.[31]

تشهد جهود تطوير الزراعة في الجزائر جهدا مستمرا لتعزيز و تحسين المساحة المزروعة بالحبوب بحيث انه تحتل المساحة الزراعية المخصصة للحبوب نسبة كبيرة من مجموع المساحات الصالحة للزراعة. تمارس هذه الزراعة على نصف المستثمرات الفلاحية التي بلغ عددها 588.621 في عام 2001 .

يمكن تقسيم المناطق الجغرافية المتخصصة في زراعة الحبوب الى ثلاث مناطق رئيسية بناءا على معدلات سقوط الامطار السنوية هي كالتالي :

- المنطقة الاولى : و هي منطقة ذات امكانيات عالية ، بمعدل امطار يزيد عن 500ملم/سنة ، و مردود محصول الحبوب المتوسط 20 قنطار/ هكتار . و متواجدة في السهول مثل (متيجة ، حوض يسر ، واد الصومام و واد الكبير ، و واد سيبوس) و تغطي 400 الف هكتار من الاراضي الصالحة للزراعة ، 20 بالمائة منها مخصصة للحبوب.
- المنطقة الثانية : ذات امكانيات متوسطة بمعدل امطار بين 400–500 ملم/ سنة و مردود محصول يتراوح بين 5–15 قنطار /هكتار . متواجدة في منحدر تلمسان ، الشلف ، المدية و تغطي 1.600 الف هكتار ، اقل من نصفها مخصص للحبوب .
- المنطقة الثالثة : منطقة ذات امكانيات قليلة بمعدل امطار اقل من 350 ملم/سنة و مردود محصول يصل الى اقل 8 قنطار/ هكتار ،تقع في الهضاب العليا من الشرق الى الغرب و في الجنوب

[31] منصوري صمودي ، التمويل الزراعي للحبوب في اطار السوق الدولية ، علوم اقتصادية ، فرع تسيير ، جامعة الجزائر (3) ،مذكرة نيل شهادة دكتوراه ، سنة 2008–2009

تبدأ من الكتلة الصخرية في الاوراس حتى اقصى الجنوب تغطي 4.500 الف هكتار ، و اكثر من نصفها مخصص لزراعة الحبوب .[32]

هذه المناطق تتميز بتنوع ترابي و مناخي و زراعي ، حيث تساهم تغيرات سقوط الامطار بنسبة 50 بالمئة في تغيير مردود المحصول سنويا . لكن في بعض السنوات نجد ان المساحة المحصودة تقل عن المساحة المزروعة بنسبة 3/1 و يمكن تفسير ذلك بسنوات الجفاف التي تؤثر على مردود المحصول و بعض العوامل الاخرى كمرض المحصول او عدم الامتثال لمسار التقنية الزراعية للحبوب .

ان المساحة المخصصة لشعبة الحبوب تحتل نسبة كبيرة تزيد عن 33 بالمئة من مجموع المساحة الصالحة للزراعة المستغلة من طرف الفلاح بصورة عامة . و ما مقداره اكثر من 70 بالمئة من الاراضي المخصصة للمحاصيل العشبية بصفة عامة .

و الجدول الموالي يبين تطور المساحة المزروعة و كمية الانتاج حسب المساحة المسقية لسنة 2000-2019

[32] منصور مليكة ، انتاج الحبوب في الجزائر و تحقيق الامن الغذائي في ظل التنمية المستدامة بعد صدور قانون 19/87 ، مذكرة نيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص تخطيط ، جامعة الجزائر (3) ، ، سنة 2015-2016 ، صفحة 307

جدول5 :تطور مؤشرات انتاج الحبوب فترة 2000-2019

السنة	المساحة المزروعة حبوبا (مليون هكتار)	كمية انتاج الحبوب (مليون قنطار)	المساحة المسقية المزروعة حبوبا (مليون هكتار)
2000	1.06	9.34	60.24
2001	2.40	26.59	72.47
2002	1.84	19.53	88.88
2003	2.90	42.66	78.42
2004	3.00	40.33	95.54
2005	2.35	21.62	83.00
2006	2.67	28.68	88.86
2007	2.87	36.02	79.82
2008	1.49	15.36	91.22
2009	3.18	61.24	86.96
2010	2.86	45.59	139.00
2011	2.58	42.47	114.78
2012	3.06	51.37	130.43
2013	2.71	49.12	144.73
2014	2.51	34.35	181.04
2015	2.69	37.61	189.00
2016	2.21	34.45	218.14
2017	2.90	34.78	257.99
2018	3.11	60.66	226.83
2019	3.19	56.33	278.24

المصدر : عبد القادر بوكريطة ، عبد القادر مدادي ، تقدير دالة انتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة (170–2019) ، مجلة الاقتصاد الجديد ، مجلد 12 ، العدد 4 ، جامعة جيلالي بونعامة ، سنة2021، تاريخ النشر 1–110–2021 ، صفحة 788–767

من خلال الجدول ، يلاحظ ان مساحة الارض المزروعة بالحبوب تتسم بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال الدورة الزراعية . يرجع هدا التباين الى تنوع المحاصيل حيث يتغير نوع المحصول في بعض الاراضي سنويا يتم تحقيق افضل استفادة من الارض المستخدمة عبر استراتيجيات متنوعة حيث تزرع خضروات في السنة الاولى باستخدام كميات كبيرة من الاسمدة و تهيئة التربة بواسطة الحراثة العميقة

في السنة التالية تزرع حبوبا للاستفادة من التهيئة السابقة بحيث تكون الحاجة الى حراثة سطحية فقط.يستفيد المحصول من الاسمدة غير الممتصة بشكل كامل في السنة الثانية .في السنة الثالثة تزرع اعلافا او تترك الارض بورا للحصول على تحضير امثل . يتم حصادها او قلب الارض لمنع نمو الاعشاب الضارة

مما يعدل الارض لدورة جديدة من الانتاج محققا اكبر استفادة من الارض المستخدمة ويظهر هدا التذبذب في مساحة الارض المزروعة بالحبوب .

قدر متوسط المساحة المزروعة بحوالي 2.68 مليون هكتار ، فالسنوات التي عرفت انخفاض في المساحة المزروعة هي 2000 و 2008 على الترتيب و الشيء الملاحظ ان هذه السنوات شهدت اضعف كمية انتاج طيلة فترت الدراسة ما يعني على ان المساحة المزروعة هي من العوامل المهمة و المؤثرة على الانتاج ، اما السنوات التي عرفت التي عرفت اقصى استخدام فيما يخص المساحة المزروعة فهي 2019 و 2017 و 2018 و 2016 و 2009 و 2012 على الترتيب ، اين عرف الانتاج اقصى كمياته سنة 2018 و 2009 و هذا ما يعزز الطرح بان المساحة و التساقط تلعبان دورا مهما في زيادة انتاجية الحبوب

في سنة 2019 بلغت أكبر مساحة مزروعة حبوبا في حدود 3.51 مليون هكتار و الولايات المتخصصة في زراعتها تيارت و ام البواقي و سطيف و تلمسان و سيدي بلعباس على الترتيب

3. تطور انتاج الحبوب فترة 2000-2019

من خلال الجدول اعلاه ، نلاحظ ان بعض السنوات قد عرفت ارتفاعا في انتاج الحبوب و البعض الاخر قد عرف انخفاضا و كل ارتفاع و انخفاض يعود الى مجموعة من العوامل و تعتبر الظروف المناخية من اهم الاسباب في هذه التذبذبات ، و بما ان الجزائر تعتمد على الامطار بحيث ان تكلفة الري مكلفة و معتبرة مقارنة مع العائد من المحصول . فقليل من الفلاحين يمتلكون وسائل الري نظرا لتكلفتها العالية ،

السنوات التي عرفت انتاجا وافرا هي سنة 2018 و 2009 و 2012 و 2003 على الترتيب ' و الشيء الملاحظ ان السنوات التي قبل او بعد هذه السنوات كان الانتاج في ادنى مستوياته و هذا ما يعزز الطرح بان اهم عامل على انتاج الحبوب هو كمية الامطار المتساقطة و هو عامل انتاجي لا يمكن التحكم فيه الا عن طريق شق قنوات الري او زيادة المساحة المروية بالتالي يمكن تعوض نقص التساقط او عدمه في وقت الاحتياج بالري الفلاحي حيث ان شعبة الحبوب لا تحتاج الى ري متواصل و انما في الغالب تحتاج الى رية او ريتين اي عند موسم النضوج اين تشح الامطار في معظم السنوات لطبيعة المناخ في الجزائر . و هذا في الشمال اما الجنوب فانه يعتمد بالكامل على الري خاصة منطقة وادي سوف ، ادرار ، بسكرة التي اصبحت في السنوات الاخيرة من الاقطاب الفلاحية المنتجة لمختلف المحاصيل .

سنة 2000 عرفت انتاجا متدنيا للغاية قدر ب 0.39 مليون طن بسبب الجفاف الذي تعاني منه الجزائر (اي عد سقوط الامطار عند الاحتياج) فالحبوب تعتمد على التساقط وقتي الانبات و نضوج الغلة بدرجة كبيرة ، فعدم

تساقط الامطار في هاته الفترتين يعتبر موسم جفاف لانه يؤدي الى الى عدم الانبات مطلقا و فساد البذور في الفترة الاولى و ضمور الحصول و قلته في الفترة الثانية و هو مايؤثر على كمية الانتاج بصفة عامة

بلغت قيمة الانتاج سنتي 2018-2019 على التوالي حيث بلغ 6.06 مليون طن و الولايات الرائدة في انتاجه على الترتيب هي ام البواقي و تيارت و سطيف و ميلة .[33]

- تحتل حبوب القمح بنوعيه الصلب و اللين القمة من المحاصيل الحبوبية في الجزائر حيث يتم زراعته على نطاق واسع لتلبية الطلب المحلي ، كما تلعب زراعة الشعير دورا مهما في انتاج العلف الحيواني و الصناعات الغذائية اما الخرطال و البرشيم فهما من المحاصيل العلفية الرئيسية لتربية الماشية الى جانب زراعة الذرة الصفاء و البيضاء التي تستخدم كغذاء للانسان و الحيوان على حد سواء و الجدول التلي يوضح تطور انتاج هذه الانواع في فترة 2015-2016 و 2016-2017 و 2017-2018 و 2019-2020 :

جدول6 : تطور انتاج هذه الانواع في فترة 2015-2016 الى 2019-2020 الوحدة (قنطار)

المواسم / الانتاج	2016-2015	2017-2016	2018-2017	2019-2018
القمح الصلب	19376173	19909570	31780207	32087678
القمح اللين	5024791	4455460	8031984	6681084
الشعير	9199064	9696964	19573271	16477463
الخرطال	721209	640175	1180178	1013052
البرشيم	1505	350	2400	626
الذرة الصفراء	36865	26335	55125	63683
الذرة البيضاء	89577	49725	36215	9271
الحبوب	34449184	34775850	60659430	56332856

المصدر : طاهر هداية نصيرة، مسكين عائشة ، دور البنوك في تمويل المشاريع الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية) وكالة تيارت ، مذكرة ماستر ، شعبة علوم مالية ، تخصص مالية بنوك، جامعة ابن خلدوت بتيارت ، سنة 2023/2022 صفحة 69

- القمح الصلب : يظهر تزايدا ضخما في الانتاج منذ موسم 2015-2016 حيث ازداد 19376173 قنطارا الى 32087678 قنطارا موسم 2018-2019
- القمح اللين : شهد تذبذبا في الانتاج على مدار المواسم الاربعة ، حيث بلغ اعلى مستوى له موسم 2017-2018 ب 8031984 ثم انخفض الى 6681084 موسم 2018-2019

[33] عبد القادر بوكريطة ، عبد القادر مدادي ، تقدير دالة انتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة (1970-2019) ، مجلة الاقتصاد الجديد ، مجلد 12 ، العدد 4 ، جامعة جيلالي بونعامة ، سنة2021، تاريخ النشر 1-10-2021 ، صفحة 767-788

- الشعير : حقق زيادة ملحوظة في الانتاج من 9199064 موسم 2015–2016 الى 16477463 موسم 2018–2019
- الخرطال : شهد تقلبات متفاوتة في الانتاج ابان الفترة المدروسة و قد بلغ اعلى مستوى له موسم 2017–2018 قدر ب 1180178
- البرشيم : انخفض انتاجه بشكل كبير من 1505 موسم 2015–2016 الى ان اصبح يقدر ب 626 موسم 2018–2019
- الذرة الصفراء : شهدت تذبذبا في انتاجها حيث بلغ اعلى مستوى لها موسم 2018–2019 و قدرت ب 63683
- الذرة البيضاء : شهدت انخفاضا ملحوظا على طول فترة الدراسة حيث قدرت موسم 2015–2016 ب 89577 حتى اصبحت تقدر ب 9271 موسم 2018–2019

نلاحظ من خلال هذه التحليلات ان الجزائر ركزت على زيادة المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح الصلب و الشعير حيث حقق القمح الصلب زيادة كبيرة في الانتاج من 19 مليون قنطار الى ما يفوق 32 مليون قنطار ، فيما ارتفع الشعير من 9 مليون قنطار الى 16 مليون قنطار خلال نفس الفترة ، في حين ان المحاصيل الاخرى كالذرة البيضاء و البرشيم شهدا تراجعا في الانتاج بالمقابل تذبذب انتاج المحاصيل الاخرى كالقمح اللين و الذرة الصفراء بالزيادة و النقصان و هذا يدل على تركيز الجزائر على المحاصيل الرئيسية و الاكثر استهلاكا من قبل الشعب كالقمح و الشعير .

4. تطور الانتاجية الزراعية للحبوب :

ان انتاجية الاراضي الزراعية في الجزائر تعاني من تدني في معظم المحاصيل نتيجة تباين الانتاج بين الزراعة المطرية و المروية ، اضافة الى تفاوت في اساليب الزراعة و مستوى المعرفة التقنية . يتجلى تأثير هذه التحديات بشكل خاص في مجموعة الحبوب حيث تشغل مساحة كبيرة و تحمل قيمة اقتصادية و غذائية هامة ، مما يجعلها ذات اهمية بارزة في السياق الزراعي للجزائر.[34]

[34] سفيان حنان ، السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع اسعار المواد الغذائية الاساسية في الاسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية ، أطروحة دكتوراه ، شعبة علوم اقتصادية ، تخصص ادارة اعمال و تنمية مستدامة ، جامعة فرحات عباس , سطيف (1) ، سنة 2019-2020

جدول7 :تطور انتاجية الحبوب (الشتوية – الصيفية) فترة 2000-2015

السنوات	الحبوب الشتوية	الحبوب الصيفية
2000	8.8	43.5
2001	11.1	27.4
2002	10.6	33.7
2003	14.7	27.9
2004	13.4	33.7
2005	15.0	33.7
2006	15	60.9
2007	12.5	102.8
2008	10.3	52.0
2009	16.5	42.1
2010	16.0	26.7
2011	16.4	44.6
2012	16.8	22.8

المصدر : سفيان حنان ، السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفتع اسعار المواد الغذائية الاساسية في الاسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية ، أطروحة دكتوراه ، شعبة علوم اقتصادية ، تخصص ادارة اعمال و تنمية مستدامة ، جامعة فرحات عباس , سطيف (1) ، سنة 2019–2020 ، صفحة 131

من الجدول نستشف تحسنا في انتاجية الهكتار رغم التقلبات خلال بعض السنوات . على سبيل المثال ، فيما يخص الحبوب الشتوية ، ارتفعت انتاجية الهكتار من 8.8 قنطار في عام 2000 الى 18.2 قنطار في عام 2013. اما بالنسبة للحبوب الصيفية ، فقد تذبذبت انتاجيتها حيث وصلت الى 102.8 قنطار للهكتار في عام 2007 لكنها انخفضت الى 42.1 قنطار في عام 2009 . يظهر هذا التطور الايجابي العام في انتاجية الهكتار على مدار الفترة المذكورة.

المطلب الثاني :ديناميكية الاستهلاك الوطني من الحبوب و التغيرات الديمغرافية

تشهد معظم دول العالم زيادة مستمرة في الطلب على الحبوب خاصة دول الوطن العربي حيث تعتبر الاكثر استهلاكا لهذه الشعبة نظرا للنمو السكاني و التغيرات في انماط الاستهلاك .

1. الاستهلاك الوطني للحبوب :

تحتل الحبوب و مشتقاتها مكانة محورية في النمط الإستهلاكي الجزائري للمواد الغذائية ، و تعتبر من اهم مكونات السلة الغذائية للأسرة الجزائرية . فحسب آخر إحصائيات الديوان للإحصائيات لعام 2011 . يخصص المستهلكون الجزائريون ما يقارب 42% من ميزانيتهم الغذائية لتلبية احتياجاتهم من المواد الغذائية الاساسية منها 17.5 % موجهة لشراء منتجات الحبوب و مشتقاتها .

و يأتي السميد في مقدمة هذه المنتجات من حيث الاستهلاك بمتوسط وطني يصل الى 84.27 كجم/فرد/سنة متفوقا بذلك على الخبز بمعدل 62.46 كجم/فرد/سنة و تشير الاحصائيات الى وجود تفاوت كبير في استهلاك هذا المنتج بين مختلف الفئات الاجتماعية و المهنية ، حيث يصل معدل الاستهلاك الفردي السنوي الى 115.51 كجم لدى فئة الاشخاص المتنقلين و العمال المؤقتين في حين لا يتعدى 40.94 كجم لدى فئة الاطارات العليا و المهن الحرة هذا الفارق الكبير في الاستهلاك يعكس توجه الفئات الاجتماعية الاكثر هشاشة اقتصاديا نحو المنتجات الغذائية الاقل تكلفة كالحبوب و مشتقاتها. [35]

و نظرا للأهمية الاستراتيجية للقمح على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي ، تمارس الدولة الجزائرية تدخلا كبيرا في تنظيم اسعار الحبوب سواء على مستوى الانتاج او الاستهلاك . فقد تم في عام 2008 رفع الاسعار المضمونة للمنتجين بشكل ملحوظ لتصل الى 35.000 دينار/طن للقمح اللين و 45.000 دينار/طن للقمح الصلب ، بهدف تحفيز الفلاحين على زيادة الانتاج و تحسين مداخيلهم في ظل ارتفاع

تكاليف المدخلات . اما على مستوى الاستهلاك فتعمل الحكومة على المحافظة على اسعار منخفضة للمستهلكين للحبوب المجازة كالسميد و الدقيق و الخبز من خلال تقديم دعم اسعاري كبير عبر المكتب الجزائري المهني للحبوب .[36]

و قد عرف استهلاك القمح خلال 2000–2018 ارتفاعا ملحوظا و يرجع السبب في ذلك الى النمو الديمغرافي المتزايد و زيادة الطلب عليه من قبل المستهلكين و الجدول التالي يوضح ذلك[37] :

[35] Hany kherchi medjden , Bahia bouchafaa , Politique cerealiere en algerie (2012)

[36] Brahim Mahmoud,Ramdane Sidali, Adli Zoheir , La consommation alimentaire des cereales et derivees selon Les categories Socio-professionnelles en algerie , Revue Agrobiologia (2017) 7(1) :382-389, Universites(Djelfa , Blida 1, Alger 3)

[37] هطال مسعود، واقع الامن الغذائي الجزائري ذات الاستهلاك الواسع (القمح نموذجا) ، مذكرو نيل شهادة ماستر ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، سنة 2022-2023 صفحة 63

جدول8 : استهلاك القمح في الجزائر خلال الفترة 2001-2018

السنة	الاستهلاك (طن)	معدل النمو السنوي
2000	6150000	-
2001	6372000	%3.6
2002	6650000	%4.3
2003	7050000	%6
2004	7550000	%7.1
2005	7750000	%2.7
2006	7850000	%1.3
2007	8050000	%2.5
2008	8300000	%3.1
2009	8550000	%3
2010	8750000	%2.3
2011	8950000	%2.3
2012	9450000	%5.6
2013	9850000	%4.2
2014	10005000	%1.6
2015	10250000	%2.4
2016	10350000	%1
2017	10450000	%1
2018	10600000	%1.4

المصدر: هطال مسعود، واقع الامن الغذائي الجزائري ذات الاستهلاك الواسع (القمح نموذجا) ، مذكرو نيل شهادة ماستر ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، سنة 2022–2023 صفحة 63

نلاحظ من خلال هذا الجدول ان هناك اتجاه عام متزايد للاستهلاك على مدار الفترة 2000 الى 2018 حيث ارتفع الاستهلاك من حوالي 6.15 مليون طن سنة 2000 الى 10.6 مليون طن سنة 2018 بزيادة اجمالية تقدر ب 4.45 مليون طن على طول الفترة

كما نلاحظ تن معدلات النمو السنوي في الاستهلاك كانت متفاوتة من سنة الى اخرى لكنها ظلت ايجابية حيث قدر ادنى معدل لها ب 1 بالمئة سنتي 2016–2017 و وصلت ذروتها سنة 2004 ب 7.1 بالمئة

يمكن تفسير هذا التزايد المستمر في الاستهلاك بعدة عوامل منها النمو الديمغرافي المتزايد و تغيرات في انماط الاستهلاك و السياسات الحكومية الداعمة لاستهلاك شعبة القمح بتحديد الاسعار لدعم المستهلكين .

2. التغيرات الديمغرافية في الجزائر (2012–2020) :

يشهد النمو الديمغرافي تأثيرا كبيرا على انتاج و استهلاك الحبوب . فمع ارتفاع معدلات النمو السكاني في بعض المناطق ، يزيد الطلب على الحبوب كغذاء اساسي . يفرض هذا التحدي على القطاع الزراعي ضغوطا لتحقيق انتاج مستدام و كفاءة في استهلاك الموارد .

و في هذا السياق فان الجزائر تشهد تغيرا هاما للنمو الديمغرافي [38]، و الجدول التالي يبين عدد السكان و معدل النمو الديمغرافي في الجزائر من سنة 2012 الى 2022 :

جدول9 :تطور عدد السكان و معدل النمو الديمغرافي في الجزائر فترة 2012-2021

السنة	2012	2013	2014	2014	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد السكان (بالمليون نسمة)	37.49	38.29	39.11	39.50	40.83	41.28	42.15	43.42	43.85	44.28
معدل النمو الديمغرافي	2.16	2.07	2.15	2.15	2.17	2.09	1.99	1.93	0.98	0.98

المصدر : فضيل براهيم مزاري ، السياسات الزراعية في الجزائر و اشكالية التبعية للسوق الدولية في شعبة الحبوب ، الافاق للدراسات ، مجلد 08 جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف – العدد02 ،تاريخ النشر 14–2024/01 ، صفحة 164–184

توضح البيانات الاستثنائية في الجدول ارتفاعا لا متناهي في معدل النمو الديمغرافي خلال الفترة من 2012 الى 2017 حيث شهدت نموا حادا تجاوزت فيه عدد الولادات مليون نسمة سنويا . على الرغم من بداية انخفاض نسبة النمو اعتبارا من عام 2018 و انخفاض ملحوظ في 2020 و 2021، الا ان الاعداد تظل فوق المليون نسمة . مما يفرض ضغوطا على استدامة الخدمات العامة و تأمين احتياجات السكان ، خاصة في مجال توفير الغذاء .و على الرغم من جهود الحكومة الجزائرية المبذولة في تأمين الغذاء عبر السياسات الاجتماعية و الاستيراد الا ان الانتاج الوطني من الحبوب لا يكفي لهذا العدد الكبير من السكان . لذا يتعين على الحكومة اتخاذ تدابير متوازية لتوجيه معدل النمو الديمغرافي و تعزيز الانتاج الوطني من الحبوب ، لتجنب التأثيرات السلبية لاعتماد السوق الدولية في ظروف الازمات

[38] فضيل براهيم مزاري ، السياسات الزراعية في الجزائر و اشكالية التبعية للسوق الدولية في شعبة الحبوب ، الافاق للدراسات ، مجلد 08 جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف – العدد02 ،تاريخ النشر 14-2024/01 ، صفحة 164-184

المطلب الثالث :التبادل التجاري للحبوب و تحديات تحقيق الاكتفاء الذاتي

نظرا لزيادة معدلات النمو الديمغرافي و الاعداد السكانية الهائلة و الطلب المتزايد على شعبة الحبوب دعت الضرورة الى زيادة البلاد اعتمادها على الواردات الحبوبية بشكل كبير في العقود الاخيرة و هذا الاعتماد المتزايد على الاستيراد يمثل تحديا كبيرا لتحقيق الاكتفاء الذاتي و تعزيز الامن الغذائي من هذه الناحية .

1. التبادل التجاري للحبوب :

- **الواردات من الحبوب في الجزائر :**

تعتبر الجزائر من كبار المستهلكين للحبوب على المستوى العالمي ، حيث صنفت ضمن العشر دول الاوائل المستوردين للقمح منذ منتصف القرن الحادي و العشرين . كما تحتل المرتبة الثالثة كأكبر مستورد للقمح اللين ، و تعد لاعبا رئيسيا في تجارة الحبوب العالمية ، اذ تساهم صفقات شرائها الضخمة التي تتراوح بين 500.000 و 800.000 طن بشكل كبير في استمرار الاتجاه التصاعدي للأسعار العالمية .[39]

و الجدول التالي يوضح الكميات المستوردة من الحبوب فترة 2001–2019

جدول 10 : تطور واردات الحبوب فترة (2001-2019)

السنة	الحبوب(جملة)	القمح و الدقيق	الشعير	الذرة
2001	6659.951	4538.000	340.088	1678.722
2002	**8607.201**	**6000.038**	**593.569**	**1901.678**
2003	6889.532	5182.776	90.302	1544.210
2004	**6936.883**	**5034.447**	**38.156**	**1790.349**
2005	8339.514	5685.248	142.528	2452.054
2006	**10221.616**	**7804.165**	**143.863**	**2194.161**
2007	7277.379	4855.881	56.821	2282.885
2008	**9112.447**	**6486.531**	**324.034**	**2199.318**
2009	7899.589	5719.728	105.336	1994.807
2010	**8120.409**	**5232.372**	**6.850**	**2783.090**
2011	11091.899	7454.602	385.153	3153.350
2012	**9911.471**	**6347.231**	**401.781**	**3041.015**
2013	10170.399	6304.734	514.798	3218.998
2014	**12430.184**	**7417.000**	**770.222**	**4108.043**
2015	13830.152	8504.848	756.215	4417.613
2016	**13359.397**	**8225.654**	**879.215**	**4115.551**
2017	12905.144	8079.164	541.558	4141.426
2018	**13132.874**	**8486.534**	**370.032**	**4123.640**
2019	12663.606	6810.744	412.363	5303.606

[39] فالحة قطاب ، اثر برامج التنمية الفلاحية في الحد من الفجوة الغذائية في الجزائر –دراسة قياسية للفترة (1999-2019) ، اطروحة دكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية جامعة بن بوعلي ، الشلف سنة 2021-2022 صفحة 239

المصدر: فالحة قطاب ، اثر برامج التنمية الفلاحية في الحد من الفجوة الغذائية في الجزائر –دراسة قياسية للفترة (1999–2019) ، اطروحة دكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية جامعة بن بوعلي ، الشلف سنة 2021–2022 صفحة 336

نلاحظ من خلال هذا الجدول في افترة الممتدة من 2001 الى 2019 ارتفعت واردات الحبوب في الجزائر من 6659.951 طن عام 2001 الى 8120.409 طن عام 2010 ثم واصلت اتجاهها التصاعدي لتصل الى 13.830.152 طن عام 2015 ، قبل ان تنخفض كميات الواردات من الحبوب خلال الخمس السنوات الاخيرة الى حوالي 12.663.606 طن عام 2019 .

تستورد الجزائر القمح اساسا لتزويد مطاحنها حيث بلغت كمية القمح المستوردة 6.81 مليون طن اي ما يعادل 53 بالمائة من اجمالي كميات الحبوب المستوردة بحوالي 5.30 مليون طن . كما بلغت واردات القمح الصلب نحو 1.19 طن و الشعير حوالي 412 الف طن

تسند عملية استيراد كل من القمح و الشعير الذي يلعب دورا مهما الى الديوان الوطني للحبوب (OIC) في تنظيم السوق الداخلية مع دعم اسعار المستهلك . في حين يتم استيراد الذرة بشكل رئيسي من قبل متعاملي القطاع الخاص . كما تفرض تعريفة جمركية على القمح اللين و الذرة و الشعير بنسبة 4.1 بالمائة و تخضع لضريبة الحبوب و البقول الجافة ابتداءا من 14 دينار جزائري لكل قنطار .

اما القمح فهو معفى من ضريبة القيمة المضافة بينما تخضع حبوب الشعير و الذرة لضريبة القيمة المضافة بنسبة 19 بالمائة و يخضع الدقيق الابيض لتعريفة جمركية بنسبة 30 بالمائة و تم تعليق استيراد دقيق الذرة بشكل مؤقت منذ عام 2018 نتيجة للوضع الحرج الذي مرت به مالية الدولة بسبب انخفاض اسعار المحروقات في الاسواق و استنزاف الاحتياطي الوطني من النقد الاجنبي.

- موردي الحبوب بالجزائر ،

تعتبر الارجنتين المورد الرئيسي للحبوب في الجزائر حاليا ، حيث احتلت المرتبة الثانية بعد الاتحاد الاوروبي . ففي عام 2017 ضاعفت الارجنتين مبيعاتها المتجهة نحو الجزائر ، و استحوذت على نسبة 34 % من اجمالي واردات الجزائر بقيمة 934 مليون دولار امريكي . و قامت بتصدير نحو 1.6 مليون طن من القمح الناعم ، بالاضافة الى 3.3 طن من الذرة مستفيدة من التراجع الحاد الذي شهده الاتحاد الاوروبي .

و تحتل كندا المرتبة الثالثة حيث صدرت للجزائر 14 % من حجم السوق بأكثر من 1.3 مليون طن من الذرة بقيمة 387 مليون دولار امريكي و اخيرا صدرت الولايات المتحدة الامريكية اكثر من 940 الف طن من القمح اللين الى الجزائر في عام 2017 مقابل 205 ملايين دولار .

تتربع الارجنتين على عرش صدارة موردي الحبوب للجزائر ، متفوقة على الاتحاد الاوروبي حيث ضاعفت حجم صادراتها في عام 2017 لتستحوذ على ثلث اجمالي واردات الجزائر من الحبوب بقيمة تجاوزت 934 مليون دولار امريكي . اما كندا و الولايات المتحدة فقد احتلتا المراتب الثالثة و الرابعة على التوالي حيث بلغت قيمة صادراتهما المتجهة للجزائر 387 مليون دولار و 205 ملايين دولار على الترتيب.

خارطة تظهر اهم موردي الجزائر سنة 2017:

رسم توضيحي 3:خارطة لأهم موردي الجزائر سنة 2017

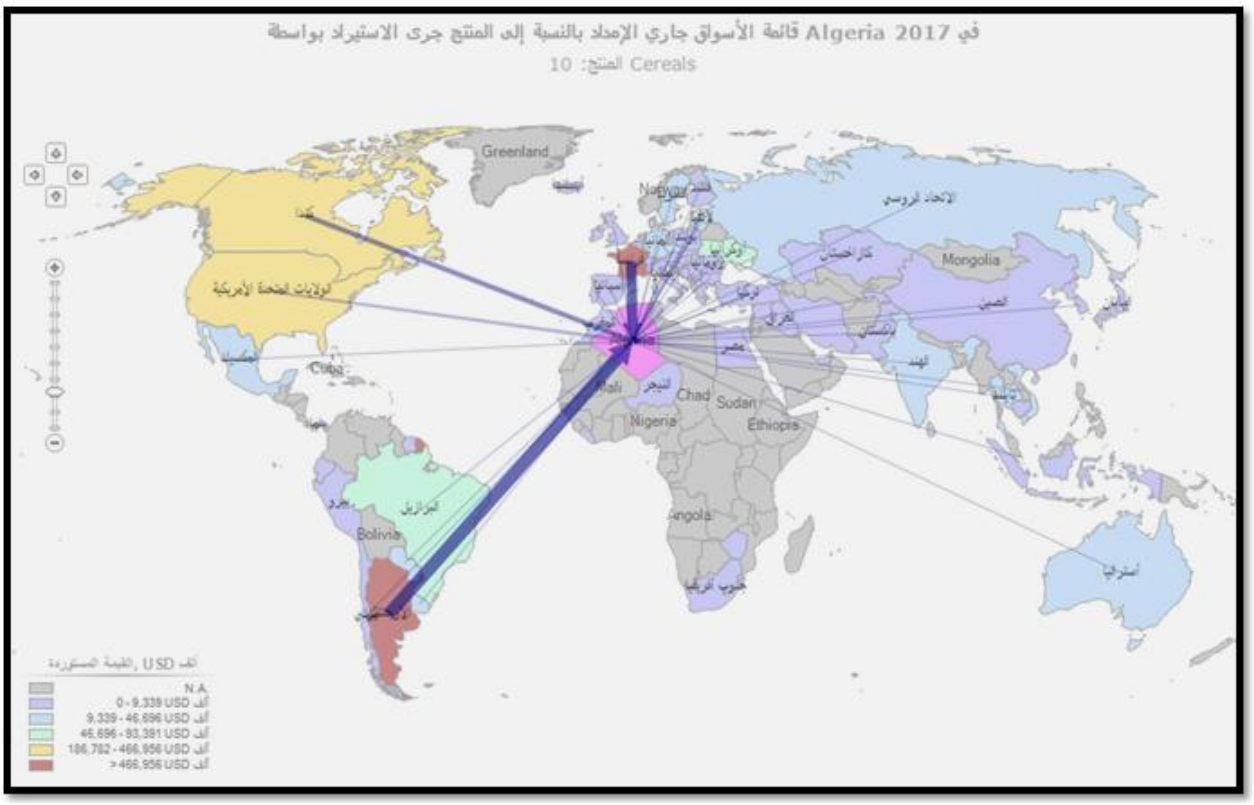

المصدر : مركز التجارة الدولية ، احصاءات تجارية لتنمية الاعمال الدولية ، تاريخ الاطلاع : 28-04-2024
https://www.trademap.org/Index.aspx

•الصادرات من الحبوب في الجزائر :

ان صادرات المنتجات الزراعية في الجزائر بالكاد تذكر خاصة المتعلقة بشعبة الحبوب و منه يتضح ان التنويع السلعي للصادرات الجزائرية محدود بسبب تخلف الهيكل الانتاجي من خلال انخفاض المكونات السلعية

للصادرات و تركيزها في المحروقات و بالتالي زيادة المخاطر التي قد تواجهها الجزائر في الحصول على عوائد الصادرات رغم ان الجزائر سعت من خلال البرامج المسطرة لرفع التصدير و تقديم تسخير الامكانيات اللازمة لتنويع اقتصادها خارج المحروقات

2. تحديات تحقيق الاكتفاء الذاتي في الحبوب :

ان قضية الاكتفاء الذاتي من التحديات الرئيسية التي تواجه العديد من الدول في مجال الامن الغذائي و تكتسب اهمية خاصة بالنسبة لشعبة الحبوب باعتبارها السلعة الغذائية الاستراتيجية الاولى في الجزائر خاصة القمح المستهلك الاول من قبل الجزائريين

و الجدول التالي يوضح مقارنة بين الاكتفاء الذاتي لشعبة الحبوب عامة و القمح خاصة خلال فترة 2014-2019 :[40]

جدول11 : تطور نسبة الاكتفاء الذاتي للحبوب و القمح فترة 2014-2019

السنوات	البيان	المتاح للاستهلاك (الف طن)	الاكتفاء الذاتي (%)	قيمة الفجوة (%)
2014	الحبوب	15931.8	21.6	78.4
	القمح	9853.2	24.7	75.3
2015	الحبوب	17642.5	21.7	76.2
	القمح	11158.5	23.8	3.3
2016	الحبوب	16772.2	20.5	77.1
	القمح	10661.1	22.9	1.7
2017	الحبوب	16370.3	21.2	78.8
	القمح	10515.2	23.2	76.8
2018	الحبوب	22788.1	26.6	73.4
	القمح	10968.5	36.3	63.7
2019	الحبوب	22811.2	24.7	67.1
	القمح	11788.1	32.9	1.7

المصدر : بلورغي نادية ، دور السياسات الفلاحية في تحقيق الامن الغذائي بالجزائر –دراسة تحليلية لمنتج الحليب (2001-2019) ،اطروحة نيل شهادة دكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، سنة 022-2023 ، صفحة 80

نلاحظ من خلال هذا الجدول ان في عام 2014 بلغت نسبة الفجوة الغذائية للحبوب 78.4 % مقابل 75.3 % للقمح و يعزى هذا التقارب الى ان الوجبات الاساسية للمواطن الجزائري تتكون نن الحبوب و دقيق القمح بشكل رئيسي .

[40] بلورغي نادية ، دور السياسات الفلاحية في تحقيق الامن الغذائي بالجزائر –دراسة تحليلية لمنتج الحليب (2001-2019) ،اطروحة نيل شهادة دكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، سنة 022-2023 ، صفحة 80

و قد شهدت الفجوة الغذائية تراجعا في عام 2019 اذ قدرت بنسبة 75.3% للحبوب و 67.1% للقمح بانخفاض نسبته 3.95 % و 10.88 % على التوالي مقارنة بالعام السابق . و رغم هذا الانخفاض الطفيف تبقى الفجوة الغذائية كبيرة مما يضطر الجزائر الى اللجوء للاستيراد لسد هذا العجز . و هذا دليل على تهميش الزراعة لصالح الاعتماد الكبيرعلى النفط . هذا الوضع ادى الى تدهور الانتاج الزراعي حيث انخفضت نسبة انتاج الجزائر من القمح بشكل ملحوظ . هذا العجز يفرض تكاليف ضخمة على الميزانية العامة للدولة من خلال استيراد كميات كبيرة من الغذاء . مما يزيد من الاعتماد على الاسواق العالمية و يضعف الاستقلال الغذائي

و منه وجب على الحكومة الجزائرية زيادة انتاجها النباتي بزيادة استثماراتها في مجال القمح بنوعيه و الشعير خاصة في المناطق الشبه جافة و تبني اجراءات تحفيزية لمنتجي الحبوب و وضع سياسات استهلاكية تحد من الطلب المتزايد على هذه الشعبة حتى تتمكن من تحقيق اكتفائها الذاتي.

المبحث الثالث : الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة

الاستعراض المرجعي يعتبر خطوة اساسية لاي دراسة عملية ، حيث يسهم في اثراء المعرفة بالجهود السابقة في المجال . و يعد نقطة بداية ضرورية للبحث العلمي حيث يتيح للباحث استيعاب ما قدمه الاخرون .

و من اجل اثراء الجانب العلمي للبحث و ترسيخ نموذج الدراسة و فرضياتها ، قام الباحث بمراجعة الجهود السابقة في مجال الدراسة لفهم المجهودات العلمية التي قدمها الباحثون السابقون .حيث يهدف ذلك الى الاستفادة من المتغيرات التي تم تناولها في هذه الجهود و تضمينها في الدراسة الحالية . وقد تم تقسيم الجهود السابقة الى دراسات عربية و دراسات اجنبية .

المطلب الاول : الدراسات باللغة العربية

- **الدراسة الاولى :**

دراسة فضيل براهيم مزاري سنة 2024 عبارة عن مقال علمي بعنوان السياسات الزراعية في الجزائر و اشكالية التبعية للسوق الدولية في شعبة الحبوب . بجامعة حسيبة بن بوعلي بولاية شلف

حاولت هذه الدراسة تحليل السياسات الزراعية التي اتخذتها الجزائر منذ مطلع الالفية الثالثة و تحليل النتائج التي حققتها بإحصاء الانتاج الزراعي في شعبة الحبوب و تحليل اشكالية التبعية للسوق الدولية في هذا المحصول الاستراتيجي و تبيان حجم الاثر الناجم عن التبعية الغذائية للسوق الدولية و تقديم رؤية للحد من هذه التبعية المتزايدة على الامن الغذائي الجزائري .

و قد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لقراءة السياسات الزراعية الجزائرية و تحديد مضامينها كما استعمل الباحث المنهج الاحصائي لجمع و تحليل الاحصائيات المتعلقة بشعبة الحبوب سواء في عملية الانتاج او الواردات .

وتم التوصل الى ان الجزائر عرفت تقدما ملحوظا في انتاج مختلف الشعب الزراعية الا ان انتاج الحبوب كان محدودا بسبب انه يخضع للعوامل الجغرافية و هذا هو مؤشر ضعف القطاع الفلاحي ، كما توصلت هذه الدراسة الى ان معدل استيراد الحبوب ارتفع بشكل لافت بارتفاع عدد السكان .

●الدراسة الثانية :

دراسة احمد سلامي 2018 مقال علمي من مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية بعنوان دراسة تحليله و استشرافية لإنتاج الحبوب في الجزائر للفترة (1970–2020) بجامعة ورقلة .

هدفت هذه الدراسة الى رصد و تحليل الحالة الراهنة للإنتاج المحلي من الحبوب و صياغة نموذج قياسي لإنتاج الحبوب و تقديم رؤية مستقبلية و استشرافية باتجاهاته في افاق 2020

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض واقع انتاج الحبوب في الجزائر (1970–2014) و المنهج الاحصائي الوصفي عند عملية التنبؤ العلمي بقيم الانتاج ، بالاستعانة بالأدوات الاحصائية و البرامج الاحصائية EVIEWS 9 و GRETL و باستخدام منهجية بوكس جينكز و بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي و احصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية و قاعدة بيانات منظمة الاغذية و الزراعة للأمم المتحدة (FAO)

و قد اظهرت هذه الدراسة الى ان الجزائر تعاني من انكشاف خطير في مجال الغذاء متوقعا انها يمكن ان تتفاقم المشكلة اكثر اذا ما بقيت على نفس الوتيرة حيث ان نتائج التنبؤ بإنتاج الحبوب تبين انها ضعيفة و لا تفي بالطلب حيث لم تتجاوز حاجز 6.33 مليون طن من الحبوب سنة 2020 في مقابل احتياجات تفوق 8 مليون طن .

و من التوصيات المقدمة من قبل هذه الدراسة هي انه يجب اعادة الاعتبار للقطاع الزراعي فهو يعزز الاقتصاد حيث يمنح الدور الريادي لتحسين انتاج الحبوب و تفادي التبعية الغذائية . زيادة الاستثمار في المساحات المزروعة و تكوين مخزون طوارئ من الحبوب يعزز الاستقرار الغذائي و يقلل من تقلبات الاسواق و يجب ترشيد استهلا المواد الغذائية و التصدي لهدر الغذاء يعزز الامان الغذائي ، بالاضافة الى تحديث هياكل القطاع الفلاحي و تعزيز التعليم الفني الزراعي .

●الدراسة الثالثة :

دراسة صادق هادي و عمار عماري عبارة عن مقال بعنوان القطاع الفلاحي في الجزائر: مفارقة وفرة الموارد و الامكانيات ، ضعف الاداء و محدودية المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني 2000–2016 . من مجلة الحقوق و العلوم الانسانية . العدد الثلاثون .

هدفت هذه الدراسة الى الوقوف على الامكانيات الفلاحية الطبيعية و البشرية و كذا المالية الجزائرية و ابراز الجهود المبذولة لتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال السياسات و البرامج المختلفة المعتمدة في ذلك و تقسيم اثار جهود تطوير القطاع الفلاحي على التنويع الاقتصادي و فك ارتباط الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات و ايضا الوقوف على انعكاسات جهود تطوير القطاع الفلاحي على تحقيق الامن الغذائي في الجزائر

اتبع الباحث هنا المنهج الوصفي التحليلي بغرض التطرق لمختلف المفاهيم و الجوانب النظرية المتعلقة الموضوع و تحليل مختلف البيانات و الاحصائيات المتعلقة بالموضوع

و تشير هذه الدراسة انه رغم الاستثمارات الضخمة في تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر الا ان النتائج لم ترق الى التوقعات المرجوة حيث تظهر تحديات هيكلية و تنظيمية و تمويلية تعيق دور هذا القطاع في تحقيق الامان الغذائي بشكل كاف و المساهمة الفاعلة في التنويع الاقتصادي . يتطلب الامر اجراء تحسينات شاملة لتفعيل دور القطاع الفلاحي و تعزيز مكانته في الاقتصاد الوطني .

قدم الباحث عدت تدابير بغية معالجة الاختلالات تمثلت في تهيئة الظروف التشريعية و القانونية و المؤسساتية بغية تعزيز الاستثمار الفلاحي المحلي و الاجنبي و توجهه نحو الفروع ذات العلاقة بالامن الغذائي ، مثل انتاج الحبوب و الحليب و اللحوم مما يعزز الاندماج بين الفلاحة و الصناعة . و ترقسة الصناعات الغذائية لزيادة الطلب و تشجيع المنتجين على زيادة انتاجهم و تعزيز الاستثمار في المدخلات الاولية للفلاحة مع مراعاة الاسعار ، تكوين و تأهيل الموارد البشرية المرتبطة بالفلاحة بما في ذلك الفلاحين و المؤطرين و التقنيين و الاداريين و تفعيل دور مراكز البحث و المعاهد المتخصصةو وضع استراتيجيات لتوسيع المساحات الزراعية المروية و تحسين مردودية النشاط الزراعي من خلال الري الفلاحي و شبكات السدود.

•الدراسة الرابعة :

دراسة بن جدو سامي و بن عامر مصطفى عبارة عن مقال . بعنوان التقدير القياسي لأثر الاستثمار الزرعي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990–2018 باستخدام نماذج ARDL لاختبار الحدود نشر بمجلة الاستراتيجية و التنمية

هدفت هذه الدراسة الى اختبار اثر الاستثمار الزراعي في تحقيق زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر من جهة و قياس معاملات الاثار القصيرة و طويلة الاجل للاستثمار الزراعي من جهة اخرى

اتبع الباحثين اسلوبين متكاملين و متناسقين هما الاسلوب الوصفي التحليل و ذلك لتحليل بعض المؤشرات التي تعكس تطور مخصصات الدولة للاستثمار الزراعي على طول 1990–2018 و الاسلوب الكمي من خلال استخدام بعض النماذج الاقتصادية لتمكين قياس مدى تأثير الاستثمار الزراعي في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بالاضافة الى حساب المرونات القصيرة و الطويلة الاجل .

خرج الباحثين في الاخير الى ان مخصصات ميزانية الدولة الموجهة للزراعة مازالت ضعيفة و لم تتجاوز نسبة 10 بالمئة من حجم الناتج الداخلي الخام على طول فترة 1990–2018 و بعد اجراء اختبار ADF ديكي فولر المتطور أكد ان هناك استقرارا في متغير نمو الاستثمار الزراعي و النمو الاقتصادي

و منه اكد الباحثين على وجوب تعزيز الاستثمار في القطاعات الزراعية المهمة بغية تعزيز التنمية المستدامة . و تقديم التمويل و دعم اسعار الفائدة لتشجيع المزارعين على الاستثمار و الاهتمام بالبحوث حول التغيرات المناخية الذي يساهم في تعزيز مرونة الزراعة و منه تحقيق الامان الغذائي و تعزيز اقتصاد البلاد.

•الدراسة الخامسة :

دراسة منصور مليكة 2015–2016 اطروحة لنيل شهادة دكتوراه بعنوان انتاج الحبوب في الجزائر و تحقيق الامن الغذائي في ظل التنمية المستدامة بعد صدور قانون 87–19 تخصص علوم اقتصادية فرع تخطيط

سلطت هذه الدراسة الضوء على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر و تحليل المعوقات التي تعيق تحقيق الامن الغذائي ، كما تناولت الاسباب التي تجعل الجزائر تعاني من التبعية الغذائية في قطاع الحبوب ، مستعرضة السياسات الفلاحية و البرامج المستخدمة لتحقيق الاهداف .

الهدف من هذه الدراسة هو ابراز الاهمية الاقتصادية و الاستراتيجية للقطاع الفلاحي في الجزائر ، و توضيح دوره في توظيف العمالة ، خلق القيمة المضافة ، و تحقيق الامن الغذائي . تشمل ايضا تحليلا لمخزون الموارد الطبيعية و تسليط الضوء على مدى قدرة الفلاحة الجزائرية على تحقيق الامان الغذائي و مساهمتها في رفع مردودية الانتاج . كما تتناول الدراسة النظام المصرفي و السياسات المستخدمة في تمويل القطاع الفلاحي .

تم استخدام توليفة من المناهج التاريخية و الوصفية و التحليلية لدراسة القضية ، حيث يمكن للمنهج التاريخي عرض الوقائع التاريخية للعقار الفلاحي . بينما يساعد المنهج الوصفي في جمع و تحليل البيانات الاحصائية من مصادر متعددة ، مثل مديرية الاحصائيات الفلاحية و منظمة الاغذية و الزراعة للامم المتحدة . كما تم الاعتماد على بيانات المنظمات و العيئات المتخصصة مع اعتماد ادوات التحليل على الكتب الاكاديمية الاطروحات و الابحاث السابقة

و في الأخير و أهم ما استنتجه الباحث هو ان القطاع الفلاحي في الجزائر يعاني من تحديات كبيرة منها النمط الاستهلاكي حيث ان الحبوب تشكل اهم سلعة غذائية استهلاكية و التوزيع اللامتكافئ للموارد الفلاحية و المزارعين و نذرة المياه و سوء استغلال المتاح منها و ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي و تدني نسبة الاراضي المزروعة . و منه قدم الباحث توصيات يشدد فيها على ضرورة مشاركة الباحثين و المنتجين في اتخاذ القرارات لتطوير هذا القطاع بسبب انه القرارات المتخذة من قبل الدولة بشكل فردي تظل ناقصة ، كما يبرز اهمية الاستثمار في المشاريع الفلاحية باعتبارها اساسا استراتيجيا يتجاوز المؤشرات المالية ليشمل التأثيرات الاجتماعية . كما تظهر هذه الدراسة ان التحديات تتعلق ايضا بالاستقرار العقاري ووضوح نظام الملكية الفلاحية ، مما يؤدي الى تراجع الثقة و ضعف الاستراتيجيات و التخطيط في هذا القطاع الحيوي.

•الدراسة السادسة :

دراسة رشيد حمريط 2013–2014 هي اطروحة لنيل شهادة دكتوراه بعنوان دور الاستثمار الفلاحي في دعم ايرادات الدولة –الزراعات الصحراوية– ولاية بسكرة نموذجا ، قسم العلوم الاقتصادية بجامعة خيضر ببسكرة .

يدرس الباحث هنا اهمية التطورات التي تحدث على مستوى القطاع الزراعي بالجزائر و ما شهدته من سلبيات و ايجابيات . كما هدفت هذه الدراسة الى اقتراح سياسة زراعية شاملة تركز على جوانب التمويل الانتاجي و تقديم اليات تمويلية بديلة او مكملة و يرافق ذلك اقتراح اطار علمي لتنظيم الايرادات الضريبية و نشر توجيهات للباحثين للمساهمة في اثراء القطاع الفلاحي و تحليل الامكانيات الانتاجية مع اقتراح بدائل لتغطية العجز الغذائي . و وجوب وضع تصور مستقبلي لايرادات جبائية طويلة المدى قادرة على دعم الخزينة العمومية.

تم اعتماد مجموعة من المناهج لتحقيق اهداف البحث ، بدءا بالمنهج الوصفي الذي استند الى مراجع المكتبة و الدراسات الصادرة عن وزارة الفلاحة و استفاد هذا المنهج من توفير المعلومات النظرية حول الفلاحة الصحراوية و التمويل كما تم اعتماد المنهج التحليلي من خلال استخدام استبيان توزع على فلاحي ولاية بسكرة و تحليل الاجابات باستخدام SPSS اما المنهج التاريخي فاستخدم لتتبع تطورات السياسات الفلاحية في الجزائر و اعتمد المنهج الاحصائي و المحاسبي على اقتراع اطار للتحاسب الضريبي على دخل الاستغلال الزراعي في البلاد و اخيرا تم استخدام منهج دراسة حالة لاستعراض و تحليل الاستثمارات الفلاحية في ولاية بسكرة.

استنتج الباحث من خلال دراسته للقطاع الفلاحي بالجزائر بعد الاستقلال ان السياسات الزراعية السابقة فشلت بسبب تخطيط غير فعال و تنفيذ ضعيف حيث تم تقسيم القطاع الى جزئين احدهما استغل بوسائل حديثة لخدمة الاقتصاد الفرنسي و الاخر تم استغلاله بوسائل بسيطة لتحقيق الاكتفاء الذاتي . اما بالنسبة للسياسات الجديدة التي اعتمدتها الحكومة في التسعينات حاولت تصحيح الاوضاع و لكنها تطلبت استخدام اساليب اكثر نجاعة و تقدما و منه تم تحقيق تطور ملحوظ في الانتاج الفلاحي و وعاء متنوع للايرادات الجبائية في المستقبل .

اما بالنسبة لولاية بسكرة فقد استفادت من الدعم الفلاحي و مشاريع الاستثمار و قد اصبحت قوة للتنمية الاقتصادية و التحرر من التبعية الغذائية.

●الدراسة السابعة :

دراسة غردي محمد 2010 مقال علمي بعنوان القطاع الزراعي و منظمة التجارة العالمية ، من مجلة الابحاث الاقتصادية العدد الرابع لجامعة سعد دحلب بالبليدة .

حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على اهمية القطاع الزراعي كعامل حيوي في الاقتصاد الوطني تبيان عمل الدولة على تنميته و تحسين مناخ الاستثمار فيه حيث تظهر مساهمته الفعالة في تحسين الناتج المحلي الاجمالي و توفير فرص العمل كما تسلط الضوء على الدور الرئيسي للزراعة في تأمين المواد الغذائية و دعم القطاعات الاخرى مثل الصناعة مما يعز التنمية الاقتصادية بشكل شامل و يسهم في استقرار الاقتصاد الوطني

استخدم الباحث لهذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض واقع القطاع الفلاحي في الجزائر من بداية الربع الاخير من القرن العشرين

من خلال هذه الدراسة اتضح ان الانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة يعكس التوجه نحو تعزيز القطاع الزراعي فيجب تعزيز الاستثمار الفلاحي لتحقيق التكامل مع القطاع الصناعي و تعزيز الامان الغذائي و التصدير.

●الدراسة الثامنة :

دراسة مزلف سعاد ، شليحي الطاهر 2020 عبارة عن مقال علمي ، بعنوان قياش اثر الاستثمار الفلاحي من خلال تحفيز العمالة الفلاحية في الجزائر خلال افترة 1990–2018 باستخدام نموذج ARDL بمجلة ادارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية ، المجلد السادس العدد الاول .

تركز هذه الدراسة على استعراض و تقييم مسار الاستثمار في القطاع الفلاحي بالجزائر و تسليط الضوء على السياسات و البرامج التنموية حيث يلقى التحليل على الاعتمادات المالية و الامكانيات المتاحة مسلطا الضوء على تأثيرها المتوقع على حجم الانتاج الفلاحي و استقطاب القوى العاملة .

تتناول هذه الدراسة التقييم الشامل للمستوى االكفـء للاستثمار الفلاحي في الجزائر من خلال مقارنة الموارد المالية المخصصة مع الانجازات في القطاع الفلاحي و التنمية الفلاحية كما تهدف لفحص قدرة الاستثمار الفلاحي على جذب العمالة الفلاحية و تحديد الصعوبات الرئيسية التي يواجهها هذا الاستثمار في الجزائر .

استخدم الباحث هنا المنهج الوصفي التحليلي لتحليل دور الاستثمار الفلاحي في تحفيز العمالة و تطور الانتاج الفلاحي . كما دعم البحث بالنموذج القياسي ARDL لتقدير العلاقة بين العوامل المدروسة خلال الفترة 1990-2018

خرج الباحث من هذه الدراسة ان حجم القوى العاملة الفلاحية لم يشهد تطورا ملحوظا بعد تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بينما حقق الانتاج الفلاحي نموا ملحوظا و من خلال دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL تم التوصل الى ان استجابة العمالة الفلاحية كانت بطيئة لتغيرات الاستثمار الفلاحي خاصة منذ سمة 2000 و لم تتناسب مع مستوى الدعم و التمويل ،

و منه قدم الباحث توصيات هامة لتعزيز القطاع الفلاحي تشمل زيادة الاهتمام بالمؤسسات العلمية و زيادة الانفاق على تطوير التكنولوجيا و تشجيع البحث العلمي في مجال الفلاحة يتضمن الاقتراح ايضا اتخاذ تدابير لتعزيز الاستخدام المستدام للموارد و تقليل المخاطر يشدد على زيادة حجم القروض المقدمة من المصارف الفلاحية مع مراعاة التضخم و تحديد اسعار الفائدة كما يركز على التدريب النوعي للعاملين و تشجيع استثمار الشباب الفلاحي في صناعات الغذاء و الانتاج الحيواني.

●الدراسة التاسعة :

دراسة بوثلجة عائشة 2016-2017 اطروحة لنيل شهادة دكتوراه بعنوان دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الامن الغذائي ، في العلوم الاقتصادية فرع العلوم الاقتصادية

هدفت هذه الدراسة الى ابراز اهمية الاستثمار في قطاع الزراعة لتأمين الغذاء و تعزيز الدخل الوطني . كما تسعى الى تحليل الوضع الغذائي العربي و فهم الفجوة الغذائية و اسباب فشل الدول العربية في تحقيق الامن الغذائي . حيث يتم التركيز على التباين بين الدول العربية في مقومات الاستثمار الزراعي مما يسمح بالاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة بشكل متكامل . تستكشف الدراسة فرص الاستثمار في مختلف مراحل الزراعة لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة في الدول العربية استنادا الى المقومات الزراعية المميزة للمنطقة.

اتبع الباحث المنهج الاستنباطي في هذه الدراسة حيث قام باستخدام ادوات الوصف لتوضيح مفاهيم الاستثمار الزراعي و الامن الغذائي بالاضافة الى التعرض للمصطلحات و المفاهيم المتعلقة بهما و استند الباحث ايضا الى اداة التحليل العرضي لفحص و تحليل القيم الاحصائية و المؤشرات المرتبطة بالمن الغذائي و الاستثمار الزراعي في المنطقة العربية . تهدف هذه الاساليب الى الوصول الى تصورات عامة حول العلاقة النظرية بين الاستثمار الزراعي و الامن الغذائي في الواقع.

استنتج الباحث من خلال دراسته ان الاستثمار الفلاحي هو الاداة الاساسية لتحقيق الامن الغذائي في اي دولة ، حتى في حال ارتفاع دخلها من قطاعات اخرى حيث يقلل من الاعتماد على واردات الغذاء مما يحسن من وضعية الميزان الزراعي و يقلص الفجوة الغذائية . و ختاما يظهر ان الركيزة الاساسية لضمان الامن الغذائي تكمن في اهتمام الدول العربية بالاستثمار الزراعي و تذليل المعوقات التي قد تعترض ذلك لتحقيق امان اقتصادي و سياسي.

•الدراسة العاشرة :

دراسة عبد الرزاق بن الزاوي و حافظ امين بوزيدي 2016 عبارة عن مقال علمي بعنوان تقدير و استشراف الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر العدد 16 من مجلة الباحث ، فترة 1994–2013 و بتطبيق تقنية التحليل الطيفي .

تستهدف هذه الدراسة الالقاء على اسلوب احصائي استشرافي ، خاصة التحليل الطيفي لفحص اعتماد البلاد على الاسواق العالمية لأمين الحبوب للاستهلاك المحلي . كما ستقوم الدراسة ايضا بتشخيص اسباب تدهور انتاج الحبوب في الجزائر و تقدير و استشراف الفجوة بين الانتاج و الاستهلاك و في الختام تهدف الدراسة الى اقتراح حلول لتحقيق الامن الغذائي من هذا المحصول الاستراتيجي

استخدم الباحث في هذه الدراسة التحليل الوصفي و التحليل الاحصائي و الاقتصاد القياسي كما اعتمد الى برامج E-Viewsو اكسل Excel 2007 للحصول على المخرجات و تحليلها و تم حصر و تحديد متغير الفجوة الغذائية لمنتج الحبوب بالكميات لتعويض تأثير تغيرات الاسعار . تم التنبؤ لعام 2017 للحصول على تصور عن المستقبل.

استنتج الباحث من هذه الدراسة ان حجم الفجوة الغذائية للحبوب يتجه نحو التوسع في افق عام 2017 ، كما يشير البحث الى ان تقليص حجم هذه الفجوة في الجزائر يتطلب الاستفادة المثلى من الميزات النسبية في الموارد الزراعية و البشرية و منه يشدد الباحث على اهمية خلق بيئة استثمارية و تعزيز الشراكات البينية العربية و تعزيز القيمة المضافة للصناعات القطاع الخاص .

- **الدراسة الحادية عشر :**

دراسة عبد القادر بوالسبت 2000 عبارة عن مذكرة ماجستير بعنوان دراسة تحليلية تنبؤية لانتاج الحبوب الشتوية في الجزائر ، في العلوم الاقتصادية

تهدف هذه الدراسة الى تحليل و تنبؤ انتاج الحبوب الشتوية في الجزائر خاصة القمح ، نظرا للعجز الكبير في انتاجها و اهميتها في الوجبة الغذائية الجزائرية حيث يسعى الباحث الى الكشف عن اسباب الانتاجية الضعيفة للقمح مقترحا فرضيتين تتعلق بمصدر المياه و العوامل التنظيمية المالية

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي مع استخدام الاسلوب الكمي كلما دعت الضرورة

اشارت النتائج ان المشكلة الغذائية في الجزائر ليست مختلفة عن تلك التي يعرفها العالم و ان انتاج القمح في الجزائر يعرف تذبذبا و ركودا يؤثر على انتاجية الهكتار ، و منه تبقى امكانية تحسين الانتاجية و زيادة الانتاج ممكنة بما انه يوجد تجارب محلية نجح اصحابها في تحقيق مستويات انتاجية وصلت ل 70 قنطار هكتار

- **الدراسة الثانية عشر :**

دراسة بوجكطو حكيم ، محمد امين مصطفاوي 2020 مقال علمي بعنوان القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع و المأمول ، المجلد الخامس العدد الثاني عشر بمجلة المشكلة في الاقتصاد التنمية و القانون

الهدف من هذه الدراسة هو تحليل و فهم القطاع الفلاحي في الجزائر مع اللتركيز على امكانياته و ادائه الاقتصادي و تقديم تقييم للاصلاحات التي يشهدها القطاع .

كما تسعى هذه الدراسة لتحديد العقبات و التحديات التي تواجه التطوير الزراعي مع التركيز على تعزيز الامكانيات و تحسين الاكتفاء الذاتي و تصدير المنتجات الزراعية الى الاسواق العالمية

اتبع الباحث لهذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي و ذلك من خلال تشخيص واقع القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال معرفة نقاط القوة و الضعف و الفرص و التهديدات اللتي تواجه هذا القطاع الهام

استنتج الباحث من دراسته ان قطاع الفلاحة يلعب دورا حيويا في التنمية الاقتصادية للجزائر و ان البلاد استفادت من تنوع الموارد الطبيعية و البنية التحتية القوية لتحقيق زيادة في الدخل الوطني و لكن بالرغم من تحقيق نجاحات في بعض المجالات الفلاحية الا ان هناك تحديات تتطلب اهتماما خاصا مثل الاعتماد الكبير على استيراد الحبوب و اللحوم على الرغم من الامكانيات الزراعية الهائلة ، توصيات الدراسة تؤكد على ضرورة دعم قطاع الحبوب و الاستثمار فيه لتحقيق الاكتفاء الذاتي و تحسين نوعية البذور المستخدمة ، و اقامة مخابر بتطوير البذور محليا . كما تشدد على الحاجة لانشاء مخازن تبريد حديثة و مراكز دعم للفلاحين لتفادي التباين بين فائض و عجز في انتاج الخضروات مما يسهم في تحسين استدامة و استقلالية القطاع الفلاحي في الجزائر.

- **الدراسة الثالثة عشر :**

دراسة سفيان حنان 2018 مقال علمي ، بعنوان تحليل واقع انتاج الحبوب في الجزائر 1999–2015 من مجلة الحقوق و العلوم الانسانية –دراسات سابقة بجامعة سطيف .

تتنوع اهداف هذه الدراسة لتشمل فحص فعالية برامج و مخططات تبنيها البلاد على الحبوب منذ سنة 2000 مع التركيز على ما اذا كانت هذه البرامج قد ساهمت في زيادة انتاج الحبوب و تقليص فاتورة الواردات ، يهدف الباحث ايضا الى فهم تطور انتاج الحبوب من خلال تحليل المساحة المستغلة و انتاجية الهكتار مما يساعد في تقديم صورة شاملة للتحسينات او التحديات التي قد تواجه القطاع كما تستهدف الدراسة تسليط الضوء على نسب الاكتفاء الذاتي من الحبوب خلال الفترة 2008–2015 مما يمكن من تقييم استدامة و قوة استقلالية الدولة في مجال انتاج الحبوب.

استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي لنتائج تبني برامج و مخططات على الحبوب منذ سنة 2000 و اعتمد ايضا المنهج القياسي لتقييم مدى تحقيق الدولة لاستقلالية الانتاج من الحبوب في الفترة الزمنية المحددة 2008–2015

و من خلال دراسة الباحث اظهرت النتائج ان البرامج و المخططات التي نفذتها وزارة الفلاحة و التنمية الريفية اسهمت بشكل واضح في تحسين الانتاج النباتي عموما ، حيث سجلت اعلى نسبة انتاج الحبوب سنة 2009 و مع ذلك يضل الانتاج يعاني من تذبذب يتسم بالضعف في معظم المواسم الفلاحية خاصة في انتاج مادة القمح ، و منه فان النتائج تشير الى اهمية تنسيق الجهود بين الفاعلين في القطاع بدءا من الفلاح البسيط الى الهيئات العليا لوضع الخطط و البرامج و السياسات الملائمة بغية تحسين الانتاج الزراعي و تحقيق الاكتفاء الذاتي .

- **الدراسة الرابعة عشر :**

دراسة جمال جعفري ، العجال عدالة 2018 عبارة عن اطروحة لنيل شهادة دكتوراه بعنوان مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر و أثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية و قياسية للفترة 2000–2015

اختار الباحث هذه الدراسة لاعتبار القطاع الزراعي احد القطاعات الاستراتيجية المهمة التي تلعب دورا كبيرا في تعزيز النمو الاقتصادي . يركز الباحث على قدرة الزراعة على توظيف العمالة و تحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج الغذاء مما يسهم في تعزيز الاقتصاد المحلي و تحسين الوضع الاقتصادي للدولة

الهدف من هذه الدراسة هو تحليل و تقييم واقع القطاع الزراعي في الجزائر عبر فترة ما بعد الاستقلال من خلال فحص السياسات و الاصلاحات التي تم تنفيذها . كما يهدف هذا البحث الى فهم مدى تأثير هذه السياسات و الاصلاحات في بناء اسس قوية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج الغذاء .

اظهرت نتائج البحث ان القطاع الزراعي في الجزائر مازال متأثرا بالظروف المناخية و تؤكد الدراسة القياسية عدم تأثير اليد العاملة و الاراضي الزراعية في نمو الانتاج الفلاحي . و يعود هذا في المقام الاول الى نقص اليد العاملة المؤهلة و سوء استغلال الاراضي الخصبة بالاضافة الى قلة استخدام تقنيات الري الحديثة اي قلة الاستثمار في القطاع الفلاحي.

- **الدراسة الخامسة عشر :**

دراسة جميلة كريوج ، ليلى اللحياني 2022 عبارة عن مقال علمي بعنوان الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين رهان التنمية و تحديات الواقع ، المجلد 59 العدد 4 من المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية بجامعة تيبازة .

تتناول هذه الدراسة اهمية القطاع الفلاحي الذي يعد عمودا فقريا للاقتصاد الجزائري حيث تسعى الحكومة جاهدة لتعزيزه من خلال التنمية و فتح افق الاستثمار الفلاحي .

تهدف هذه الدراسة الى تحديد مقومات مناخ الاستثمار في القطاع الفلاحي و تسليط الضوء على واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر مع تقديم تحليل شامل للتحديات التي يواجهها في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية .

تم اعتماد المنهج الوصفي في دراسة هذا الموضوع من خلال عرض و تنظيم المعلومات المتعلقة بفهم القطاع الفلاحي و تطوره في الجزائر . كما تم استخدام المنهج التحليلي لدراسة اطار القانوني المتعلق بهذا القطاع مع التركيز على تحليل النصوص القانونية و التنظيمية لتحديد الاشكاليات التطبيقية و العملية المتعلقة بالاستثمار الفلاحي .

توصل الباحث من هذه الدراسة الى ان الاستثمار في القطاع الفلاحي يمثل اولوية للجزائر . حيث تعتبر هذه الثروة بديلا مهما للتنويع الاقتصادي خارج القطاع المحروقات و لكن رغم الجهود الكبيرة فان تحقيق الاكتفاء الذاتي في القطاع الفلاحي لا يزال تحديا بسبب ضعف حجم الاستثمارات و مشاكل مناخ الاستثمار، يأمل الباحث ان يساهم القانون الجديد في تحسين المناخ الاستثماري و زيادة فعالية الاستثمار في هذا القطاع .

قدم الباحث توصيات تشمل ضمان حقوق و تحفيز المستثمرين ، و دعم الدولة للقطاع الفلاحي و تسهيل الاجراءات و تحديث القطاع و تشجيع العصرنة و تعزيز اليد العاملة بامتيازات و كذلك وضع مخططات لتعزيز الاستثمار الفلاحي و مواجهة تقلبات المناخ.

- **الدراسة السادسة عشر :**

دراسة عيادي فريدة 2020 مقال علمي ، بعنوان دور الاستثمار الفلاحي في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي في الجزائر ، بالمجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية بجامعة الجزائر –1– بن يوسف بن خدة كلية الحقوق .

تتناول هذه الدراسة اهمية و دور القطاع الفلاحي في اقتصاد الجزائر حيث تبرز اهمية الاستثمار في هذا القطاع كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية و مدى مساهمته في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي .

تهدف هذه الدراسة الى تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر و تقييم القطاع الفلاحي على مدى الفترة من الاستقلال حتى الوقت الحالي ، كما تستكشف الدراسة افاق الاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر نظرا للثروات الطبيعية الكبيرة مما يجعله واعدا مستقبلا.

تتبنى هذه الدراسة المنهج الوصفي لجمع و تنظيم المعلومات و ذلك لشرح و تفسير المفاهيم الاساسية و تقديم صورة شاملة للأفكار . بالإضافة اعتمد الباحث على المنهج التحليلي لاستكشاف موقف المشرع الجزائري حيث يتضمن تحليلا للأفكار و النصوص القانونية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

تشير نتائج هذه الدراسة الى انه تحققت تحسينات ملحوظة في القطاع الفلاحي بالجزائر ، حيث زاد الانتاج و تحقق الاكتفاء الداخلي و الامن الغذائي . التعديلات الدستورية و الضمانات للمستثمرين ، خاصة في القطاع الفلاحين تشير الى جهود لتحسين مناخ الاعمال كما ان التطورات في قوانين الاستثمار و الاصلاحات في القطاع البنكي تبرز الاهتمام بتعزيز التنمية.

و من الاقتراحات التي اقترحها الباحث هي زيادة التكثيف الزراعي و حماية الاراضي و تحديث التقنيات مع التركيز على البحث العلمي و جذب اليد الشابة للقطاع.

- **الدراسة السابعة عشر :**

دراسة صوار يوسف ، جلولي محمد ، ادرسي مختار 2015 مقال علمي بعنوان السياسات العامة و دورها في التنمية المستدامة –دراسة نموذج الاستثمار في القطاع الفلاحي (الجزائر) – من ملفات الابحاث في الاقتصاد و التسيير . العدد الرابع الجزء الاول .

تتناول هذه الدراسة اهمية الاستثمار في القطاع الفلاحي و كاتجاه حديث للاقتصاديات العالمية سواء كانت نامية او متقدمة كما تسلط الضوء على الاثر الايجابي للاستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

تتسع هذه الدراسة لاستكشاف تحديات دور سياسات الاستثمار القطاعي الفلاحي في تعزيز التنمية الفلاحية ، بهدف تحسين ظروف المعيشة و الحفاظ على البيئة . تركز البحث على فهم كيف يمكن لآليات الاستثمار الفلاحي في الجزائر ان تلعب دورا حيويا في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة و تعالج هذا الاستفهام بشكل شامل.

اظهرت نتائج الدراسة ان الاستثمارات الفلاحية في الجزائر قد اثرت ايجابيا على بعض المتغيرات المتعلقة بالتنمية المستدامة و مع ذلك تظل هناك تحديات كبيرة تتعلق بالاستثمار الفلاحي يجب التركيز عليها في سياق تنفيذ السياسات العامة لتأهيل القطاع الفلاحي.

- **الدراسة الثامنة عشر :**

دراسة د.سفيان بن عطية 2021 بعنوان مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر ، دراسة قياسية و تحليلية خلال الفترة 2000–2019 بجامعة احمد زبانة بغليزان .

تعكس هذه الدراسة رغبة الباحث في تحديد دور القطاع الفلاحي كبديل مستدام للاعتماد الكبير على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري حيث يركز الباحث على اهمية توجيه مسار النشاط الاقتصادي نحو الفلاحة لتحفيز النمو الاقتصادي و تنويع الاقتصاد بالاعتماد على قطاعات متنوعة.

هدفت الدراسة الى فهم اهمية التنويع الاقتصادي كوسيلة للخروج من الاعتماد على مورد واحد ، كما سعينا الى تسليط الضوء على الفرص و الامكانيات المتاحة في القطاع الفلاحي بالجزائر مما يمكن تعزيز التنمية المستدامة و تعزيز الاقتصاد الوطني .

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كأساس لتحديد اهداف البحث ، بالاضافة الى المنهج القياسي لتقدير و اختبار النموذج باستخدام البيانات التي تم جمعها عبر برنامج Eviews8 يتم التركيز في هذا السياق على القطاع الفلاحي كوسيلة لتحقيق التنويع الاقتصادي و تعزيز التنمية خارج قطاع المحروقات

اظهرت نتائج الدراسة ان الجزائر تمتلك امكانيات كبيرة في قطاع الفلاحة و ان الترقية المستدامة له في الجزائر تتطلب جهود متواصلة و تكاملية فمنه اظهرت النتائج ان مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد كانت تقل عن المستوى المطلوب .ن كما اشار الباحث الى اهمية مواكبة تنمية القطاع للاستراتيجيات الحكومية و استفادة من الدروس المستفادة من تجارب الجارتين المغرب و تونس

و منه اوصى الباحث بإقامة مشاريع فلاحيه جماعية بتدخل دعم الدولة في تحديد انواع المحاصيل و المنتجات الفلاحية حسب كل منطقة و ضرورة جذب الاستثمارات في القطاع الفلاحي و تعزيز التواصل بينه و بين مؤسسات الصناعية الغذائية

- **الدراسة التاسعة عشر :**

دراسة زكريا جرفي ، امنة سفيان ، وسيلة السبتي 2020 مقال علمي بعنوان دور برامج الدعم الفلاحي في ترقية الانتاج الفلاحي بولاية بسكرة ، مجلة التكامل الاقتصادي المجلد 8 العدد 1 .

تتناول هذه الدراسة اهمية جهود الدولة الجزائرية في اصلاح القطاع الفلاحي حيث تركز على دعم الاستثمار الفلاحي في ولاية بسكرة و غيرها بهدف زيادة الانتاج و تحقيق الامن الغذائي من خلال توفير وسائل مادية و معنوية للمزارعين

الهدف من هذه الدراسة يتمثل في ابراز مساهمة دعم الاستثمار الفلاحي في زيادة الانتاج الفلاحي بولاية بسكرة و كذلك في تتبع الانتاج الفلاحي خلال فترة الدراسة

استخدم الباحث في دراسته المنهج التاريخي لعرض الاصلاحات التي تمت في الجزائر قبل و لعد عام 2000 و اعتمد ايضا على المنهج التحليلي لتحليل تطور الانتاج الفلاحي في ولاية بسكرة وفقا لاحصائيات مديرية المصالح الفلاحية .

اظهرت الدراسة ان القطاع الفلاحي في ولاية بسكرة مر باربع مراحل تطور ، تأثرت بتغييرات في السياسات و تسيير الدولة . كما ان الاستثمارات المالية منذ عام 2000 ساهمت في تحسين الانتاج الفلاحي و التوسع في التشجير و الاستصلاح اثر ايجابيا . و لكن تظل هناك تحديات تشمل نقص الكهرباء و مياه السقي لكن الاهتمام بالاستثمارات الفلاحية مستمر .

- **الدراسة العشرون :**

دراسة ياحي جمال ،يحياوي هادية 2023 عبارة عن مقال علمي بعنوان سياسات دعم الاستثمار الزراعي في الجنوب الجزائري و انعكاساتها على تحقيق الامن الغذائي الوطني –دراسة حالة ولاية الوادي– من مجلة الحقوق و الحريات

تتناول هذه الدراسة اهمية الاستثمار الزراعي في تعزيز الامن الغذائي الوطني في الجزائر ، خاصة في مناطق الجنوب . يركز على تحليل السياسات الداعمة للاستثمارات الزراعية و كيفية تعزيزها لتحسين انتاجية القطاع الزراعي و توفير الغذاء بشكل فعال.

يهدف الباحث في دراسته الى تحقيق اهداف منها ضبط مفاهيم مثل الاستثمار الزراعي و الامن الغذائي كما يسعى الى فهم السياسات الداعمة للاستثمار الزراعي في الجزائر و تسليط الضوء على دور تلك السياسات في دعم الاستثمار الفلاحي في مناطق الجنوب الجزائري خاصة ولاية الوادي مع التركيز على تأثيراتها في تعزيز الامن الغذائي الوطني .

تطلبت طبيعة الموضوع استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، لتسليط الضوء على واقع الاستثمار الزراعي في الجزائر بشكل عام و في مناطق الجنوب الجزائري بشكل خاص . و معرفة مدى مساهمة دعم هذا النوع من الاستثمارات كاستراتيجية لتعزيز الامن الغذائي الوطني.

استنتج الباحث من دراسته ان السياسات الحكومية الداعمة للاستثمار الزراعي في ولايات الجنوب الجزائري خاصة ولاية الوادي اسهمت في نقلة نوعية و كمية في القطاع الزراعي ادت الى زيادة حجم الانتاج الفلاحي . و رأى ان ولاية الوادي نموذج ناجح يظهر دورا فعالا في تحقيق الامن الغذائي الوطني و ذلك نتيجة للامكانيات الفلاحية و السياسات الحكومية المستدامة في دعم الاستثمار الزراعي و مع ذلك فان الباحث يشير الى وجود تحديات تعيق تحقيق الاكتفاء الذاتي و تستدعي مزيدا من الجهود لتعزيز دور الزراعة .

المطلب الثاني :دراسات باللغة الاجنبية

- **الدراسة الاولى :**

دراسة Djermoun AbdelKader 2009 عبارة عن مقال علمي بعنوان :

La production cerealiere en Algerie : les principales caracteristique

يقدم المقال لمحة عامة حول انتاج الحبوب في الجزائر من خلال استعراض سابق لاهمية المنتجات الحبوبية في حياة السكان اليومية ، و اهمية هذا القطاع في النفقات المتكبدة من واردات البلاد . قام الباحث ايضا بتقديم تحليل لتطور الانتاج و المحاصيل و معدل الاكتفاء الذاتي و السياسات المتبعة

في الختام اتضح ان انتاج الحبوب قد شهد نموا ضعيفا مقارنة بالاستهلاك الذي زاد بشكل كبير نتيجة للنمو السكاني و دعم الدولة لاسعار الاستهلاك . و نتيجة لذلك يحدث انفصال في الصناعة الحبوبية عن المجال المحلي للانتاج . و الجهود المبذولة في تكثيف الانتاج و التكييف الهيكلي بالاضافة الى اجراءات البرنامج الوطني لتنمية الزراعة تظل غير كافية لتعزيز انتاج الحبوب الذي يظل تابعا للهطول السنوي للامطار و هو ماينعكس على الواردات و على الموارد المالية للدولة و على دخل المزارعين و نفقاتهم .

- **الدراسة الثانية:**

دراسة Lydia Zepeda 2019 عبارة عن كتاب بعنوان :

Agricultural investement and productivity in developing countries

عرضت الباحثة في دراستها نظرة شاملة حول التفكير الاقتصادي الحالي في استثمار الزراعة بالدول النامية . رغم ان اهمية رأس المال المادي معترف بها ، فقد اكدت الابحاث على دور تكوينلارأس المال البشري كعامل اساسي للاستثمار سواء سواء كمدخل فردي او تكميلي للراس المادي و المدخلات الاخرى . يمكن دمج راس المال البشري في المدخلات الانتاجية و تعزيز طرق استخدام المدخلات . تسلط الابحاث الحديثة الضوء على اهمية استدامة نظم الانتاج الزراعي مع التأكيد على ضرورة معايرة الانتاج للتحكم في العوامل البيئية السلبية و استنفاذ الموارد .

في نهاية المطاف ، يظهر التفكير الاقتصادي الحالي ان تحليل الاستثمار في الزراعة يجب ان يشمل ليس فقط تكوين رأس المال المادي بل ايضا التركيز على تكوين رأس المال البشري و التأثير البيئي المتزايد.

- **الدراسة الثالثة:**

دراسة Sahali Noureddine مقال علمي بعنوان :

Le financement de l'investissement dans le cadre de la politique agricole en Algerie cas de la wilaya de Tizi-ouzou 2000-2008

تستهدف هذه الدراسة التمويل الاستثماري الذي تم تنفيذه في اطار القطاعات على مستوى ولاية تيزي–وزو حيث تركز التحليل على فترتين : سياسة التنمية الزراعية و الريفية و سياسة التجديد الزراعي و الريفي ، حيث ان القطاع الزراعي في الجزائر استفاد من سياسة زراعية منذ 2000 و قد مرت هذه السياسة بمرحلتين هما التنمية الزراعية و الريفية و سياسة التجديد الزراعي و الريفي و منه اعادة تنشيط الاستثمار شكل تحديا خاصة بفضل منح الدعم العام.

قام الباحث بجمع معلوماته من مديرية الفلاحة بتيزي وزو حيث اظهر التحليل انجازات هامة خلال الفترة الاولو مع ذلك اتسمت الفترة الثانية بتراجع كبير .

- **الدراسة الرابعة:**

دراسة Mohamed Naili 2009 عبارة عن مقال صحفي بعنوان :

Evolution et adoption necessaire du secteur agricole en Algerie

استعرض الباحث في دراسته قطاع الزراعة في الجزائر خلال العقد الاخير . رغم الجهود و التمويل الكبير يظهر القطاع ضعفا واضحا في عدة جوانب ، مثل الاعتماد المستمر على الواردلات في صناعة الحليب و تأثير التقلبات الجوية على انتاج الحبوب و الخضروات .

تشير التقييمات الى ان النتائج ليست ملموسة بشكل كاف و قد يعرقل هذا الوضع تحقيق الاهداف المستقبلية في ظل التحديات المستقبلية مثل الانضمام المحتمل للجزائر لمنظمة التجارة العالمية . و منه يقترح ان التحسين المستدام للقطاع يتطلب اشراك الخبرات العلمية بشكل اكبر تكييف السياسات مع الواقع الميداني و تعزيز الرقابة و المتابعة في ادارة الاموال المخصصة . و يشدد على اهمية تطوير نظام تنظيمي يعمل بتكامل مع القطاعات الاخرى . مع التركيز على ملف الاراضي و الاستدامة في ظل التحديات البيئية و الحضرية.

- **الدراسة الخامسة:**

دراسة Omar bessaoud و Jean-Paul Pellissier و Jean Pierre Rolland و Wided khechimi عبارة عن تقرير بعنوان :

Rapport de synthese sur l'agriculture en Algerie

هذه الدراسة عبارة عن تقرير شامل حول الحالة الحالية و التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي و صناعة الاغذية في الجزائر مع تسليط الضوء على السياسات و التدابير المتبعة لمواجهة هذه التحديات، كما سلط الضوء في هذا تقريره على شعبة الحبوب تظهر ان الجزائر تواجه تحديات في ضبط استهلاكها للحبوب و تأمين احتياجاتها المتزايدة و تتأثر بتقلبات الاسواق العالمية و التغيرات في الانتاج المحلي خاصة ان الجزائر تعتبر ثالث اكبر مستورد للقمح اللين في العالم و المستورد الرئيسي للقمح الصلب بنسبة 50% من التجارة العالمية و قد بلغت واردات الحبوب حوالي 13 مليون طن بقيمة 2.75 مليار دولار عام 2017 .

و ختاما فان الجزائر تسعى جاهدة لتعزيز الزراعة و الامن الغذائي من خلال برامج متعددة مع زيادة الاستثمار في القطاع الفلاحي .

- **الدراسة السادسة:**

دراسة Omar Bessaoud مقال علمي بعنوان :

L'agriculture et la paysannerie en Algerie – les grands handicaps -

تتناول هذه الدراسة قضايا الزراعة في الجزائر و التحديات التي تواجهها على مدى فترة طويلة من التاريخ

حيث يحاول الباحث الاجابة على تساؤلات بغية استكشاف كيفية تنمية الامكانات الطبيعية و طريقة استخدام الاراضي من اجل تعزيز القطاع الفلاحي .

استنتج الباحث انه هناك حاجة الى التحول التكنولوجي و السياسي لتحقيق تحسين في الزراعة كما يشجع على تبني تقنيات جديدة و تكنولوجيا تعتمد على العمالة الكثيفة بدلا من الاعتماد على مستويات عالية من المعدات كما يشدد الباحث على اهمية استثمار التمويل العلومي في تطوير المزارعين الجزائريين فيشدد على ضرورة توجيه التمويل نحو اكبر عدد من المزارعين بدلا من التركيز على استثمارات صغيرة قد تكون غير كفيلة بتحقيق التأثير المطلوب .

و بشكل عام فان الباحث يعتبر التحول التكنولوجي و الاقتصادي الى جانب تسوية الاراضي و التمويل العمومي كعوامل رئيسية لتحديد الزراعة و تعزيز التنمية و الاستثمار الزراعي في الجزائر .

- **الدراسة السابعة :**

دراسة Mohand Améziane Cheddad 2015 اطروحة لنيل شهادة دكتوراه . بعنوان

Analyse de l’impact des investissement agricoles realises dans le cade du plan national de developpement agricole PNDA sur l’evolution des technique de production laitieres. Cerealieres et olécoles en Algerie – etude de cas dans wilaya Tizi-Ouzou -

تتناول هذه الدراسة تقييم السياسات الزراعية في الجزائر تحديدا من خلال خطة التنمية الزراعية التي تم تنفيذها اعتبارا من عام 2000 حيث يتم التركيز في هذه الدراسة على ثلاث قطاعات رئيسية هي انتاج الحليب و انتاج الحبوب و انتاج الزيتون .

اظهرت نتائج الدراسة تحسنا ملحوظا في انتاج الحليب مع زيادة الاداء الحلوب بينما لم تحقق اللاستثمارات المماثلة نفس النتائج الايجابية في قطاعي الحبوب و الزيتون كما اظهرت بخصوص شعبة الحبوب ان التقدم لم يكن بارزا خاصة في مجال الزراعات المروية و تحسين الانتاجية و ذلك لنقص المعرفة و تكلفة الموارد مما يحث على ضرورة اتخاذ اجراءات فعالة لتعزيز الاستثمار في المجال الفلاحي .

المطلب الثالث : مناقشة الدراسات السابقة

يتبين من الدراسات السابقة انه العديد من الباحثين سعوا لفهم واقع القطاع الزراعي في الجزائر من خلال اعمالهم العلمية.

حيث تركزت هذه الجهود على تحليل السياسات الزراعية و استقصاء الامكانيات الفلاحية الطبيعية و البشرية و المالية المتاحة في الجزائر . تم التركيز ايضا على تحليل الوضع الحالي لانتاج الحبوب المحلي و تسليط الضوء على الجهود المبذولة لتطوير البنية التحتية للقطاع الفلاحي و قد تم استكشاف فعالية الاستثمار كوسيلة لتحقيق ريادة معدلات النمو الاقتصادي ، كما تم التحليل الدقيق للمعوقات التي تعترض تحقيق الامن الغذائي مع التركيز على اهمية القطاع الفلاحي و الاستثمار فيه كمحرك لتعزيز التنمية الاقتصادية و تحسين الظروف المعيشية و تأتي مراجعة مسار هذا القطاع كخطوة حيوية نحو تحسين ادائه و تعزيز دوره الحيوي في الاقتصاد و الامن الغذائي

دراستنا الحالية تشابهت بشكل كبير مع الابحاث السابقة ، و هذا التشابه يسهم في تقديم صورة شاملة للبحث من خلال جوانبه النظرية و المنهجية و التحليلية و هذا التكامل يسهل مهمتنا البحثية و يشكل اطارا معرفيا حول الاستثمار الفلاحي و اهميته في الجزائر و كذا معرفة الامكانات الفلاحية . و بهذا يكون توظيف الدراسات السابقة في خدمة و تطوير البحث العلمي في هذا السياق .

كانت الفروق بين دراستنا الحالية و الدراسات السابقة ليست بارزة الا في ان الدراسات السابقة قد استعرضت الاستثمار الفلاحي بشكل عام في مختلف القطاعات . بينما ركزت دراستنا بشكل خاص على الاستثمار الفلاحي في قطاع الحبوب .

لذا نتطلع ان تكون دراستنا اضافة قيمة حيث تسهم في تقديم مقاربة نظرية و تحليلية تسهم في بشكل فعال في في فهم و معالجة الاستثمار الفلاحي في قطاع الحبوب بشكل خاص .

خاتمة الفصل الاول

و في ضوء استطلاعنا لهذا الفصل تبين لنا ان الاستثمار الفلاحي يعد جزءا اساسيا من النظام الاقتصادي في العديد من البلدان ، حيث يلعب دورا حيويا في تحقيق التنمية المستدامة و توفير الغذاء و الموارد الزراعية . يهدف الاستثمار الفلاحي الى تعزيز الانتاجية الزراعية و تحسين جودة المنتجات الزراعية و تعزيز التكنولوجيا

الزراعية و توفير فرص العمل في المجتمعات الريفية و ذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الانتاج الزراعي لتلبية احتياجات السوق المحلية و تعزيز قدرة الدولة على تصدير المنتجات الفلاحية بغية زيادة الايرادات الوطنية و تحسين العيش في المناطق الريفية من خلال توفير فرص العمل و تعزيز التنمية المجتمعية.

و مع ذلك يواجه الاستثمار الفلاحي العديد من التحديات التي تتمثل في نقص التمويل و الاستثمار في البنية التحتية الريفية الضرورية و تأثير التغيرات المناخية على انتاجية المحاصيل و قضايا للتوزيع العادل للأراضي.

و في سياق الجزائر فان الزراعة تحتل مكانة كبيرة في الاقتصاد حيث تلعب دورا حيويا في توفير فرص العمل و تحقيق الامن الغذائي . لكن تضل تواجه تحديات كبيرة رغم امكانيات الجزائر الطبيعية و البشرية و المالية و هذا راجع الى عدم الاستغلال الامثل لها خاصة شعبة الحبوب و ذلك فيما يتعلق بتحقيق الاكتفاء الذاتي حيث يعتمد الاقتصاد الوطني الجزائري بشكل كبير على واردات الحبوب مما يعرضها للتأثيرات السلبية لتقلبات اسعار السوق العالمية و ظروف الطقس المتقلبة .ومنه وجب على الحكومة دعم الاستثمار الفلاحي و اعادة النظر في استراتيجياتها التمويلية الزراعية و سياساتها و تحسينها خصوصا فيما يتعلق بزراعة الحبوب عامة و زراعة القمح خاصة باعتبارها من اكثر السلع استهلاكا لدى المواطنين.

الفصل الثاني : الاستثمار الفلاحي في شعبة الحبوب - دراسة حالة ولاية عين تيموشنت -

تمهيد :

في ضوء التحولات الاقتصادية و الاجتماعية المستمرة . يظهر ان الاستثمار الفلاحي في ولاية عين تيموشنت يحمل مفاتيح الريادة نحو مستقبل مستدام و مزدهر حيث تعتبر هذه الولاية بموقعها الاستراتيجي و المقومات الزراعية الوفيرة مكانا مثاليا للتفعيل الفعال لأسس التنمية الفلاحية .

تتيح دراسة و تحليل طرق و تقنيات الانتاج في ولاية عين تيموشنت استكشاف الفرص الكامنة و تحديد السبل المثلى لتحسينها من خلال التركيز على تبني اساليب الزراعة الحديثة و تنظيم التوزيع و التسويق يمكن تحقيق زيادة في انتاجية المحاصيل و تحسين دخل المزارعين .

و نظرا للدور الذي تلعبه مديرية المصالح الفلاحية لعين تيموشنت تحت رعاية وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري و التي لها دور محوري في دعم التطور حيث تلعب دور الوسيط بين السياسات الحكومية و احتياجات المزارعين . اعتمدنا هذه المديرية كمؤسسة تطبيقية كونها تستقطب المعطيات و الاحصائيات على مستوى الولاية .

و من خلال رسم خارطة طريق تستند الى الواقع الميداني في ولاية عين تيموشنت نتطلع الى تصور مستقبل الاستثمار الفلاحي بأسلوب متناغم و متناسق

-المبحث الاول : الالية الحكومية لادارة شؤون الفلاحة بعين تيموشنت

-المبحث الثاني : المقومات الاقتصادية الفلاحية لولاية عين تيموشنت

-المبحث الثالث : واقع و افاق الاستثمار الفلاحي لعين تيموشنت

المبحث الاول : التعريف بمديرية المصالح الفلاحية بعين تيموشنت

سنتناول في هذا المبحث دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تيموشنت حيث تم اجراء دراسة ميدانية بها ، باعتبارها جهازا اداريا تعتمد عليه الدولة لتنفيذ مخططاتها التنموية في القطاع الفلاحي بغية النهوض بالزراعة و تطويرها

المطلب الاول : نشأة و تعريف مديرية المصالح الفلاحية لعين تيموشنت

مديرية المصالح الفلاحية هي مؤسسة رسمية و هيئة مركزية عمومية مخولة بادارة شؤون القطاع الفلاحي على مستوى الولاية حيث تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي خاضعة لاشراف السلطات المركزية . انشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-195 الصادر بتاريخ 23 يونيو 1990 المؤرخ في اول ذو الحجة عام 1410 . لتتولى الاشراف و الرقابة على جميع الفروع و الاقسام الفلاحية الواقعة ضمن حدود اختصاصها الجغرافي في الولاية .

تشمل مديرية المصالح الفلاحية و تتألف من سبع مصالح رئيسية حسب الخصوصيات الفلاحية لكل مصلحة مقسمة الى عدد من المكاتب و الشعب الفرعية . تشتمل كل مصلحة على اكثر من 03 مكاتب على تقدير . تطبق احكام هذه المادة بموجب قرار مشترك بين وزير الفلاحية و التنمية الريفية و الوزير المكلف بالمالية و جماعات المحلية و كذا السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية .

يدير المصالح الفلاحية مدير ولائي يعين بموجب مرسوم مؤرخ في 16 شوال 1433 الموافق ل 2012/09/03 لادارة هذه الاخير المتواجدة على اقليمها و قد حدد المرسوم التنفيذي رقم 86-30 مؤرخ في 18 فبراير 1986

تمارس هذه المديرية مهامها بكفاءة عالية محققة الاهداف المنشودة السياسات و البرامج الرامية الى تطوير القطاع الفلاحي . وفق انسب المعايير و الممارسات المتبعة في هذا المجال الحيوي و الاستراتيجي .

المطلب الثاني : هيكلة و مهام مديرية المصالح الفلاحية لعين تيموشنت

تسعى كل مؤسسة او مديرية لان تحقق اهدافها المرجوة و لا تتحقق هذه الاهداف الا بفضل طاقم عمل يتم مهامه على اكمل وجه فلهذا من الضروري ان تنظم كل مؤسسة هيكلها التنظيمي و تقسم المهام

1. الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية

ان الهيكل التنظيمي هو العمود الفقري لأي مؤسسة فهو من يحدد المسؤوليات و خطوط السلطة حيث يوضح التسلسل الهرمي للادارات و الوظائف المختلفة و ينسق بين المهام و من يقوم بها داخل المؤسسة مما يسهل سيرورة العمل و يحقق الاهداف بكفاءة عالية كما ان لكل مؤسسة هيكلها التنظيمي الخاص بها و منه فانه لمديرية المصالح الفلاحية هيكل تنظيمي صدر بموجب احكام المادة 04 و المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 90/195 المؤرخ في 1995/06/23 المشار اليه سلفا بقرار وزاري مشترك .

يتضمن المخطط على النحو الاتي :

- مدير ولائي

1/مصلحة ادارة الوسائل : تتكون من مكتبين على توالي

-مكتب تسيير المستخدمين و التكوين

مكتب تسيير الميزانيات و الوسائل العامة

2/ مصلحة تنظيم الانتاج و التدعيم التقني : يتكون من ثلاث مكاتب على التوالي

-مكتب الانتاج الفلاحي و المؤسسات الريفية

-مكتب التكوين و التحسين و التشغيل الفلاحي و الارشاد

-مكتب التنظيم و التقييس

3/ مصلحة الاحصائيات الفلاحية و التحقيقات الاقتصادية : تتكون من مكتبين على التوالي :

-مكتب الاحصائيات الفلاحية

-مكتب التحقيقات الاقتصادية

4/ مصلحة التهيئة الريفية و تقية الاستثمارات : تتكون من ثلاث مكاتب على التوالي :

-مكتب ترقية الاستثمارات و متابعة المشاريع

-مكتب الاستصلاح و التنظيم العقاري

-مكتب الري الفلاحي و التجهيزات الريفية

5/مصلحة المتفشيات البيطرية و الصحة النباتية : تتكون من مكتبين على التوالي

-مكتب المفتشية البيطرية

-مكتب الصحة النباتية

و هذا نموذج للمخطط التوضيحي للتنظيم الاداري و الهيكلي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تيموشنت :

رسم توضيحي4 :الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تيموشنت

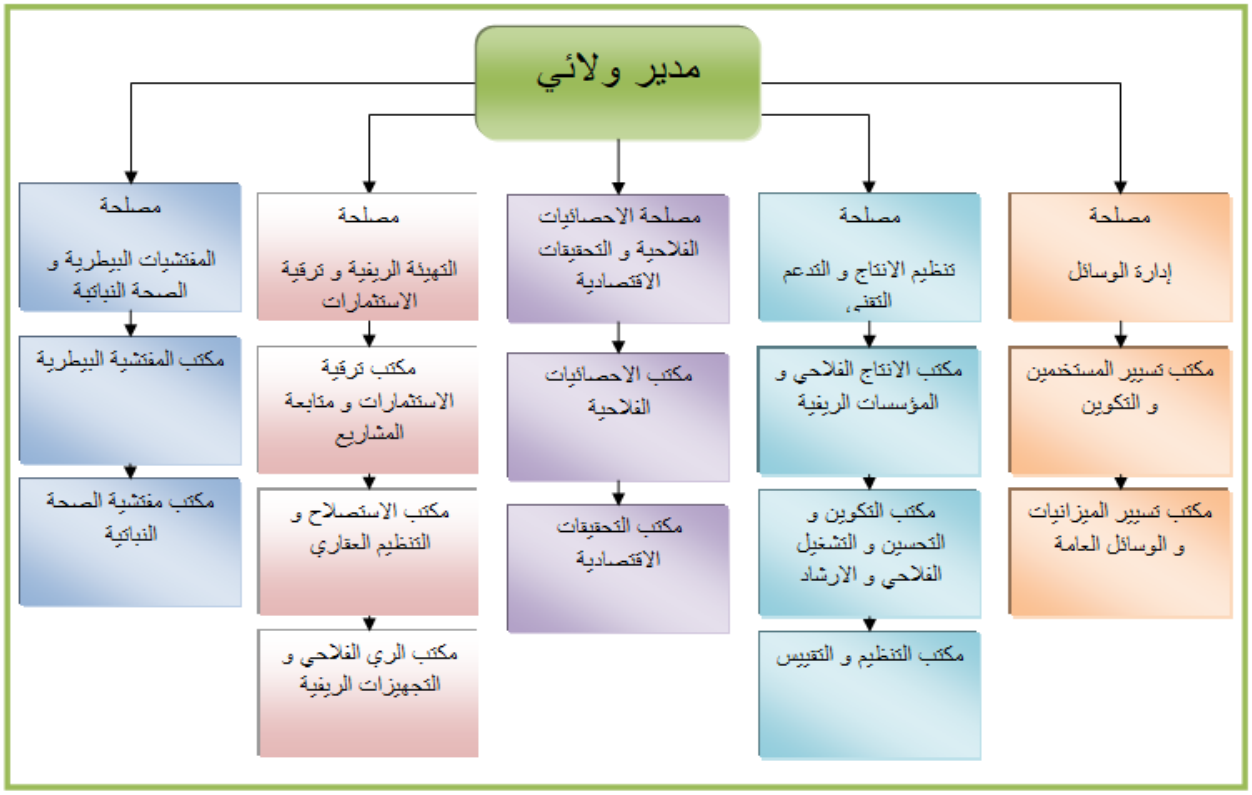

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تيموشنت

2. مهام و دور مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تيموشنت :

تتكلف مديرية المصالح الفلاحية بتأدية عدة مهام تتمثل في :

-السهر على تطبيق التنظيم في جميع ميادين النشاط الفلاحي

-ضمان تفتيش النشاطات البيطرية و الصحة النباتية و مراقبتها

-تنظيم سير حملات ذات المصلحة الوطني و مراقبتها

-تقديم المساعدة التقنية للمؤسسات المحلية التابعة لقطاع الفلاحة

-استعمال الادوات و التدابير التي تتطلبها سياسة الحفاظ على الاراضي الفلاحية و الزراعية الغابية و الرعوية

المطلب الثالث : مبادرات مديرية المصالح الفلاحية لتطوير القطاع الفلاحي المحلي

تولي مديرية المصالح الفلاحية اهتماما كبيرا في تسيير البرامج الحكومية بغية تطوير القطاع الفلاحي لولاية عين تيموشنت لذلك تبنت العديد من المبادرات الهادفة لدعم المزارعين و ترشيدهم و تعزيز الانتاج الزراعي و من بين هذه المبادرات :

-اعتماد تقنية البذور المعالجة و التي من شأنها تطوير و تحسين المردود الفلاحي على جميع المستويات حيث تم توزيع 91 الف قنطار على الفلاحين من اجل تثمين محاصيلهم الزراعية و تزويدهم اياها تم من قبل تعاونية الحبوب و البقول الجافة بعين تيموشنت و تعاونية حمام بوحجر حيث تضمن مردودية فعالة في الانتاج

-دعم الاسمدة و مواصلة دعم السقي التكميلي من اجل دعم انتاج الحبوب و دعم حفر الابار

-ربط المستثمرات الفلاحية بالكهرباء من اجل تكثيف الانتاج

-اقامة حملة الحرث و البذر لسنة –باهتمام خاص حيث انها تشمل العديد من الانشطة كتوفير البذور و الاسمدة و تجهيز الالات و المعدات الفلاحية و تدريب و تأهيل العمالة

و نظرا للموسم الصعب الذي عرفته ولاية عين تيموشنت مؤخرا على غرار باقي الولايات من شح في الامطار و ارتفاع في درجة الحرارة فقد تم عقد اجتماع على مستوى مديرية المصالح الفلاحية ينص بـ :

-وضع برنامج خاص لترشيد و تحسين الفلاحين حول ضرورة احترام المسار التقني و السقي التكميلي

-وضع برامج توعوية شهرية للفلاحين لتطوير شعبة الحبوب

-وضع استراتيجيات لاقتناء لوازم الحرث

-تنصيب و تعيين لجنة ولائية بتاريخ 18 اكتوبر 2023 مكلفة بحملة الحرث و البذر لسنة 2024-2023

المبحث الثاني : المقومات الاقتصادية الفلاحية لولاية عين تيموشنت

تنقسم الجزائر اداريا الى 58 ولاية ، تمتد عبر مساحات من الأراضي الممتدة من الشمال الى الجنوب و تتنوع جغرافيتها بين سواحل مطلة على البحر الابيض المتوسط و هضاب عليا و صحاري قاحلة و سلاسل جبلية شاهقة ، و ولاية عين تيموشنت هي احدى ولايات الجزائر الساحلية .

المطلب الاول : الثروات الاقتصادية الفلاحية لولاية عين تيموشنت

تتمتع ولاية عين تيموشنت بالعديد من المقومات الطبيعية و البشرية التي تجعلها بيئة خصبة للنشاط الفلاحي و مجالا للاستثمار الزراعي بامتياز .

1. المعالم الاقتصادية الفلاحية لولاية عين تيموشنت

تحظى ولاية عين تيموشنت بأهمية اقتصادية كبيرة نتيجة لدور القطاع الفلاحي في ازدهار اقتصادها حيث تعتبر ولاية عين تيموشنت واحدة من الولايات الجزائرية الرائدة في المجال الفلاحي . حيث تتمتع بطابع زراعي بامتياز تستحوذ الاراضي الصالحة للزراعة على مساحة شاسعة تبلغ 180.184 هكتار ما يعادل 76 % من اجمالي مساحة الولاية . الامر الذي يجعلها تحتل مكانة مرموقة على خريطة الانتاج الفلاحي الوطني .

تزخر المنطقة بتراث غابي كثيف و متنوع اذ تغطي الغابات مساحة 29.556 هكتارا أي حوالي 12 % من المساحة الاجمالية للولاية . على عدة بلديات منها بوزجار . اولاد جمعة . المساعيد و تمزوغة . تعمل هذه الغابات الى توفير بيئة خصبة للنشاط الفلاحي و تسهم في الحفاظ على التوازن البيئي و التنوع الحيوي للولاية .

يعد قطاع الفلاحة من القطاعات الحيوية التي توفر فرص عمل لشريحة كبيرة من السكان المحليين حيث يستوعب ما نسبته 20.21 % من اجمالي القوى العاملة في الولاية . هذا الامر يعكس الاهمية البالغة لهذا القطاع في دعم الاقتصاد المحلي و توفير مصدر رزق لآلاف العائلات.

تشتهر ولاية عين تيموشنت بزراعة الحبوب على نطاق واسع حيث تغطي مساحة 81.658 هكتارا . أي ما يعادل 59 % من اجمالي الاراضي المزروعة . يأتي في طليعة المحاصيل المزروعة القمح و الشعير . اللذان يلعبان دورا محوريا في تحقيق الامن الغذائي للولاية و البلاد عموما . تتم زراعة الحبوب بطرق حديثة و باستخدام تقنيات متطورة لزيادة الانتاج و ضمان جودة عالية للمحصول . اما زراعة العلف . فتحتل المرتبة الثانية بمساحة تبلغ 14.785 هكتارا أي ما يماثل 11 % من المساحة الاجمالية للأراضي المزروعة .تلعب هذه الزراعة دورا حيويا

في دعم قطاع الثروة الحيوانية حيث توفر الاعلاف اللازمة لتربية الماشية و الدواجن . مما يسهم في تلبية الطلب المحلي على منتجات اللحوم و الحليب و البيض . [41]

كما تزخر هذه الولاية بموارد مائية متنوعة ، حيث تضم 582 بئرا عميقا و 882 بئرا سطحيا الى جانب 627 حوضا مائيا بالإضافة الى وجود محطة واحدة لتحلية مياه البحر في بلدية بني صاف . و تمتلك الولاية شبكات ري متطورة تشمل 6588 هكتارا للري بالتقطير و 6685 هكتارا للري بالرش فضلا عن 2002 هكتار للري التقليدي.

و للتذكير فان هذه الولاية شهدت مساحتها المسقية تطورا ملحوظا حيث انتقلت من 1960 هكتارا في عام 2000 الى حوالي 15275 هكتارا في عام 2022 أي بارتفاع يقدر بنحو 13315 هكتارا . و هذا يعكس الإهتمام المتزايد بتطوير قطاع الري و استغلال الموارد المائية المتاحة بكفاءة في هذه الولاية الزراعية الهامة.[42]

2. الموارد البشرية الناشطة في مجال الفلاحة لولاية عين تيموشنت :

تعتمد ولاية عين تيموشنت على مواردها البشرية بشكل كبير خاصة في القطاع الفلاحي حيث انها تشكل العمود الفقري لاقتصادها الزراعي حيث يعمل العديد من المزارعين و العمال لضمان استدامة الانتاج .

تتنوع هذه الموارد البشرية بين العمالة الدائمة و العمالة الموسمية و كل منهم يكمل بعض حيث لكل منهم دوره الخاص فهم اهل التخصص

و بهذا فان ولاية عين تيموشنت تقسم مواردها البشرية على مختلف هياكلها من موظفين دائمين و موظفين متعاقدين و الجدول التالي يبين اعداد هذه العمالة :

[41] المديرية الولائية للتجارة لعين تيموشنت رابط الموقع https://www.dcwaintemouchent.dz/index.php/ar/2016-02-02-09-01-55/2016-02-02-09-19-49/2016-02-23-15-01-49

[42] مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تيموشنت

جدول12 :عمالة القطاع الفلاحي لولاية عين تيموشنت

الهياكل	الموظفين الدائمين			المتعاقدين	عقود ما قبل التشغيل	المجموع
	التقنيين	الأسلاك المشتركة	المجموع			
مقر المديرية	33	40	**73**	16	08	**97**
الغرفة الفلاحية	03	/	**03**	/	/	**03**
الاقسام الفرعية	36	01	**37**	/	03	**40**
مندوبيات البلديات	105	15	**120**	06	17	**143**
المجموع	**177**	**56**	**233**	**22**	**28**	**283**

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تيموشنت

1. العتاد الفلاحي المتاح لولاية عين تيموشنت :

يعتبر العتاد الفلاحي احد اساسيات العمل في القطاع الفلاحي لما له منة فوائد في تسهيل العمليات كبذر البذور و حرثها و تقليبها و جني المحاصيل . و بتطور التكنولوجيا اصبح هناك العديد من الالات الفلاحية الميسرة للعمل الفلاحي الشاق . و رغم ذلك فان توفرها يختلف من دولة لأخرى و من منطقة لأخرى و ذلك لاختلاف الظروف الاقتصادية للدول و السياسات الداعمة للقطاعات الفلاحية و كذا حجم المزارع فلهذا انه من المهم دراسة استراتيجية توزيع العتاد الفلاحي و دراسة حجم المزارع و البحث عن الحلول التي من شأنها مضاعفة هذه المعدات و ضمان استخدامها الامثل من قبل المزارعين .

و عين تيموشنت هي احدى الولايات الجزائرية و التي تتمتع بمعدات فلاحية من شأنها تسهيل العمل على المزارعين و الجدول التالي يبين العتاد الفلاحي الذي تمتلكه ولاية عين تيموشنت لسنتي 2022-2023 و 2023-2024 :

جدول13 :العتاد الفلاحي لولاية عين تيموشنت فترة 2022-2024

العتاد الفلاحي	الكمية المتاحة
الجرارة	2000
المحراث الثنائي	300
المحصول الواقي	1000
المحراث	1000
الاسطوانات الزراعية	-
زارعة البذور	300
جهاز توزيع الاسمدة	350
المقطورة	1000

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تيموشنت

و منه نلاحظ ان عين تيموشنت ولاية تحظى و تتوفر على عدة معدات فلاحية تسهل العمل على الفلاحين حيث يوجد 2000 جرارا زراعيا و و عبارة عن مركبات مصممة خصيصا للجر و الدفع كسحب الاخشاب و لها 300 محراث ثنائي الذي يسهل عملية حراثة التربة و هو ما يجر بواسطة الجرار الزراعي , و تزخر الولاية ايضا ب 1000 محصول واقي و هو سطح من الزجاج او البلاستيك يستخدم في وقاية المحاصيل من الاحوال الجوية و غير ذلك . كما ان لها 300 الة زارعة للبذور او ما تسمى ايضا بالة نثر البذور تقوم بزرع البذور عن طريق غمسها فرديا في التربة و بعمق . كما لها 350 جهاز لتوزيع الاسمدة و 1000 مقطورة تجر بواسطة الجرار تعمل على نقل المياه بهدف ري المزروعات.

المطلب الثاني : الحقول الزراعية لعين تيموشنت و توزيعها الجغرافي

تتمتع ولاية عين تيموشنت بأراضي زراعية خصبة على طول نطاقها ، هذا ما جعل الدولة تسعى الى تقسيم هذه المساحات بغية الحصول على اقصى استفادة منها

1. توزيع الاراضي الفلاحية في عين تيموشنت حسب البلديات :

تنتشر الاراضي الزراعية الخصبة في ولاية عين تيموشنت على نطاق واسع عبر دوائرها الثمانية . مما يجعلها واحدة من الولايات الرائدة في القطاع الفلاحي . تتصدر دائرة عين الاربعاء التي تضم بلديات عين الاربعاء

و سيدي بومدين و تمازوغة ووادي الصباح قائمة المناطق الزراعية الرئيسية . حيث تمتد على مساحة شاسعة تبلغ 41.837 هكتارا . ما يمثل 23 %من اجمالي المساحة الصالحة للزراعة في الولاية . [43]

فيما يتعلق بالمساحات المسقية تحتل دائرة المالح الصدارة بمساحة مسقية تقدر بنحو 2679 هكتارات . اي ما يعادل 19 %من اجمالي المساحات المروية في الولاية . و تأتي دائرة عين تيموشنت المكونة من بلديتي عين تيموشنت و سيدي بن عدة المرتبة الثانية من حيث المساحة المسقية . حيث تغطي 2596 هكتارا و التي تشكل 18% من المجموع الكلي للأراضي المروية . اما المراعي و المسالك فتستحوذ على مساحة اجمالية تبلغ 7974 هكتارا . ما يمثل 9 % فقط من المساحة الزراعية الاجمالية للولاية . هذا التوزيع المتباين للأراضي الفلاحية عبر مختلف الدوائر و البلديات يعكس التنوع الجغرافي و الطبيعي الذي تتمتع به ولاية عين تيموشنت . و يسلط الضوء على اهمية تطوير استراتيجيات زراعية متكاملة تراعي الخصائص المحلية لكل منطقة على حده . [44]

و في السنة الزراعية 2022–2023 حضت ولاية عين تيموشنت 7781 مزرعة مختصة بإنتاج محاصيل الحبوب . إلا انه تراجع بشكل ملحوظ في السنة التالية 2023–2024 حيث انخفض عددها الى 5350 مزرعة فقط.

و الجدول التالي يظهر توزيع الاراضي الفلاحية حسب بلديات عين تيموشنت سنة 2023

[43] مونوغرافيا الولايات
[44] مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تيموشنت

جدول14 :توزيع الاراضي الفلاحية حسب بلديات عين تيموشنت سنة 2023

البلديات	المساحة الصالحة للزراعة		المجموع	الاراضي الرعوية و الممرات	الاراضي المنتجة	المجموع
	المسقية	الغير مسقية				
عين تيموشنت	1143	6486	**7629**	0	394	**8023**
سيدي بن عدة	1603	4487	**6090**	0	525	**6615**
مجموع الدائرة	**2746**	**10973**	13719	**0**	**919**	14638
المالح	2679	3119	**5798**	0	47	**5845**
تارقة	179	4612	**4791**	399	46	**5236**
شعبة اللحم	757	5481	**6238**	0	589	**6827**
اولاد الكيحل	431	2500	**2931**	93	42	**3066**
مجموع الدائرة	**4046**	**15712**	**19758**	**492**	**724**	20974
العامرية	886	6645	**7531**	227	639	**8397**
بوزجار	113	2639	**2752**	177	31	**2960**
اولاد بوجمعة	632	3945	**4577**	376	11	**4964**
مساعيد	450	4682	**5312**	1281	381	**6794**
حاسي الغلة	428	4511	**4939**	0	557	**5496**
مجموع الدائرة	**2509**	**22422**	24931	**2061**	**1619**	28611
حمام بوحجر	809	15754	**16563**	0	509	**17072**
وادي برقش	226	3334	**3560**	0	561	**4121**
شنتوف	206	3318	**3524**	0	08	**3532**
حساسنة	168	5890	**6058**	0	1438	**7496**
مجموع الدائرة	**1409**	**28296**	29705	**0**	**2516**	32221
عين الاربعاء	113	6073	**6186**	0	335	**6521**
تمزوغة	415	12619	**13034**	1663	1281	**15978**
سيدي بومدين	18	3948	**3966**	0	557	**4523**
واد الصباح	174	14317	**14491**	2300	1005	**17796**
مجموع الدائرة	**720**	**36957**	37677	**3963**	**3178**	44818
بني صاف	379	2276	**2655**	386	20	**3061**
سيدي صافي	684	3262	**3946**	416	0	**4362**
الامير عبد القادر	414	4340	**4754**	396	0	**5150**
مجموع الدائرة	**1477**	**9878**	11355	**1198**	**20**	12573
ولهاصة	859	4346	**5205**	230	0	**5435**
سيدي ورياش	1153	5185	**6338**	30	0	**6368**
مجموع الدائرة	**2012**	**9531**	11543	**260**	**0**	11803
عين الكيحل	578	7876	**8454**	0	1134	**9588**
اغلال	314	10235	**10549**	0	2753	**13302**
عين الطلبة	667	5003	**5670**	0	934	**6604**
عقب الليل	35	7598	**7633**	0	819	**8452**
مجموع الدائرة	**1594**	**30712**	32306	**0**	**5640**	37946
مجموع الولاية	15275	165719	180994	7974	14616	**203584**

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تيموشنت

2. التوزيع الجغرافي للمساحات الفلاحية حسب المزروعات لعين تيموشنت :

تسعى الجزائر الى تنويع منتجاتها الفلاحية فبذلك تضع توزيعا استراتيجيا لمساحاتها الفلاحية وفقا لأنواع المزروعات ، بما يضمن استغلالها الامثل للأراضي الزراعية و تحقيق اقصى استفادة . حيث تخصص المساحات ذات التربة الغنية و المناخ اللائم لزراعة المحاصيل الاستراتيجية كالحبوب و البقوليات .. نظرا لأهميتها في تأمين الغذاء

و الجدول التالي يبين التوزيع الاستراتيجي للمساحات الخضراء لولاية عين تيموشنت :

جدول15 :توزيع المساحات الفلاحية حسب المزروعات بعين تيموشنت

المنتوجات	المساحة (هكتار)
الحبوب	113200
الخضر الجافة	9680
المزروعات (البقوليات)	9495
العلف	10710
مجموع الزراعة العشبية	**143085**
الاراضي المستريحة	20990
الكروم	7207
الاشجار المثمرة	9712
مجموع الاراضي الصالحة للزراعة	**180994**
الاراضي الرعوية	14616
الاراضي الغير منتجة	7974
المجموع	**22590**

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لعين تيموشنت

نلاحظ من خلال هذا الجدول الذي يظهر التوزيع الجغرافي للمساحات الفلاحية وفقا للمحاصيل المزروعة انه الاراضي الصالحة للزراعة هي الاكبر مساحة حيث تبلغ 180994 هكتارا تليها الاراضي الخاصة بالزراعة العشبية بمساحة 143685 هكتار .و تحتل فيها زراعة الحبوب المرتبة الاولى من حيث المساحة المخصصة لها و تقدر ب 113200 هكتارا و هذا ما يعكس اهميتها في هذه الولاية ، تليها زراعة العلف و الخضر الجافة البقوليات على التوالي ، اما مساحة الاراضي الرعوية و الغير المنتجة هي الاقل من بين باقي المساحات .

يتضح من خلال هذا الجدول ان ولاية عين تيموشنت تولي اهتماما كبيرا بزراعة المحاصيل الاستراتيجية كالحبوب و الخضر .. مع وجود مساحات واسعة من الراضي الصالحة للزراعة و الفعلية المستغلة

المطلب الثالث : المناخ الاستثماري الفلاحي لولاية عين تيموشنت

تحظى ولاية عين تيموشنت بتنوع واسع من المستثمرات الفلاحية و التي تغطي العديد من الانشطة الفلاحية ، تشمل هذه المستثمرات :

- المستثمرات الفلاحية الجماعية:

و هي المشاريع الاستثمارية التي تدار بشكل جماعي من قبل مجموعة او تعاونيات جماعية

- المستثمرات الفلاحية الفردية :

و هي المشاريع التي يديرها او يمتلكها افراد بشكل منفرد كالمزارع الاسرية الصغيرة و متوسطة الحجم

- اصحاب الامتياز :

و هم المزارعون او الشركات الحاصلة على امتياز و عقود لاستغلال مساحات زراعية خاصة بالدولة او جماعات محلية لفترة معينة و تحت شروط معينة

- المزارع النموذجية :

و هي عبارة عن تابعة للقطاع العام او مراكز البحث تهدف الدولة من خلالها تحقيق الاكتفاء الذاتي و المساهمة في انتاج البذور و الشتائل ..

- المعهد التقني الفلاحي :

و هو عبارة عن مؤسسة تكوينية تعليمية متخصصة في تكوين الاطارات و التقنيين في مجال الفلاحة

- المعهد التقني لزراعة الاشجار المثمرة و الكروم :

هي مؤسسة تعليمية تدريبية متخصصة في تكوين التقنيين في مجال زراعة الاشجار المثمرة و الكروم

- الفلاحون الخواص :

هم المزارعون الافراد الذين يمتلكون مزارع خاصة يستثمرون فيها لحسابهم الخاص

ان لهذه المستثمرات دور كبير في توفير مناصب العمل و تعزيز الاقتصاد الولائي و الوطني و تحقيق الامن الغذائي

و لعين تيموشنت العديد منها و هذا الجدول يبين المستثمرات الفلاحية المتواجدة بعين تيموشنت لسنة 2023

جدول16 :المستثمرات الفلاحية بعين تيموشنت سنة 2023

المستثمرات	عدد المستثمرات الفلاحية	عدد المستثمرين	المساحة	النسبة المئوية %
المستثمرات الفلاحية الجماعية	1.816	7.770	158.532	69,07
المستثمرات الفلاحية الفردية	984	984	14.740	6,42
اصحاب الامتياز	434	434	1.693	0,73
المزارع النموذجية	04	101	2.502	1,09
المعهد التقني الفلاحي (ITMAS)	01	88	205	0,09
المعهد التقني لزراعة الاشجار المثمرة و الكروم (ITAFV)	01	18	85	0,03
الفلاحين الخواص	7.715	7.715	51.747	22,54
المجموع	**10.955**	**17.110**	**229.504**	**100**

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تيموشنت

نلاحظ من خلال هذا الجدول ان المستثمرات الفلاحية الجماعية هي الاكبر من حيث المساحة التي تقدر ب 158.532 هكتارا و التي تقدر ب 69.07 % من اجمالي المساحة الصالحة للزراعة و تليها المستثمرات الفلاحية التابعة للخواص بمساحة تقدر ب 51.747 بنسبة مئوية تقدر ب 22.54 % .

يتضح من خلال هذه البيانات التركيز على المستثمرات الفلاحية الجماعية و الخواص كأكبر قطاعين في الولاية .

المبحث الثالث : واقع و افاق الاستثمار الفلاحي بعين تيموشنت

تعتبر الفلاحة واحدة من الركائز الاساسية للاقتصاد في ولاية عين تيموشنت لما له دور في توفير المناصب و تحقيق الامن الغذائي للسكان المحليين و لكن ما يزال الاستثمار في هذا القطاع يواجه تحديات تحد من تطوره و استدامته

المطلب الأول: مقومات زراعة الحبوب وتطور انتاجها بعين تيموشنت

تتمتع ولاية عين تيموشنت بمقومات زراعية تخولها لزراعة المحصول الاستراتيجي الحبوب .

1. المقومات الزراعية للحبوب لعين تيموشنت

•الكمية المتوفرة من بذور الحبوب :

ان بذور الحبوب من اهم المدخلات الزراعية التي تؤثر بشكل مباشر على انتاجية المحاصيل و جودتها . حيث يعتبر توفر البذور عالية الجودة العامل الاساسي لضمان محصول و انتاج وفير و مرض . تتأثر كمية هذه البذور بعدة عوامل كقدرات الدولة على تخزينها و توزيعها و معالجتها و الطلب المحلي و الاقليمي عليها . و بهذا الصدد فانه من المهم تحليل كمية البذور المتوفرة و التركيز على نسب البذور المعتمدة و التي تكون ذات جودة عالية و معترف بها من قبل السلطة و البذور العادية الغير المعتمدة و التي ليست بجودة الاولى و التي قد تكون اقل اداءا .و ذلك لتسهيل عملية تقييم مدى كفاية المخزون لتلبية احتياجات كل من المشاريع الزراعية و المزارعين .

و بهذا فان الجدول التالي يظهر الوضع الحالي لبذور الحبوب لعين تيموشنت خلال السنوات 2019-2020 و 2020-2021 و 2021-2022

جدول17 :البذور المتاحة و البذور الموجهة للبيع فترة (2019-2020)

السنة	نوع الحبوب	كمية الحبوب المتوفرة			كمية الحبوب الموجهة للبيع		
		الكمية المعتمدة	الكمية الغير معتمدة	المجموع	الكمية المعتمدة	الكمية الغير معتمدة	المجموع
2019-2020	القمح الصلب	41965	44570	**86535**	41477	28618	**70095**
	القمح اللين	4160	3730	**7890**	4045	3710	**7755**
	الشعير	5251	21680	**26931**	4900	20117	**25017**
	الشوفان	173	0	**173**	173	0	**173**
	المجموع	**51549**	**69980**	121529	**50595**	**52445**	103040
2020-2021	القمح الصلب	44345	40977	**85322**	40632	16280	**56912**
	القمح اللين	10744	950	**11684**	10744	940	**11684**
	الشعير	2584	6983	**9567**	2584	6983	**9567**
	الشوفان	0	0	**0**	0	0	**0**
	تريتيكال	400	0	**400**	400	0	**400**
	المجموع	**58073**	**48000**	106973	**54380**	**24203**	78563
2021-2022	القمح الصلب	41991	16748	**58739**	35631	10823	**46454**
	القمح اللين	7552	1000	**8552**	6888	1000	**7888**
	الشعير	1633	1046	**2679**	1633	1046	**2679**
	الشوفان	0	0	**0**	0	0	**0**
	تريتيكال	0	0	**0**	0	0	**0**
	المجموع	**51176**	**18794**	69970	**44152**	**12869**	57021

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تيموشنت

يظهر هذا الجدول بيانات مفصلة عن الكميات المتوفرة من بذور الحبوب بنوعيها المعتمدة و هي البذور التي تم اعتمادها رسميا من قبل الجهات المختصة على معايير محددة للجودة و النوعية و الغير المعتمدة التي لم تتبع هذه المعايير او لم تخضع لهذه المعاينة للسنوات الثلاث 2019–2020 و 2020–2021 و 2021–2022

و من خلال هذا الجدول نلاحظ ان :

- القمح الصلب :

الكميات المتوفرة من بذور القمح الصلب المعتمدة و الغير المعتمدة تفوق بشكل كبير الكميات الموجهة للبيع في جميع السنوات . و على سبيل المثال في سنة 2021–2022 كانت :

الكمية المتوفرة من البذور تقدر ب :

41991 طن من البذور المعتمدة و 16748 طن من البذور الغير المعتمدة .

بينما كانت الكمية الموجهة للبيع من البذور تقدر ب :

35631 طن من البذور المعتمدة و 10823 من البذور الغير المعتمدة .

- القمح اللين :

تظهر النتائج نمطا مشابها حيث تفوقت البذور المعتمدة على البذور الغير المعتمدة في معظم السنوات خاصة سنة 2020–2021

فقد كانت الكمية المتوفرة تقدر ب :

10744 طن من البذور المعتمدة و 950 طن من البذور الغير المعتمدة

و الكمية الموجهة للبيع قدرت ب:

10744 من البذور المعتمدة و 940 من البذور الغير المعتمدة

و منه نلاحظ ان البذور الغير المعتمدة قد انخفضت بشكل ملحوظ

- الشعير :

نلاحظ انخفاضا تدريجيا في كميات البذور المتوفرة و الموجهة للبيع سواء المعتمدة او الغير المعتمدة على مر السنوات مع تفوق البذور الغير المعتمدة في بعض السنوات

- الشوفان :

نلاحظ انه توقف انتاجها سنة 2019–2020 و قد بلغت انذاك البذور المعتمدة 173 طن فقط

- التريتيكال :

و هي نوع من البذور الهجينة بين الشيلم و الشعير . و قد تم توفيرها سنة 2020–2021 فقط و قد بلغت كميتها 400 طن من البذور المعتمدة فقط من الكميات المتوفرة و الموجهة للبيع .

- **الكمية المخطط زراعتها من الحبوب**

تعتبر الحبوب من اهم المحاصيل الزراعية الاستراتيجية لولاية عين تيموشنت و التي تلعب دورا محوريا في تحقيق الامن الغذائي و تلبية الاحتياجات الاساسية للسكان فلهذا تولي الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا لوضع خطط و اهداف محددة لزراعتها سنويا . و في هذا السياق فقد تم اعداد خطط سنوية مبرمجة لزراعة الحبوب اخذين بعين الاعتبار العديد من العوامل مثل المساحات الزراعية المخصصة لزراعتها و الكميات المتوفرة من البذور .

و الجدول التالي يوضح الخطة السنوية لزراعة الحبوب بالهكتار في ولاية عين تيموشنت في السنوات التالية : 2019–2020 و 2020–2021 و 2021–2022 على التوالي .

جدول18 :مساحات زرع الحبوب بالهكتار في ولاية عين تيموشنت (2019-2020)

السنة	2020 -2019		
	الاستهلاك	التكاثر	المجموع
نوع الحبوب			
القمح الصلب	52250	3750	56000
القمح اللين	7050	450	7500
الشعير	48100	900	49000
الشوفان	2500	-	2500
المجموع	**109900**	**5100**	**115000**
السنة	2021-2020		
	الاستهلاك	التكاثر	المجموع
نوع الحبوب			
القمح الصلب	56000	3500	59500
القمح اللين	6800	200	7000
الشعير	46800	400	47200
الشوفان	2300	0	2300
المجموع	**111900**	**4100**	**116000**
السنة	2022-2021		
	الاستهلاك	التكاثر	المجموع
نوع الحبوب			
القمح الصلب	58500	3500	62000
القمح اللين	9800	200	10000
الشعير	41600	400	42000
الشوفان	2000	0	2000
المجموع	**111900**	**4100**	**116000**

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات مقدمة من مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تيموشنت

يظهر الجدول التالي كمية الحبوب المراد و المخطط زراعتها للسنوات الثلاث التالية (2019–2020 و 2020–2021 و 2021–2022) و يوضح هذا الاخير نوع الحبوب التي هي (القمح الصلب و القمح اللين و الشعير و الشوفان) و الكمية المزروعة بالهكتار و كمية الحبوب الموجهة للاستهلاك و كمية الحبوب المتبقية للتكاثر .

نلاحظ من خلال هذا الجدول ان الخطة المتعلقة :

بالقمح الصلب ، شهدت زيادة تدريجية في الكميات الموجهة للاستهلاك من 52250 هكتارا في سنة 2019–2020 لتصل 58500 هكتارا في سنة 2021–2022 ، في المقابل انخفضت الكميات المخصصة لاعادة التكاثر من 3750 هكتارا الى 3500 هكتارا في نفس الفترة .

اما القمح اللين فقد تراوحت الكميات المخططة و الموجهة للاستهلاك بين 6800 هكتار في سنة 2020–2021 و 9800 هكتار سنة 2021–2022 بعد ان كانت 7050 هكتارا سنة 2019–2020

اما بالنسبة للشعير فقد شهد انخفاضا مستمرا في الكميات المخططة للاستهلاك من 48100 هكتار في سنة 2019–2020 الى 41600 هكتار سنة 2021–2022 كما تقلصت الكميات الموجهة للتكاثر من 900 هكتار الى 400 هكتار خلال نفس الفترة .

و من جهة اخرى فقد انخفضت الكميات المخططة و الموجهة للاستهلاك من الشوفان من 2500 هكتار سنة 2019–2020 الى 200 هكتار في سنة 2021–2022 دون وجود اي خطط للكميات الموجة للتكاثر.

و من خلال هذه المعطيات نستنتج انه هناك زيادة تدريجية في الكميات الموجهة للاستهلاك من القمح الصلب و القمح اللين و الذي شهد تقلبات لكن ضل في ارتفاع و هذا يدل على انه هناك زيادة طلب على القمح بنوعيه و يوجد تركيز على الانتاج الموجه للاستهلاك و في المقابل انخفضت الكميات المخصصة للتكاثر بشكل طفيف . اما بالنسبة للشوفان و الشعير شهدا انخفاضا في الكمية المخططة و هذا يدل على انخفاض الطلب عليهما .

•المساحة المعدة للزراعة :

ان اعمال التربة و التسميد من اهم الخطوات الاساسية و الحيوية لاعداد الاراضي الزراعية لزراعتها بشكل ناجح و ذلك لتهيئة بيئة مثالية للنمو و الانتاج و هذا لا يحدث الا اذا حسنت خصائص التربة البيولوجية و الكيميائية و الفيزيائية .

ان اعمال التربة و التسميد تتضمن العديد من العمليات كالحرث و التسوية و التقليب بغية تحسين تهويتها بتفتيتها و تسهيل نفاذية الماء لجدورها .

تختلف اعمال التربة و التسميد من منطقة لاخرى و ذلك اختلاف المناطق الجغرافية و المناخ و انواع التربة

و هذا الجدول يظهر اعمال التربة و التسميد القائمتين في منطقة عين تيموشنت لسنة : 2019–2020 و 2020–2021 و 2021–2022

جدول19 :اعمال التربة و التسميد لولاية عين تيموشنت (2019-2020)

	المساحة المسمدة عند البذار	المساحة المسمدة عميقا	المساحة المعاد زراعتها	اعمال الخريف	اعمال الربيع	السنة
المساحة المخصصة بالهكتار	7250	31450	120000	98600	34200	2020-2019
	7450	22300	120000	86000	29500	2021-2020
	8650	18060	114000	91000	26800	2022-2021

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تيموشنت

يظهر هذا الجدول اعمال التربة و التسميد على مستوى منطقة عين تيموشنت للسنوات التالية : 2019-2020 و 2020-2021 و 2021-2022

نلاحظ من خلال هذا الجدول اعمال التسميد و التسوية ربيعا قد قلت على مر السنوات الثلاثة تدريجيا حيث كانت سنة 2019-2020 تغطي مساحة 34200 هكتار الى ان اصبحت سنة 2021-2022 تغطي مساحة قدرها 26800 هكتارا فقط

اما بالنسبة للمساحة المخصصة لاعمال التربة و التسميد خريفا فلم تتغير كثيرا و ضلت في نفس الوتيرة على مر السنوات الثلاث

المساحة المعاد زراعتها كان لها اكبر نصيب من اعمال التسوية و التسميد حيث تقام فيها اكبر عمليات تسميد مقارنة باعمال التسميد و التربة التي تقام على باقي المساحات و هذا دليل على انها تحتاج اهتماما اكبر و اضافي لتحسين جودة التربة و زيادة خصوبتها قبل بدء الزراعة .

نلاحظ ايضا من خلال هذا الجدول ان المساحة المسمدة عميقا انخفضت سنة 2021-2022 حيث قدرت 18060 بعدما كانت سنة 2019-2020 تقدر ب 31450

اما المساحة المسمدة عند البذار فقد كانت هي اقل مساحة تقام عليها اعمال التربة و التسميد على مر السنوات الثلاث .

و منه نلاحظ ان هناك انخفاض تدريجي في المساحات المخصصة لاعمال التربة و التسميد ربيعا و هذا اشارة لتقليص الانشطة .اما بالسبة للعمال التي تقام خريفا لم تشهد تغيرات كثيرة و ظلت مستقرة نسبيا اما المساحة

المسمدة عند البذار كانت اقل نصيب من اعمال التسميد و السوية و هذا ما يشير الى انها لا تعتبر اولوية رئيسية في هذه العمليات .

•الكمية التي تم زراعتها بذورا للحبوب فعليا :

ان البذور نقطة بداية لدورة حياة النباتات و اساس الانتاج الزراعي . يتم اختيار في كل موسم زراعي البذور بعناية فائقة و استخدامها لزراعة مختلف المحاصيل في الحقول و لا تتم هذه الزراعة الا بعد القيام بدراسات و استراتيجيات حول مدى توفرها و الكمية المراد زراعتها و تهيئة التربة و تسويتها بغية ضمان احسن سيرورة عمل الزراعة .

و عين تيموشنت هي احدى المناطق و الولايات التي تزخر بأراض سوية تسهل عملية زراعة مختلف المزروعات .

و الجدول التالي يبين كميات البذور التي تم زراعتها فعليا على مر السنوات التالية 2019–2020 و 2020–2021 و 2021–2022

جدول20 :كمية البذور المزروعة فعليا (2019-2020)

السنة	2020 -2019		
	الاستهلاك	التكاثر	المجموع
نوع الحبوب			
القمح الصلب	56150	3650	59800
القمح اللين	5648	252	5900
الشعير	48470	530	49000
الشوفان	2000	-	2000
المجموع	**112268**	**4432**	**116700**
السنة	2021-2020		
	الاستهلاك	التكاثر	المجموع
نوع الحبوب			
القمح الصلب	57700	3400	61100
القمح اللين	9050	600	9650
الشعير	42050	750	42800
الشوفان	2300	0	2300
التريتيكال	250	0	250
المجموع	**111350**	**4750**	**116000**
السنة	2022-20211		
	الاستهلاك	التكاثر	المجموع
نوع الحبوب			
القمح الصلب	60700	3400	64100
القمح اللين	8500	400	8900
الشعير	37600	400	38000
الشوفان	2200	0	2200
المجموع	**19000**	**4100**	**113200**

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تيموشنت

يوضح هذا الجدول كمية البذور التي تم زراعتها بغية انتاج محصول حبوب وفير للسنوات الثلاث : 2019–2020 و 2020–2021 و 2021–2022

حيث يوضح مختلف بذور الحبوب كالقمح بنوعيه الصلب و اللين و الشعير و الشوفان و التريتيكال

نلاحظ من خلال هذه الاحصائيات ان :

الكمية الموجهة للاستهلاك من حبوب القمح الصلب قد ارتفعت تدريجيا حيث انها قدرت سنة 2019–2020 ب 56150 هكتار الى ان قدرت ب 60700 هكتار سنة 2021–2022 عكس الكمية الموجهة للتكاثر فقد ضلت مستقرة نوعا ما .

اما بالنسبة للقمح اللين فقد ارتفعت الكمية الموجهة منه نحو الاستهلاك حيث بلغت اكبر قيمة لها سنة 2020-2021 و قدرت ب 9050 هكتار و نفس الشيء حصل مع الكمية الموجهة المتبقية من اجل التكاثر الا انها اقل بكثير من كمية القمح الصلب الموجه للتكاثر

نلاحظ ان كمية الشعير الموجهة ضل مستقرا نسبيا سواءا الموجه من للاستهلاك ام المتبقي من اجل التكاثر

اما الشوفان فكل الكميات كانت موجهة نحو الاستهلاك فقط و ضلت مستقرة تقدر ب 2000 هكتار لكل السنوات

الا التريتيكال فقد اضيف سنة 2020-2021 و قدر ب 250 هكتار موجهة للاستهلاك فقط

و بشكل عام فانا نلاحظ انخفاضا طفيفا في اجمالي كميات البذور المزروعة سنة 2021-2022 السنة الاخير مقارنة بباقي السنوات السابقة و هذا راجع الى الظروف المناخية غالبا او بعض التغييرات في استراتيجيات الزراعة .

و اخيرا من خلال هذه الاحصائيات حول الكميات المتوفرة من الحبوب و المخطط زراعتها و المساحة التي اعدت من اجل الزراعة مقارنة بالكمية التي تم زراعتها نلاحظ ان هناك اهتمام متزايد بزراعة القمح بنوعيه الصلب و اللين و تخصيص مساحات اكبر لإنتاجهما للاستهلاك و هذا دليل على ارتفاع الطلب عليهما عكس الانخفاض التدريجي للمساحات المزروعة و اعمال التسميد للشعير و الشوفان و هذا مؤشر على تراجع الطلب على هذين المحصولين و منه فان الكميات المخطط زراعتها و الكميات التي زرعت فعليا مقارنة بالكميات المتوفرة من البذور فقد كانت متوافقة نسبيا و قد تمت عملية الزراعة بنجاح وفقا للتخطيط المسبق .

•المخزون المتاح من البذور :

ان ادارة مخزون الحبوب بشكل متقن امر حيوي لضمان تلبية الاحتياجات المحلية و الوطنية و تحقيق الامن الغذائي . فمعرفة المخزون المتاح من الحبوب له دور محوري في اتخاذ القرارات الاستراتيجية و الخطط الملائمة للانتاج الزراعي بشكل امثل . بتوزيع المتوفر من البذور لأغراض البيع و التخزين و الاستهلاك و المخزن منها فهو الذي يتم حفظه بشكل امن لتوفير احتياطي استراتيجي للاستخدام ان اقتضى الامر و من جهة فالمخزون الموجه للبيع سواء في الاسواق المحلية ام التصدير فهو يعزز اقتصاد الدولة

ان عين تيموشنت هي احدى الولايات التي تزخر بأراضي زراعية مثالية كمزارع الحبوب و بهذا فان الحكومة و القائمين على ادارة القطاع الفلاحي لعين تيموشنت دائما يسعون لادارة المخزون المتاح من بذور الحبوب لما

يوفره من رؤى قيمة لهم في القطاع الفلاحي فهو يساعد على تحديد الاحتياجات و الاولويات و ضمان ادارة فعالة لموارد الحبوب

و الجدول التالي يبين المخزون المتاح لبذور الحبوب لسنتي : 2022-2023 و 2023-2024

جدول21 : المخزون المتاح من البذور سنة (2022-2023) و(2023-2024)

انواع البذور	سنة 2022-2023			سنة 2023-2024		
	البذور المتوفرة	بذور البيع	بذور التخزين	البذور المتوفرة	بذور البيع	بذور التخزين
القمح الصلب	45571	45032	539	78.402,50	47.299,00	30.974,50
القمح اللين	6123	5741	382	2.359,00	2.359,00	0
الشعير	23826	11151	12675	25.139,50	25.135,00	450
الشوفان	-	0	0	-	-	-
المجموع	**75520**	**61924**	**13596**	**105.901,00**	**74.793,00**	**30.979,00**

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تيموشنت

نلاحظ من خلال هذا الجدول و الذي يظهر المخزون المتاح لأنواع بذور الحبوب (القمح الصلب و القمح اللين و الشعير و الشوفان) لسنتي 2022-2023 و 2023-2024

نلاحظ في سنة 2022-2023 ان :

مجمل بذور القمح المتوفرة و التي قدرت ب 45571 طن وجهت منها للبيع 45032 طن و تبقى منها 539 طن للتخزين فقط

و كذا مع بذور القمح اللين فقد وجهت جل البذور للبيع و لم يتبقى منها الا 382 طن للتخزين

اما بذور الشعير فقد قسمت بالتساوي نوعا ما بين الموجهة للبيع و الموجهة للتخزين

و بهذا فان مخزون البذور المتوفر لسنة 2022-2023 فكان النصيب الاعلى للبذور الموجهة للبيع حيث بلغت 61924 طن عكس الموجهة للتخزين فقد قدرت ب 13596 طن و كان الشعير هو الاعلى تخزينا بينهم

كما نلاحظ في سنة 2023-2024 ان :

بذور القمح الصلب قسم بالتساوي نسبيا بين الموجه للبيع و الموجه للتخزين اما بذور القمح اللين فقد قدرت ب 2.359,00 طن و وجهت جميعا للبيع .

اما بذور الشعير فقد وجهت معظمها للبيع و قد خزنت كمية قليلة منها للتخزين قدرت 450 طن .

و اخيرا من خلال هذه البيانات نلاحظ ارتفاع كبير في الكميات المتاحة من البذور لسنة 2023-2024 مقارنة بالسنة السابقة خاصة القمح الصلب و الشعير . كما لوحظ تخصيص كميات اكبر للتخزين في هذه السنة

2. تطور انتاج الحبوب لولاية عي تيموشنت :

شهدت ولاية عين تيموشنت تطورات عدة على مستوى قطاعها الفلاحي شعبة الحبوب خصيصا حيث تعد الفترة 2000-2023 فترة حافلة بالتغيرات في هذا المجال

و بهذا فان الرسم البياني التالي يبين التطورات الحاصلة في مجال الحبوب بعين تيموشنت الفترة الممتدة 2000-2024 :

رسم توضيحي5 :رسم بياني لتطور انتاج الحبوب 2000-2023

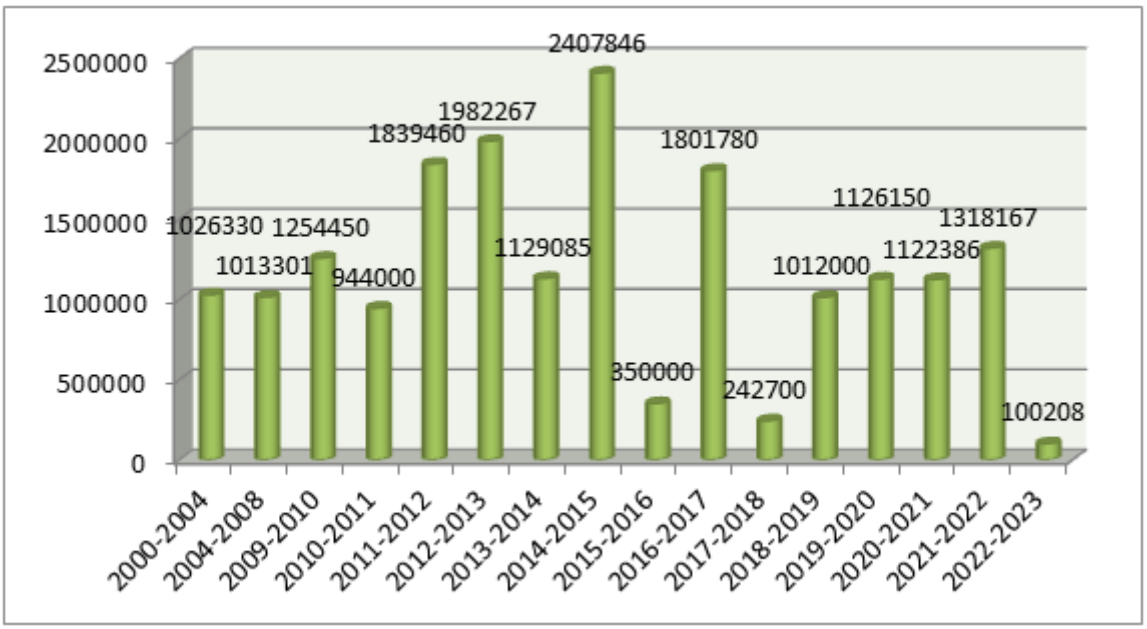

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تيموشنت

نلاحظ من خلال هذا الرسم البياني الذي يوضح تطور انتاج الحبوب سنة 2000-2023 انه هناك تقلبات كبيرة في كمية الانتاج من سنة الى اخرى تصحبها ارتفاعات و انخفاضات حادة على طول هذه المدة.

بلغت اكبر كمية انتاج للحبوب و قدرت ب 2407846 طن سنة 2014–2015 و كانت هذه اعلى مستوى تم تسجيله

بعدها سنة 2015–2016 عرفت انخفاضا حادا و هذا راجع الى جائحة الجفاف و نذرة الامطار التي واجهتها الجزائر انذاك فما كان عليها الا ان تزيد وارداتها فلم تستطع حيث انه اتى انخفاض انتاج الحبوب في الوقت الذي كانت تسعى فيه الجزائر لتقليص وارداتها من اجل تعويض الهبوط الحاد في ايرادات الطاقة الذي تضرر منه الوضع المالي في البلاد و التي تعتبر المصدر الرئيسي لميزانية الدولة

و قد كانت اقل كمية قد انتجت في سنة 2022–2023 حيث قدرت كمية الانتاج ب 100208 طن حيث انخفض انخفاضا حادا . و منه نستنتج انه قل انتاج الحبوب في السنة الاخيرة نتيجة لتغير المناخ و شح الامطار فلهذا يجب على الحكومة ان تعزز استراتيجيات بغية تسيير هذا الوضع

المطلب الثاني : نصيب السكان من المحاصيل المنتجة بولاية عين تيموشنت

من ضمن الاستراتيجيات الوطنية لتحسين الاستهلاك الوطني من الحبوب و باقي المنتجات الفلاحية هي دراسة نسبة احتياج المواطن الواحد من هذه المنتجات الفلاحية فالتقدير الدقيق لمعدلات الاحتياجات الفردية يعد خطوة حاسمة لوضع خطط زراعية قادرة على تلبيتها

و الجدول التالي يظهر حصص الفرد الواحد من المنتجات الفلاحية لولاية عين تيموشنت مقارنة بنسبة حصة الفرد من هذه المنتجات عالميا:

جدول22 :حصص الفرد من المنتجات الفلاحية لولاية عين تيموشنت سنة 2019

المنتجات	نصيب الفرد العالمي / سنة	2019 (فرد)432353		
		الاحتياجات	الانتاج	معدل
الحبوب (كلغ)	200	852488	1012000	%282
بقوليات جافة	12	51149	95190	%186
بقوليات اخرى	120	511493	2016457	%394

المصدر : مديرية الفلاحة لولاية عين تيموشنت

تظهر المؤشرات المدرجة في هذا الجدول نتائج ايجابية حققتها ولاية عين تيموشنت خلال سنة 2019 فيما يتعلق بتلبية احتياجات سكانها من المنتجات الزراعية التالية (الحبوب . البقوليات الجافة و كذا البقوليات الاخرى) فبالمقارنة مع نصيب الفرد على الصعيد العالمي تشير المؤشرات ان ولاية عين تيموشنت تجاوزت حاجز الاكتفاء الذاتي البالغ 100% في هذه الشعب المحورية .

يعزى هذا النجاح الى الجهود المبذولة من قبل الدولة و اهتمامها بهذه الشعب و المحاصيل الاستراتيجية بغية تقليص فاتورة استيرادها .

المطلب الثالث : تحديات الاستثمار الفلاحي بعين تيموشنت و رؤاها المستقبلية المنتظرة

1. تحديات الاستثمار الفلاحي بعين تيموشنت :

يتعرض القطاع الفلاحي لولاية عين تيموشنت لتحديات متعددة تعرقل نموه و استدامته و تعرقل سيرورة الاستثمار فيه

- **تحديات بيئية :**

يعاني القطاع الفلاحي لولاية عين تيموشنت من عدة تحديات تتمثل في :

- **على الصعيد البيئي :**

-تحديات ارتفاع درجة الحرارة :

تعاني ولاية عين تيموشنت في هذه السنوات الاخيرة ارتفاعا هائلا في درجات الحرارة ما يؤدي الى مشاكل فلاحية

و الرسم البياني التالي يبين اختلاف درجات الحرارة السنوية لولاية عين تيموشنت .

رسم توضيحي 6:رسم بياني لمتوسط درجات الحرارة السنوية و الاتجاه العام و مدى انحراف عن المعدل لولاية عين تيموشنت فترة 1979-2023

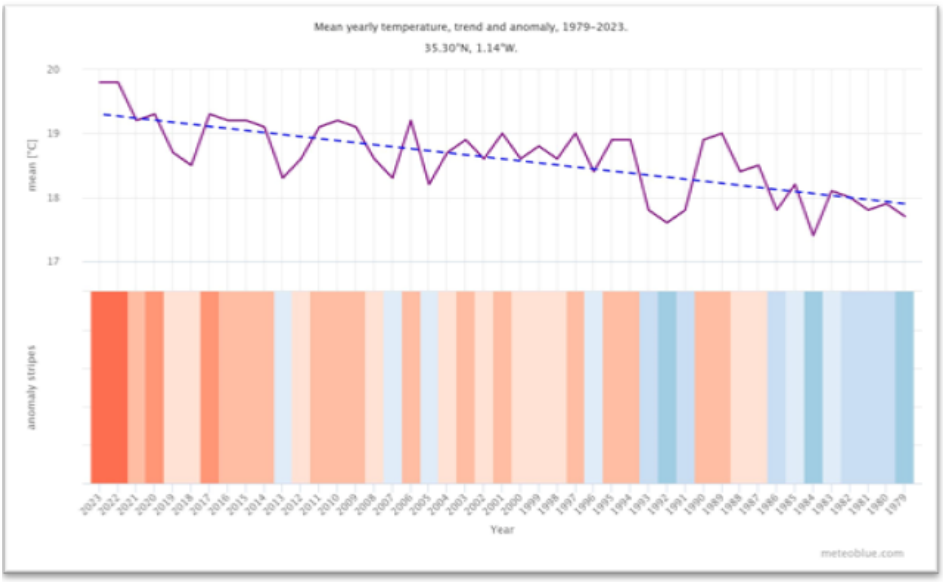

المصدر : من موقع METEOBLUE الخاص ببيانات الطقس حول العالم .

https://www.meteoblue.com/ar/climate-change/%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D9%85%D9%88%D8%B4%D9%86%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1_2507901

يوضح هذا الرسم البياني متوسط درجات الحرارة السنوية و الاتجاه العام و مدى الانحراف عن المعدل لولاية عين تيموشنت خلال الفترة 1979–2023 .

نلاحظ من خلال هذا الرسم البياني انه

–الخط الارجواني المتعرج يمثل متوسط درجات الحرارة السنوية حيث نلاحظ تقلبات كبيرة من عام لآخر .

–الخط الازرق المتقطع يمثل الاتجاه العام لمتوسط درجات الحرارة على المدى الطويل و نلاحظ انه يميل نحو الارتفاع ببطء

– في الجزء السفلي يظهر الرسم البياني ما يسمى بخطوط الاحتباس الحراري و الالوان الحمراء و الزرقاء الفاتحة تمثل الانحرافات عن المعدل حيث تشير الحمراء الى السنوات اكثر دفئا من المعدل و السنوات الزرقاء الفاتحة الى سنوات ابرد من المعدل .

و منه يمكننا ملاحظة ان هناك عددا من السنوات الحارة جدا (الاحمر الداكن) و ايضا سنوات باردة جدا (الازرق القاتم) و هذا يشير الى تقلبات كبيرة في درجات الحرارة .

خاصة في السنوات الاخيرة وجود اكبر عدد من السنوات الحارة مقارنة بالباردة مما يشير الى اتجاه نحو ارتفاع درجات الحرارة في هذه المنطقة .

و الجدول التالي يبين متوسط درجات الحرارة السنوية و متوسط درجات الحرارة للعام الواحد لسنة 2000-2023 :

جدول23 :متوسط درجات الحرارة السنوية لعين تيموشنت 2023

السنة	متوسط درجة الحرارة السنوية	متوسط درجات الحرارة للعام الواحد (الاحتباس الحراري)
2000	18.6	0.1
2001	19.0	0.6
2002	18.6	0.1
2003	18.9	0.5
2004	18.7	0.2
2005	18.2	-0.2
2006	19.2	0.7
2007	18.3	-0.1
2008	18.6	0.1
2009	19.1	0.6
2010	19.2	0.7
2011	19.1	0.6
2012	18.6	0.1
2013	18.3	-0.2
2014	19.1	0.6
2015	19.2	0.7
2016	19.2	0.7
2017	19.3	0.8
2018	18.5	0.0
2019	18.7	0.3
2020	19.3	0.8
2021	19.2	0.7
2022	19.8	1.3
2023	19.8	1.4

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الرسم البياني الاعلى ، الشكل رقم (6)

من خلال هذا الجدول نلاحظ متوسط درجات الحرارة السنوية و مقدار الاحتباس الحراري في الفترة الممتدة 2000-2023

متوسط درجة الحرارة السنوية تتراوح مابين 18.2 و 19.8 درجة مئوية و منه فهي في زيادة تدريجية خاصة في الفترة الممتدة 2018–2023 .

اما بالنسبة للاحتباس الحراري فتراوحت بين –0.2 درجة مئوية في الفترة 2005–2013 و 0.8 درجة مئوية في السنوات 2017–2020.

اما السنوات 2022 و 2023 بلغت فيها قيم الاحتباس الحراري اعلى قيم لهل تتمثل في 1.3 و 1.4 على التوالي

و منه فان ولاية عين تيموشنت تعاني من ارتفاع عالي في درجات الحرارة .

- تطور المساحة المروية :

تعاني ولاية عين تيموشنت من شح متزايد في هطول الامطار خلال السنوات الاخيرة و هذا ما اثر سلبا على مصادر المياه و بالتالي على المساحات الزراعية و المساحات المروية

و المنحنى التالي يوضح تطور المساحات المروية لعين تيموشنت خلال فترة 2000–2023

رسم توضيحي 7:منحنى تطور المساحات المروية سنة 2000-2023

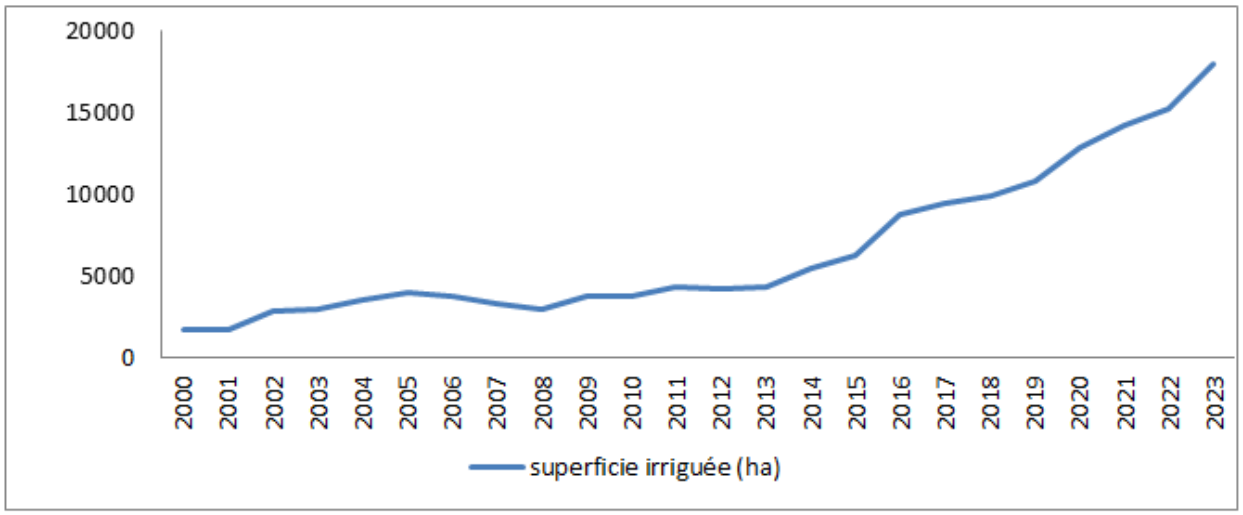

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تيموشنت

نلاحظ من خلال هذا المنحى الذي يوضح تطور المساحات المروية على طول الفترة الممتدة 2000–2023 ان هناك تزايد في المساحات المروية حيث يوضح وجود اتجاه تصاعدي

حيث انتقلت المساحة من 1960 هكتارا سنة 2000 الى حوالي 15275 هكتارا سنة 2022 اي بارتفاع قدر ب 13315 هكتار .

و منه نستنتج انه كان معظم المساحات تروى بالامطار سابقا و مع ظاهر الشح حاليا فانه هناك جهود حثيثة مبذولة للتصدي لهذه المشكلة بتوسيع نطاق الري و تعزيز البنية التحتية لاستغلال المصادر المتاحة من المياه بكفاءة .

-مشاكل شح الامطار :

ان الجزائر بلد ذو مناخ جيد لكن في السنوات الاخيرة بدأت تواجه الجزائر تحديا كبيرا يتمثل في نقص هطول الامطار و شح المياه . مما اصبح يهدد الامن الغذائي و التنمية الفلاحية في البلاد و خاصة القطاع الفلاحي حيث بدأت هذه البلد تعتبر من البلدان الشبه الجافة

و الرسم البياني التالي يبين التغير السنوي لهطول الامطار 1979–2023 .

رسم توضيحي8 :التغير السنوي لهطول الامطار بولاية عي تيموشنت فترة 1979-2023

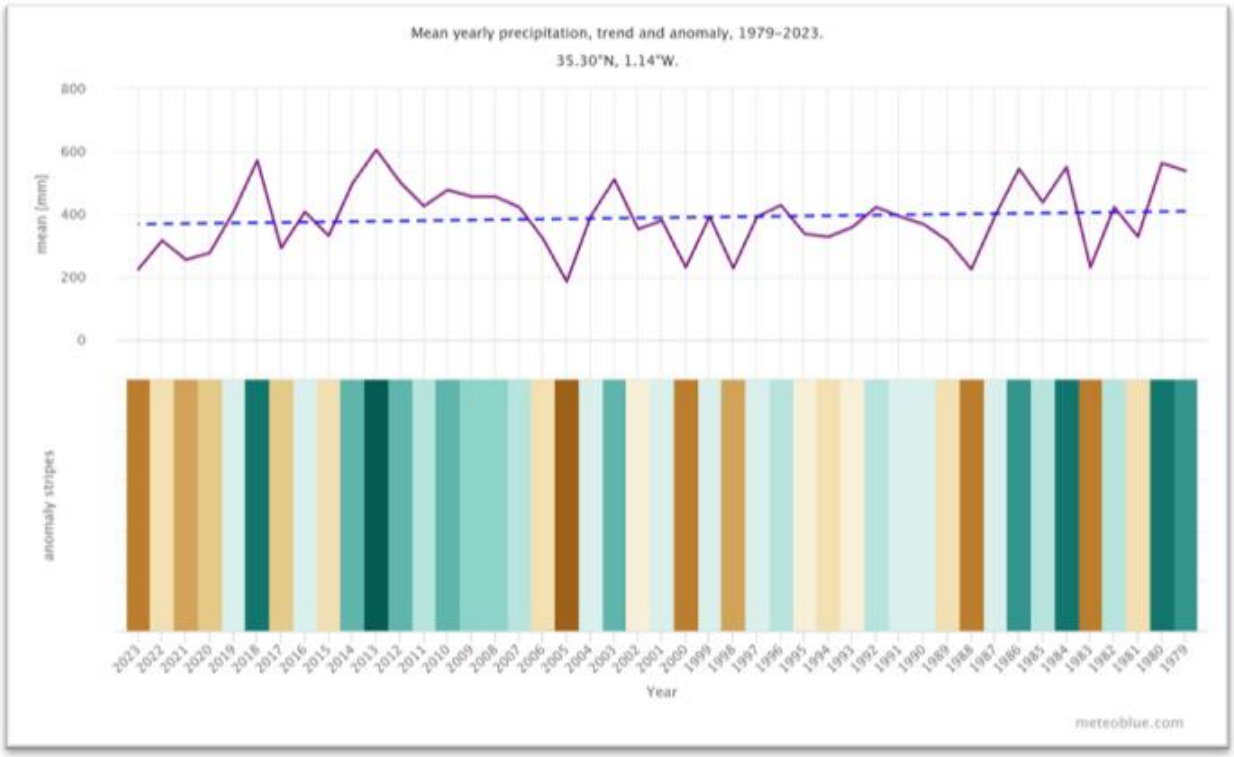

المصدر : من موقع METEOBLUE الخاص ببيانات الطقس حول العالم . رابط الموقع https://www.meteoblue.com/ar/climate-change/%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D9%85%D9%88%D8%B4%D9%86%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1_2507901

يظهر الرسم البياني العلوي تقديرا لمتوسط اجمالي هطول الامطار في منطقة عين تيموشنت . حيث يمثل الخط الازرق المتقطع الاتجاه الخطي لتغير المناخ . اذا كان الخط الاتجاهي صاعدا من اليسار الى اليمين فهذا يشير الى زيادة في هطول الامطار و الرطوبة . اما اذا كان افقيا فهذا يعني عدم وجود اتجاه واضح و اذا كان ناحية الانخفاض فهذا يشير الى زيادة في الجفاف مع مرور الوقت.

الجزء السفلي من الرسم يوضح معدلات هطول الامطار لفترة سنة واحدة حيث يعبر اللون الاخضر عن السنوات الرطبة و اللون البني عن السنوات الجافة .

و منه نلاحظ من الرسم البياني ان ولاية عين تيموشنت تعاني من مشكلة الجفاف خاصة في السنوات الاخيرة . حيث انه اظهر الرسم البياني تدرجات في اللون البني حتى اصبح قاتما و هذا دليل على شح الامطار.

و الجدول التالي يبين التغير السنوي لهطول الامطار 2000–2023 :

جدول24 :التغير السنوي لهطول الاطار فترة 2000-2023

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
متوسط هطول الامطار (مم)	231.2	380.2	352.8	511.0	392.4	185.5	322.4	422.8	456.3	456.2	477.5	425.8
اجمالي هطول الامطار لمدة عام	-136.9	9.1	-18.2	133.8	12.2	179.5	-45.6	48.7	85.2	82.1	103.4	48.7
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
متوسط هطول الامطار (مم)	501.9	605.3	498.8	331.5	407.6	292.0	571.8	407.6	276.8	255.5	316.3	225.1
اجمالي هطول الامطار لمدة عام	127.7	219.0	112.5	-48.7	30.4	-70.0	197.7	33.5	-88.2	-118.6	-60.8	-149.0

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على الرسم البياني الاعلى ، الشكل رقم (8)

يظهر الجدول التغير الحاصل لهطول الامطار في ولاية عين تيموشنت حيث نلاحظ من خلال قيم متوسط هطول الامطار السنوي ان هناك تباينا كبيرا في كميات الامطار من عام لآخر حيث تراوحت اعلى قيمة 605.3 ملم سنة 2013 و ادنى قيمة 149.0– سنة 2023

اما بالنسبة لإجمالي هطول الامطار لكل عام فان القيم الموجبة تشير الى هطول امطار اعلى من المتوسط بينما القيم السالبة فتشير الى هطول امطار اقل من المتوسط و قد عرفت السنوات الاخيرة 2020-2021-2022-2023 اقل هطول للامطار خاصة سنة 2023 .

و بشكل عام فام هذا الجدول يشير الى معوقات تواجهها ولاية عين تيموشنت فيما يتعلق بشح المياه و عدم انتظام هطول الامطار . مما له تداعيات سلبية على القطاع الفلاحي .

و بهذا فان ولاية عين تيموشنت تعاني من عراقيل تمس قطاعاتها الحيوية مثل الزراعة و الري و التزويد بالمياه الصالحة للشرب فقد اصبحت تتسم بمناخ شبه جاف و هذا يدعو الحكومة لبذل جود حثيثة من خلال وضع استراتيجيات و خطط للتكيف مع هذا الوضع.

•تحديات ادارية :

تعاني مديرية المصالح الفلاحية من عدة مشاكل تعرقل سيرورة تأدية مهامها الواجب عليها تنفيذها في عدة مجالات تتمثل في :

-مجال ادارة الري :

صعوبة ادارة السدود الجبلية بسبب الصراعات بين المزارعين المجاورين لهذه الموارد

سوء ادارة الموارد المائية مما يؤدي الى جفاف المنشآت المائية

صعوبات في استغلال المنشآت المائية و ادارة المياه بشكل رشيد

تكلفة معدات الري العالية و باهضة الثمن في السوق

- مجال ادارة الاراضي :

استغلال الاراضي الزراعية الخاصة بالدولة مما يسبب نزاعات بين اعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية

صعوبة تحديد حدود الجمعيات التعاونية بسبب غياب وثائق المساحة التي تحدد بدقة حدود الاراضي و ملكيتها و حقوق الانتفاع بها

- مجال ادارة الصحة النباتية :

متطلبات ترخيص بيع المبيدات و هي عبارة عن شروط تضمن سلامة استخدام هذه المبيدات لتجنب مخاطر الصحة البيئية دون رقابة

- مجال ادارة دعم التنمية :

عدم كفاية الانتاج المحلي للمعدات الزراعية أي انه الجهات المحلية و الدولية لا تنتج العدد و الكمية الكافية من الالات الزراعية

تأخر مواعيد التسليم مما يؤدي الى انتهاء صلاحية قرارات منح الدعم المقدمة من قبل الحكومة او البرامج التي تقدم دعما

2. حلول و افاق الاستثمار الفلاحي بولاية عين تيموشنت :

تعتبر تنمية الاستثمارات الفلاحية من الاولويات الرئيسية لتعزيز الاقتصاد و تحقيق الامن الغذائي و التنمية الريفية المستدامة ، و معالجة التحديات التي تواجهه تتطلب جهودا متضافرة على المستويين المحلي و الوطني .

و لهذا تضع مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تيموشنت حلول و رؤى مستقبلية شاملة لتطوير القطاع الفلاحي حيث ان الدولة الجزائرية تضع هذه الولاية ضمن اولوياتها في هذا القطاع في مجال الحبوب خاصة متمثلة في :

-تشجيع غرفة الزراعة على تولي ادارة و تشغيل السدود الصغيرة و السدود الجبلية

-توعية المزارعين لإدارة الموارد المائية بشكل رشيد بغية الحفاظ على الموارد المائية

-تجميع المستفيدين في جمعيات حيث تساعد على تعزيز التعاون و تمكينهم من استغلال اقتصاديات الحجم الكبير في الانتاج و التسويق

-تسهيل اجراءات الحصول على القروض المصرفية بغية تسهيل امكانيات الاستثمار في القطاع الفلاحي

-توفير منصة رقمنة للتحديد العقاري من قبل المصالح المساحة لتسهيل عملية تحديد الملكية لضمان ديمومة الاستثمار

-اشتراط ترخيص بيع المبيدات في ملف السجل التجاري حتى تستعمل بشكل امن لحماية البيئة و الصحة العامة

-تشجيع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في هذا المجال لتعزيز التنمية الزراعية و التي تساهم في تعزيز الاستثمارات

-تبسيط اجراءات الوصول الى مختلف انواع الائتمان لتسهيل عملية الحصول على التمويلات اللازمة سواء للاستثمار او تغطية احتياجاتهم

اما عن الخطط المستقبلية حول تطوير زراعة الحبوب بأنواعها كالقمح الصلب و اللين و الشعير ... و البقوليات الجافة كالحمص كمحاور استراتيجية .

تسعى الحكومة الجزائرية على الصعيد المحلي توسيع المساحات المزروعة حبوبا في المناطق السهلية الساحلية لتصل الى 1500 هكتار . فضلا عن زيادة انتاج البقوليات الجافة خاصة الحمص على مساحة 80 هكتارا .و بهذا فانه يتوقع تحقيق انتاج 30 قنطار للهكتار الواحد للسنوات المقبلة .

اما على الصعيد الوطني فوجب على الدولة :

-تعزيز الاستثمار في البحث العلمي الفلاحي من خلال زيادة الانفاق و التمويل لضمان تطوير تقنيات و اصناف جديدة تواكب المتطلبات المحلية

-الرقمنة الشاملة لقطاع الفلاحة من خلال نظم المعلومات و التتبع لضمان جمع بيانات دقيقة و احصاءات موثوقة

-اعطاء الاولية لزراعة الحبوب كالقمح و الشعير باعتبارها المحاصيل الاستراتيجية الاكثر استهلاكا و ضرورة لتحقيق الامن الغذائي

-ترشيد استهلاك القمح و تقليل الفاقد من خلال حملات توعية و تطبيق ممارسات الحصاد و التخزين الجيد باستخدام معدات تخزين و نقل مطورة كالشحنات المبردة و الصوامع المتنقلة

-انشاء مراكز لوجستية متكاملة قريبة من المناطق الزراعية لتجميع و تخزين المحاصيل بكفاءة

-فتح اسواق جديدة للصادرات الفلاحية من خلال استراتيجيات تسويقية عالية

-تبسيط اجراءات الاستيراد للمعدات و التقنيات الزراعية الحديثة اقامة شراكات استراتيجية مع الدول المتقدمة في مجال زراعة الحبوب لنقل التكنولوجيا و الخبرات

-تطبيق اساليب الزراعة المستدامة للحفاظ على التربة و المياه الجوفية

-توفير الاسمدة و المبيدات الحشرية تحت المراقبة من اجل ضمان استهلاكها دون احداث الضرر بالبيئة

-تطوير برامج شاملة لتربية و استنباط اصناف جديدة من الحبوب مقاومة اكثر للجفاف باستخدام تقنيات الهندسة الوراثية و التكنولوجيا الحيوية

-انشاء بنوك جينية متخصصة لحفظ و استخدام الموارد الوراثية المتنوعة للحبوب في برامج التربية المستقبلية

❖ **نتائج البحث**

تعتبر الجزائر من كبار مستوردي الحبوب على المستوى العربي و العالمي اجمع ، حيث يواجه قطاعها الفلاحي عدة تحديات رئيسية تؤثر على انتاجيته ، ابرزها الظروف المناخية الصعبة المتمثلة في ارتفاع درجات الحرارة و شح الامطار اضافة الى ضعف الاستثمار و الانفاق على البحث العلمي الفلاحي الذي من شأنه تطوير اصناف جديدة مقاومة للجفاف و تقنيات زراعية حديثة .

اما ولاية عين تيموشنت فهي منطقة تتمتع بإمكانيات مشجعة للاستثمار الفلاحي . إلا انها تعاني من عوامل مناخية تؤثر على انتاجها للحبوب تتمثل في هطول الامطار حيث اظهرت النتائج من خلال الجدول رقم (24) ان هناك علاقة وثيقة بين معدلات هطول الامطار و انتاج الحبوب سواء كانت الامطار غزيرة او شحيحة ، فالأمطار الغزيرة و الفيضانات كما حدث عام 2013 تؤدي الى تدمير المحاصيل و انخفاض انتاج الحبوب و من ناحية اخرى الجفاف و قلة هطول الامطار كما شوهد في موسمي 2015-2016 و 2017-2018 و 2022-2023 ادى الى انخفاض كبير في الانتاج ،رغم ان نتائج تحليل الشكل رقم (7) تظهر ان عدد المساحات المروية يتزايد منذ الالفية الثالثة و منه فان هذا راجع الى ان هذه المساحات المروية لا تشمل المساحات المخصصة للحبوب . اما في المواسم التي شهدت معدلات هطول امطار ايجابية مثل موسمي 2013-2014 و 2016-2017 فقد ارتفع و منه فان الفرضية الاولى التي تقول ان العوامل المناخية تؤثر على انتاج الحبوب خاصة شح الامطار مقبولة

كما ان هذه الولاية حققت اكتفاءا ذاتيا سنة 2019 في انتاج الحبوب و هذا ما اظهرته نتائج تحليل الجدول رقم (21) و منه فان الفرضية الثانية القائلة ان ولاية عين تيموشنت حققت اكتفاءا ذاتيا في شعبة الحبوب مقبولة

الا انها في السنوات الماضية من 2019 حتى 2022 عانت من مشاكل تتمثل في نقص الكمية المزروعة بذورا و التي بلغت 242618 هكتارا مقارنة بالمساحة المخصصة لزراعة هذه البذور و التي قدرت ب 333700 هكتارا فنجد انه الكمية المزروعة اقل بكثير من المساحات المخصصة لها و هذا بسبب نقص على مستوى بذور الشعير سنة 2021-2022

خلاصة الفصل الثاني

و في ختام هذا الفصل اتضح ان ولاية عين تيموشنت هي احدى الولايات التي تمتلك مقومات طبيعية و بشرية و التي تجعلها احدى الواجهات الرئيسية للقطاع الفلاحي على المستوى الوطني .

حيث تتوفر على موارد ارضية كشساعة المساحات و خصبة التربة وموارد بشرية بتواجد كوادر من المزارعين ذوي الخبرة الا انها عانت في السنوات الماضية من ظاهرة ارتفاع درجة الحرارة وظاهرة شح الامطار و التي اترث سلبا على انتاجياتها الزراعية و على انتاج الحبوب بصفة خاصة بالنظر الى تراجع انتاج الحبوب خلال السنوات الاي عرفت انخفاضا في حجم المغياتية ، كما تبين ان ولاية عين تيموشنت تمكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه الشعبة محليا .

الى جانب ذلك تشير الاحصائيات و البيانات المقدمة من مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تيموشنت مدى حرص الدولة على دعم هذا القطاع الفلاحي بدعم المزارعين و المستثمرين و توفير المساحات المخصصة لزراعة شعبة الحبوب و توفير التسهيلات من بذور و معدات فلاحية الا انه هذه الاخيرة لم ترق بعد للمستوى المطلوب و مع وجود بعض التحديات و العراقيل في التعامل مع الفلاحين الا ان مديرية المصالح الفلاحية لا تدخر جهدا في معالجتها و جذب المزيد من الاستثمارات برفع كفاءة الخدمات و تشجيعهم لاعتماد اساليب زراعية مستدامة و مواكبة التحديات المستقبلية .

خاتمة عامة

خاتمة عامة

لا يختلف اثنان على الاهمية البالغة للقطاع الفلاحي في دعم الاقتصاد الوطني الجزائري و تحقيق الامن الغذائي من خلال تعزيز الاكتفاء الذاتي فضلا عن توفير فرص العمل ، و يعتبر هذا القطاع ثاني اكبر مساهم في الناتج المحلي الاجمالي بعد قطاع المحروقات اذ بلغت مساهمته 12.6 بالمائة في عام 2021 . محققا اكتفاءا ذاتيا يقارب ب 75 بالمائة بفضل الجهود الحثيثة التي بذلتها الدولة من خلال وضع سياسات تنموية و برامج تمويلية داعمة للقطاع الفلاحي .

لكن على الرغم من هذه الانجازات لا يزال القطاع الفلاحي يواجه تحديات كبيرة تحول دون المستوى المنشود بسبب ان الجزائر ما تزال تعتمد على استيراد كميات كبيرة من الحبوب سنويا بغية تلبية الطلب المتزايد على هذه السلعة الاستراتيجية بسبب الاستهلاك المفرط و غلاء اسعار المنتجات البديلة لذا يتعين المزيد من العمل الكثيف لزيادة الاستثمارات و توجيهها نحو تطوير البحث العلمي و ادخال التقنيات الحديثة ..

اما بالنسبة للصعيد المحلي فان ولاية عين تيموشنت تبرز كنموذج يحتذى به ، بسبب نجاحها في تحقيق الاكتفاء الذاتي في شعبة الحبوب بفضل امتلاكها لمساحات شاسعة من الاراضي الصالحة للزراعة و الموارد الطبيعية و البشرية و المادية الضرورية و بالتالي قبول الفرضية الثانية من الدراسة . كما تبين ان العوامل المناخية و الممثلة أساسا في حجم المغياثية اهم العوامل التي أثرت على انتاج الحبوب في الولاية خلال فترة الدراسة ، بالتالي قبول الفرضية الاولى

لذا يجب جذب المزيد من الاستثمارات الفلاحية و توسيع المساحات المروية للحبوب و تحديث و تطوير منظومة السقي لهذه الولاية الامر الذي سيسهم في رفع انتاجية هذه الشعبة ، و منه تعزيز الامن الغذائي و تقليل فاتورة الاستيراد لهذه المادة الاساسية .

❖ **التوصيات :**

يجب على الحكومة الجزائرية اتباع سياسات و برامج من اجل الحد من الاستيراد الضخم للمنتجات الزراعية خاصة الحبوب بما انها الاكثر استهلاكا من قبل المواطنين و هذا ما يدعو الى ايجاد حلول جذرية متمثلة في :

-وضع القطاع الفلاحي ضمن اولوياتها في الاستثمارات الاقتصادية مع التركيز على دور الموارد المائية و الري التكميلي كآلية لزيادة انتاج الحبوب

-وضع خطة استثمارية لتوزيع الموارد بشكل عادل على جميع مناطق الوطن

-تخصيص صندوق خاص لدعم البحث العلمي الزراعي

-اطلاق حملات توعية للمزارعين بضرورة تأمين استثماراتهم ضد الكوارث الطبيعية بهدف الحصول على التعويضات المناسبة

-توفير قاعدة بيانات لاتخاذ القرارات ، و ربط العمل المالي الذي يمول القطاع الفلاحي

-ترشيد استهلاك المنتجات الزراعية خاصة الحبوب و وضع سياسات بيع مناسبة

-تحسين نظام مراقبة الجفاف و انظمة الانذار المبكر ، و تحديد المناطق الاكثر عرضة للضرر لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

❖ **افاق البحث :**

نظرا لندرة المواضيع المتعلقة بالاستثمار الفلاحي في شعبة الحبوب فإننا لم نتمكن من تغطية جميع جوانب البحث بشكل شامل و لا يزال بحثنا يتسم بالنقائص ، لذلك نقترح مجموعة من المواضيع التي من شأنها سد هذه الثغرات و القاء الضوء على الجوانب الغير مغطاة بشكل كاف متمثلة في :

- دور البحث العلمي و التكنولوجيا في تحسين انتاجية محاصيل الحبوب
- الفرص الاستثمارية في مجال تسويق و تخزين الحبوب
- دور الشراكات بين القطاعين الخاص و العام في جذب الاستثمارات الفلاحية الى قطاع الحبوب
- دراسة الفرص الاستثمارية في مجال اعادة تدوير و ادارة مخلفات الحبوب

و في الاخير انه لغاية املنا ان تكون المعطيات و المعارف التي حشدناها كفيلة بإلقاء الضوء على مختلف زوايا هذه الدراسة ، فان كان ذلك فبفضل الله و ان عدنا فالكمال لله وحده و ان البشر عرضة للنقص و الخطأ .

المراجع

المراجع باللغة العربية :

- **الاطروحات :**

1) بلورغي نادية ، دور السياسات الفلاحية في تحقيق الامن الغذائي بالجزائر –دراسة تحليلية لمنتج الحليب (2001–2019) ،اطروحة نيل شهادة دكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، سنة 022–2023 .

2) سفيان حنان ، السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع اسعار المواد الغذائية الاساسية في الاسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية ، أطروحة دكتوراه ، شعبة علوم اقتصادية ، تخصص ادارة اعمال و تنمية مستدامة ، جامعة فرحات عباس , سطيف (1) ، سنة 2019–2020

3) فالحة قطاب ، اثر برامج التنمية الفلاحية في الحد من الفجوة الغذائية في الجزائر –دراسة قياسية للفترة (1999–2019) ، اطروحة دكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية جامعة بن بوعلي ، الشلف سنة 2021–2022

4) مجدولين دهينة ،استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة اطروحة نيل درجة دكتوراه . جامعة محمد لخضر بسكرة ، الموسم الدراسي 2016.2017.

5) منصور مليكة ، انتاج الحبوب في الجزائر و تحقيق الامن الغذائي في ظل التنمية المستدامة بعد صدور قانون 19/87 ، مذكرة نيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص تخطيط ، جامعة الجزائر (3) ، ، سنة 2015–2016 .

6) منصوري صمودي ، التمويل الزراعي للحبوب في اطار السوق الدولية ، علوم اقتصادية ، فرع تسيير ، جامعة الجزائر (3) ،مذكرة نيل شهادة دكتوراه ، سنة 2008–2009

- **المذكرات :**

7) بولفضاوي نسرين ديدية . دور البنوك في دعم نمو القطاع الفلاحي . مذكرة ماستر . علوم اقتصادية تخصص تحليل و استشراف . سنة دراسية 2020.2021

8) جريدي كمال ، شابي عماد الدين ، التمويل البنكي للمشروعات الفلاحية في الجزائر –دراسة حالة : تمويل بنك الفلاحة و التنمية الريفية "بدر" وكالة تبسة 488 للمزروعات الفلاحية ، مذكرة نيل شهادة ماستر ، علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد بنكي ، جامعة العربي تبسي بتبسة ، سنة 2021–2022 .

9) شويخي هناء ، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر ، مذكرة ماستر ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، سنة 2012–2013 .

10) صابرة تقرارت ، تقدير و استشراف الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر ، دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1970–2016) ، مذكرة ماستر ، علوم اقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ، سنة 2018–2019.

11) فارس هديل ، ولد كرانجر شيماء ، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر –دراسة حالة ولاية عين تيموشنت ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة بلحاج بوشعيب بعين تيموشنت ، سنة 2022–2023

12) قدور فلاق حمزة ، العرجاني محمد . دور الاستثمار الفلاحي في دفع عجلة التنمية المحلية . مذكرة ماستر اكاديمي . جامعة جيلالي بونعامة . الموسم الدراسي 2018–2019

13) قصوري ريم ، الامن الغذائي و التنمية المستدامة –حالة الجزائر– مذكرة ضممن متطلبات شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة باجي مختار عنابة ، سنة 2011–2012 .

14) لمعلم فاطنة ، بن كازة عبير ، الاستثمار الفلاحي في الجزائر ، شهادة ماستر ، قسم قانون خاص ، تخصص قانون مؤسسات اقتصادية ، جامعة احمد دراية ، ادرار 2022–2023

15) نصايبية اسيا، معوقات الاستثمار الفلاحي، مذكرة ماستر ، قسم الحقوق ، تخصص قانون عقاري ، جامعة الشهيد الشيخ العربي ، تبسة ، الجزائر ، سنة 2022–2023 .

16) هطال مسعود، واقع الامن الغذائي الجزائري ذات الاستهلاك الواسع (القمح نموذجا) ، مذكرو نيل شهادة ماستر ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، سنة 2022–2023

- **المجلات و الدوريات :**

17) فضيل براهيم مزاري ، السياسات الزراعية في الجزائر و اشكالية التبعية للسوق الدولية في شعبة الحبوب ، الافاق للدراسات ، مجلد 08 جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف – العدد02 ،تاريخ النشر 14–01/2024

18) عبد القادر بوكريطة ، عبد القادر مدادي ، تقدير دالة انتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة (170–2019) ، مجلة الاقتصاد الجديد ، مجلد 12 ، العدد 4 ، جامعة جيلالي بونعامة ، سنة2021، تاريخ النشر 1–110–2021 .

19) كريم بلقاسي ، الاتصال البيئي كآلية لتنمية الاقليم –دراسة حالة ظاهرة التصحر ، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الانسانية ، جامعة الجزائر 3 ، مسيلة ، صفحة 121–122 تاريخ النشر 19جوان 2014

20) ناصر مراد. سياسات تحقيق الامن الغذائي في الدول النامية –حالة الجزائر – مجلة جديد الاقتصاد . العدد5 جامعة البليدة . ديسمبر 2010

- **المواقع الإلكترونية :**

21) الموقع الرسمي للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار . https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar

22) وكالة الانباء الجزائرية .الامن الغذائي في طلب اولويات الدولة في 2023 مع دعم متعدد الاشكال للفلاحين. تاريخ الاطلاع 29 جانفي 2024 ساعة (23:24)
https://www.aps.dz/ar/economie/154464-2023?tmpl=component&print=1

23) زين الدين هواري . الجزائر الجديدة و اشكالية الامن الغذائي .
https://www.youtube.com/watch?v=a1uy4TL6GNQ&t=849s.

24) المديرية الولائية للتجارة لعين تيموشنت رابط الموقع
https://www.dcwaintemouchent.dz/index.php/ar/2016-02-02-09-01-55/2016-02-02-09-19-49/2016-02-23-15-01-49

25) الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI الموقع https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar/

26) وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، القروض الفلاحية ، الجزائر 2021 ، https://madr.gov.dz/

27) مونوغرافيا الولايات https://www.interieur.gov.dz/Monographie/charte.php?lang=ar

- **التقارير :**

28) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير اوضاع الامن الغذائي العربي سنة 2022 .

29) مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تيموشنت

المراجع الاجنبية:

1) Hany kherchi medjden , Bahia bouchafaa , Politique cerealiere en algerie (2012)
2) Brahim Mahmoud,Ramdane Sidali, Adli Zoheir , La consommation alimentaire des cereales et derivees selon Les categories Socio-professionnelles en algerie , Revue Agrobiologia (2017) 7(1) :382-389, Universites(Djelfa , Blida 1, Alger 3)

الملخص

الملخص

الملخص باللغة العربية

جاءت هذه الدراسة تحت عنوان " واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر –شعبة الحبوب نموذجا– دراسة حالة ولاية عين تيموشنت فترة 2000–2023 " هدفت هذه الدراسة الى القاء الضوء على واقع الاستثمار الفلاحي الجزائري و ابراز اهم الامكانيات و الموارد الطبيعية و البشرية التي تتمتع بها البلاد و اهم العوامل المؤثرة على قطاعها الفلاحي بالاضافة الى الوقوف على حقيقة الانتاج الوطني و المحلي للحبوب و حجم استهلاكها ، و لتحقيق هذه الاهداف اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي الذي يسمح بتقديم شرح مفصل لهذه الجوانب و المنهج التحليلي من خلال اجراء دراسة تحليلية على مستوى مديرية المصالح الفلاحية بعين تيموشنت للمؤشرات الخاصة بالقطاع الفلاحي و الانتاج الزراعي مع التركيز على شعبة الحبوب بالولاية . و توصلت الدراسة الى ان التغيرات المناخية و الظروف الجوية تشكل التحدي الرئيسي اما القطاع الفلاحي و زراعة الحبوب بوجه الخصوص و رغم ذلك فقد حققت ولاية عين تيموشنت محليا الاكتفاء الذاتي بشعبة الحبوب.

الكلمات المفتاحية :

الاستثمار الفلاحي ، الزراعة ، شعبة الحبوب ، الإكتفاء الذاتي

الملخص باللغة الانجليزية

This study entitled "The Reality of Agricultural Investment in Algeria - The Cereal Sector as a Model - A Case Study of the Wilaya of Ain Temouchent for the period 2000-2023" aimed to shed light on the reality of Algerian agricultural investment and highlight the most important natural and human resources that the country enjoys, as well as the main factors affecting its agricultural sector. In addition, it aimed to examine the reality of national and local cereal production and consumption levels. To achieve these objectives, we adopted a descriptive approach in our study, which allows for a detailed explanation of these aspects, and an analytical approach through conducting an analytical study at the Directorate of Agricultural Services in Ain Temouchent on indicators related to the agricultural sector and crop production, with a focus on the cereal sector in the wilaya. The study found that climatic changes and weather conditions constitute the main challenge facing the agricultural sector and cereal cultivation in particular. Nevertheless, the wilaya of Ain Temouchent has locally achieved self-sufficiency in the cereal sector.

Keywords:

Agricultural investment, agriculture, grain sector, self-sufficiency.